BOBST LIBRARY
3 1142 01699 4694

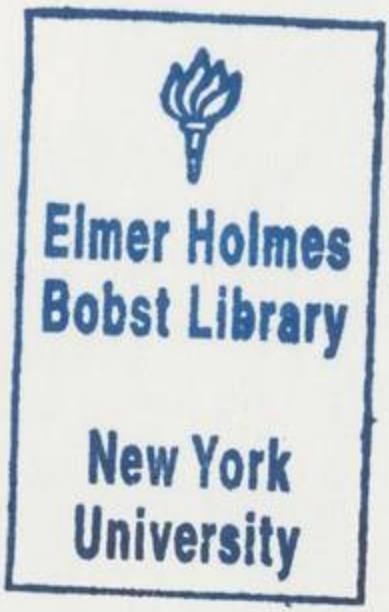

/ Inshā' al-ṣinā'āt al-ahliyah wa-tanẓīm al-taslīf al-ṣinā'ī /

إنشاء الصناعات الأهلية

وتنظيم التسليف الصناعي

مشروع بنك صناعي مصري

تقرير مفصل مقدم

لحضرة صاحب المعالي وزير المالية

من بنك مصر

م. مصر ٧٤٥/٢٩/٠٠٠ر١٠

NYU BOOST-PRESERVATION
L-072b FE 18 93

HC
830
.B35
1929
c.1

0169946 94

الباب الأول

انشاء الصناعات فى مصر

الفصل الأول

اهتمام مصر بالاعمال الصناعية

أظهرت الحرب العالمية الأخيرة بجلاء أن مصر عالة على البلاد الأجنبية فى معظم احتياجاتها الصناعية . فترتب على هذه الحقيقة إحساس عام شمل جميع المصريين المفكرين وجعلهم يعتقدون بوجوب العمل على أحياء الصناعات وتشجيعها فى البلاد المصرية . وتمثل هذا الأحساس العام فى ثلاث ظواهر هامة :

الاولى : تأليف لجنة للصناعة والتجارة اشترك فيها اثنان هما الآن من أعضاء مجلس ادراة بنك مصر . وقد خصت هـذه اللجنة الحالة الصناعية والتجارية للبلاد ووضعت عنها تقريراً هاما فى سنة ١٩١٧ اقترحت فيه انشاء مصلحة للتجارة والصناعة. وقد انتهى هذا المجهود بايجاد هذه الاداة الحـكومية . وانتهت وظيفتها بتعيين عدد من المفتشين فيها يطوفون القطر المصرى ويكتبون التقارير عما يشاهدون من أعمال صناعية ويقترحون ما يرون اقتراحه لتحسين أحوالها ويجمعون المعلومات ليوافوا بها من يسألهم عنها من مصالح الحـكومة أو سواها فى الداخل أو الخارج

والظاهرة الثانية : هى الجهود التى قام بهـا (بنك مصر) ليعاون على تأسيس عدة شركات صناعية نافعة للبلاد تنفيذاً لبرنامجه الوارد فى خطبة افتتاحه . فقد شعر (بنك مصر) منذ ان بدأت قدماه تتثبت فى الأعمال المصرفية والمالية ان البلاد فى حاجة قصوى إلى التوازن بين قواها الانتاجية وان السعى لتحقيق أعمـال صناعية يساعد على هذا التوازن ويخلق ميداناً جديداً للاعمال ولاستثمار الأموال . فاقتطع فى كل عام من فائض أرباحه مبلغاً من المال خصصه لانماء الاعمال الصناعية وتشجيعها. واستطاع بفضل ما اقتطع من فائض أرباحه، وبفضل المصريين الذين أسرعوا دائما الى

تلبية ندائه إلى الاكتتاب العام فى أى عمل من الاعمال ، نقول استطاع (بنك مصر) بفضل هذا كله تأسيس شركات صناعية مساهمة مصرية لم يألف المصريون تكوينها بانفسهم من قبل . وقد وزع بعض هذه الشركات أرباحا على المساهمين كان من المستطاع مضاعفتها لولا الخطة الحكيمة التى تقضى بالتوسع فى الاحتياطيات وفى الاستهلاكات بادىء الأمر . أما الشركات الاخرى التى لم توزع أرباحاً حتى الآن فلأنها لازالت تحت التنفيذ لم يتم تركيب ماكيناتها بعد كشركة مصر لغزل ونسج القطن

وهذا هو بيان الشركات الصناعية التى عاون بنك مصر على تأسيسها مع بيان رأس مالها الأولى ورأس مالها الحالى أى لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأس مال الشركة الأولى	رأس مال الشركة الحالى
مطبعة مصر	١٩٢٢	٥٠٠٠ ج.م	٥٠٠٠٠ ج.م
شركة مصر لتجارة وحليج الاقطان	١٩٢٤	٣٠٠٠٠ »	٢٠٠٠٠٠ »
الشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق	١٩٢٤	٣٠٠٠٠ »	٣٠٠٠٠ »
شركة مصر للنقل والملاحة	١٩٢٥	٤٠٠٠٠ »	١٠٠٠٠٠ »
شركة مصر للسينما	١٩٢٥	١٥٠٠٠ »	١٥٠٠٠ »
شركة مصر لغزل ونسج القطن	١٩٢٧	٣٠٠٠٠٠ »	٣٠٠٠٠٠ »
شركة مصر لنسج الحرير	١٩٢٧	١٠٠٠٠ »	٣٠٠٠٠ »
شركة مصر لمصايد الأسماك	١٩٢٧	٢٠٠٠٠ »	٥٠٠٠٠ »
شركة مصر للكتان	١٩٢٧	١٠٠٠٠ »	١٠٠٠٠ »
المجموع		٤٦٠٠٠٠ ج.م	٧٨٥٠٠٠ ج.م

والظاهرة الثالثة : هى ميول الحكومة المصرية نحو تشجيع الصناعات القائمة .

وتتمثل هذه الميول فى عدة تدابير نذكر منها من قبيل المثال ما يأتى : —

أولا — قرارها بتخصيص مبلغ من المال لاستخدامه فى السلف الصناعية بواسطة (بنك مصر)

ثانيا — استدعاؤها ثلاثة من الخبراء الجمركيين لوضع نظام جمركى قابل للتنفيذ ابتداء من سنة ١٩٣٠ تلحظ فيه ضرورة حماية الصناعات الأهلية

ثالثا — استدعاؤها بعض الخبراء الاجانب لدراسة بعض الصناعات ووضع التقارير للارشاد عن طرق تحسينها مثل خبير الدباغة وخبير الصباغة وخبير ضرب الارز وتقشيره وخبير النجارة وصناعة الاثاث

رابعا — قرار مجلس الوزراء باعفاء بعض الصناعات مثل شركة مصر لغزل ونسج القطن من الرسوم الجمركية عند استيرادها من الخارج الماكينات اللازمة لاقامة مصنعها وتفضيل منتجاتها على مثيلاتها فى الخارج متى تساوت فى النوع والجودة ولو زادت فى الثمن بمقدار عشرة فى المائة

وهذه الظواهر وحدها كافية لاثبات ما كان للحرب العامة الاخيرة من اثر حسن فى توجيه الرأى العام المصرى وتوجيه التفات الحكومة الى العناية والاهتمام بالاعمال الصناعية . وهى عربون حسن للتفاؤل بمستقبل للصناعات يفيض بالآمال المشروعة . ويحمل على البحث عن حاجات البلاد الى الاعمال الصناعية لاختيار العاجل منها وتقديمه فى دائرة التنفيذ والامكان على سواه

الفصل الثانى

حاجات مصر الى الاعمال الصناعية

ان مصر وان تكن فى الاصل ـ وستبقى دائما ـ بلدا زراعية الا انها لا تستطيع أن تعتمد على الزراعة وحدها فى حياتها الاقتصادية بالنظر الى عدد سكانها بالنسبة الى مساحة اراضيها الصالحة للزراعة . فان نسبة السكان تسبق نسبة المستصلح من الاراضى الزراعية هذا فضلا عن أن غلة الارض تقل فى مجموعها عما كانت عليه منذ اعوام . وهو نقص يستطاع تداركه بوسائط العلم الحديث وتطبيقه التجريبى على مناطق البلاد المختلفة

والعناية بالصناعة فى ذاتها واجب مفروض على الجميع حتى تتنوع الثروة فى ينابيعها فلا يبقى جهد الامة وقفا على عامل الزراعة المتأثر بعامل الجو والماء وعامل المضاربات بالمحاصيل فى الاسواق . وحتى تكفى البلاد حاجاتها من مصنوعاتها الذاتية بقدر ما يتيسر لها ذلك على اساس تضافر قواها وتنظيم جهودها فى الانتاج

وقد قيل قديما إن مصر لا تصلح أن تكون بلادا صناعية لان اهلها زراعيون ولان الفحم ينقصهم . وهو قول يقال لتثبيط الهمم لا يصح ان يقام له وزن . فان المصريين فى مختلف العصور القديمة والحديثة اثبتوا أن لديهم الملكات الصناعية والفنية التى تسمح لهم بان يكونوا أمة صناعية كما هم أمة زراعية . ولان الفحم الذى ينقصهم فى بلادهم لا يصح أن يكون سببا لوقف جهودهم على الزراعة والا فان انجلترا وأوروبا التى لا تصلح فيها زراعة القطن يجب ان لا تغزل منه شيئا لان بلادها لا تنتجه . وسويسرا التى لا تستخرج من جوف بلادها طنا واحدا من الفحم يجب أن تقفل مصانعها . والحقيقة هى أن الامم تتبادل المنافع وان لكل أمة مجهودا عاليا من الانتاج

تستطيع أن تصل اليه بقوة ارادتها . وان هذا المجهود العالى يلتقى بمجهود الامم الاخرى فيحصل التبادل من طبيعته بين خام ومصنوع أو خام وخام أو مصنوع ومصنوع . فكما أن انجلترا لا تستطيع أن تستهلك ما تخرجه من فحم كذلك مصر لا تستطيع أن تستهلك ما تنتجه من قطن : فليتبادل الطرفان القطن والفحم . وكما أن سويسرا لا تستطيع أن تنتج شيئا من الفحم أو الحديد لصناعاتها فهى تستوردهما من الخارج وتدفع فى مقابلهما مايفيض عن حاجاتها من زبد وجبن وساعات مثلا وبذلك أصبحت بلادا صناعية تنتج أضخم الماكينات وادقها

ومع أن المجهود الذى قام به (بنك مصر) فى ايجاد الصناعات وتشجيع قيامها يعتبر مجهودا عظيما بالنسبة لما كانت عليه الأفكار قبل تأسيسه ، وبالنسبة لعدد الشركات الصناعية التى عاون على تأسيسها ، ورؤوس الأموال التى شجع على تكوينها ، فان هذا المجهود لا يحسب شيئا كثيرا اذا قيس بمجموع الاعمال الصناعية الواجب السعى الى إنشائها فى صالح البلاد

واذا نحن نظرنا الى ماتفتقر اليه مصر من أعمال صناعية وجدنا أن حاجة البلاد ماسة الى صناعات عديدة يصعب تعيينها بالذات من غير دراسة سابقة خاصة بكل صناعة إلا أنه لا يصعب تحديدها فى مجاميعها العامة اذا اعتبرنا وجوه الشبه بين الصناعات المتقاربة كافية لاعتبارها مندمجة فى مجموعة صناعية واحدة

وعلى هذا الاعتبار نستعرض هنا مجاميع الصناعات التى تكاد بلادنا أن تكون محرومة من عدد منها حرمانا تاما أو ناقصة التكوين فى الباقى منها

١ — الصناعات الزراعية

ان مصر محرومة من الصناعات الزراعية حرمانا تاما . فهى ليس بها أى مجهود صناعى يذكر للعناية بالمراعى ولتربية الاغنام والدواجن والمواشى ولاستدرار الخيرات

منها بكيفية صناعية منظمة وفق الاساليب العصرية. فالالبان كمياتها قليلة لان المراعى ضعيفة ولان طرق العناية بالحيوان الحلوب عتيقة . والالبان تبقى فى أيدى الفلاحين فيبذرون فيها تبذيراً أو يتصرفون فيها تصرفا صناعيا سيئا للغاية يجعل منتجاتهم الصناعية وقفاً على استهلاكهم الذاتى مع انه لو نظم استغلال الالبان تنظيما صناعياعاما لاستطاع الفلاحون أن يبيعوا ما يفيض عن حاجاتهم واستطاعت أوساط المدن أن تجد كفايتها من الألبان بطريقة نظيفة منظمة . وتنظيم استغلال الألبان كما هو معلوم يقتضى ترتيب نقلها من أواسط انتاجها بالسرعة الواجبة وتوجيهها الى معامل مركزية منتشرة فى جهات القطر المصرى معدة بجهازات التعقيم والتفريغ فى الزجاجات المتعقمة المقفلة وتصريف ما ينبغى تصريفه منها للاستهلاك واستخدام الباقى لتحويله الى زبد وسمن وجبن .

وقد ترتب على اهمال المراعى وعلى حرمان البلاد من صناعات الالبان ان زاد مقدار الزبد الصناعى والجبن الواردين من الخارج . مع أن القطر المصرى بمراعيه الواسعة فى شمال الدلتا ينبغى أن يسد حاجات نفسه بنفسه فى الزبد والجبن دون حاجة الى استيراد شىء منهما من الخارج

وترتب على إهمال المراعى ، وعلى الجهل بمعرفة أصول تغذية الحيوانات وتربيتها وتوالدها ، ان احتاج القطر المصرى الى اللحوم تأتيه من الخارج حية ومجففة فى حين أن البلاد تستطيع أن تكفى نفسها بنفسها لو عرفت كيف تتخذ لها سياسة صناعية للعناية بحيواناتها والاكثار من توالدها وزيادة عدد رؤوسها على التوالى عاما بعد عام .

وترتب على إهمال المراعى ، وعلى الجهل بانواع المواشى ، ان اختلط الحابل بالنابل فى أصوافها فأصبح الصوف الذى هو مصدر من مصادر الثروة الزراعية وعنصر هام من عناصر الصناعة النسجية يخلط فى مصر خلطا يفقد من قيمته وينزل

به الى أدنى مرتبة . فصوف الجمل يخلط بصوف الماعز . وصوف الماعز يخلط بصوف الخراف . وصوف الخراف يخلط بعضه ببعض مع أن لكل من الخراف نوعا يجب الحرص عليه وفصله بعضه عن بعض لضرورة النوع فى ذاته ولمميزات صوفه من جانب آخر .

أما الآلات الزراعية فبالرغم من أنها على حالتها الفطرية الوراثية فانه لا يصنع منها الا القليل داخل البلاد . فالفأس والمحراث والتابوت والساقية والنورج تصنع فى مصانع صغيرة للحدادة والنجارة فى الاقاليم . ولكن طلمبات الرى ، والمحاريث الميكانيكية ، والمواسير المعدنية ، وبعض الآلات الزراعية الصغيرة كمناشير الصلب الطويلة تصنع كلها أو معظمها فى البلاد الأجنبية . ومن الغريب أن تكون مصر بلادا زراعية وان لا يوجد بها مصنع يذكر يختص بصنع الآلات الزراعية وبالسعى الى تحسينها وتخفيف عبء العمل عن الفلاح فى استخدامها

٢ — صناعات المعادن والميطانيط

ونعنى بالمعادن الحديد والنحاس والصلب والقصدير والرصاص وما يشابهها من مواد غفل أو مواد نصف مصنوعة منها

والمعادن نفسها لا وجود لها فى مصر وقد لا يكون لها منابع فى بطون الاراضى المصرية . فالحاجة اليها من الخارج حاجة دائمة . كما أن حاجة الخارج الى قطننا المصرى حاجة دائمة .

وصناعات المعادن موجودة فى مصر وجودها فى كل بلد متمدين . إذ أن حاجات كل بلد الى المنتجات المشغولة من هذه المعادن لا تعد ولا تحصى . ومهما بلغت المنافسة الدولية فى المصنوعات المعدنية فانه يبقى دائما هناك محل للتحويل الصناعى فى دائرة الاقتصاد القومى . وأقل هذا التحويل ضرورة إصلاح ما يفسد من مصنوعات معدنية واردة من الخارج فان إصلاحها فى مكانها أخف نفقة من نقلها لاصلاحها فى

الخارج . وأكثر هذا التحويل صنع مثلها والبلوغ فى اتقان الصناعة الى مستوى التكاليف فى البلاد الأخرى بما يسوغ تفضيل الشىء المصنوع فى الداخل على مايشابهه مما يرد من الخارج

والطبقات العاملة فى الصناعات المعدنية فى مصر تقدر فى الاحصاءات الصناعية لسنة ١٩٢٧ بعشرات الآلاف من الأنفس بين حدادين وبرادين وسباكين وخراطى معادن وميكانيكيين وغيرهم من أمثالهم .

أما المصانع التى تشتغل بالصناعات المعدنية فهى تابعة للحكومة فيما يتعلق باشغالها . وتابعة للشركات الكبرى فيما يتعلق باشغال هذه الشركات . كورش شركة السكر وشركة كوم امبو وشركة كوك وغيرها . وتابعة للأفراد فى مختلف البلاد بين كبيرة وصغيرة لقضاء حاجات الناس فى إصلاح ما يحتاجون اليه من ماكينات تعطل جزء من أجزائها لأى سبب من الأسباب . وهذه الورش فى مجموعها تقوم بالاصلاحات أكثر مما تقوم بالانشاءات . والانشاءات فيها تتناول أجزاء الماكينات أكثر مما تتناول الماكينات نفسها .

وربما يكون قد آن الأوان لتحديد سياسة صناعية عامة حيال الصناعات المعدنية ويلوح لنا أن هذه السياسة تقتضى تحديد حاجات القطر الى المعادن التى تلزمه لتشغيلها وتعيين أفضل نوع من كل معدن من هذه المعادن . والسعى عن أفضل الأسواق الخارجية للحصول عليها بارخص ما يمكن من أسعار . وتفضيل الخام منها على نصف المشغول ما دام فى استطاعة المصريين تحويل الخام الى أية درجة من درجات الصناعة بعين التكاليف ونفس الاتقان الذى تستطيع أن تقوم به البلاد الاجنبية

ومتى توافر الخام بهذه الشروط بأية طريقة من طرق الحصول عليها مما لا ندخل فى تفصيله الآن وجب النظر الى الصناعات المعدنية فى ذاتها وجعلها موزعة فى الاقاليم والمحافظات بحسب احتياجات البلاد وتحسين وسائط عملها وتكوين كفاية رجالها

حتى يستمروا ويزدادوا تمكينا فيما يقومون به من أعمال التصليح ويزيدوا تدريبا فى الأعمال الصناعية الأنشائية بحيث تتحول الصناعات تدريجا من صناعات صغيرة تصليحية الى صناعات كبيرة انشائية .

أى ان السياسة الصناعية حيال الصناعات المعدنية ينبغى أن تقوم على أربع قواعد اساسية (الاولى) السعى لتوافر المعادن الخام فى أحسن حال للصناعة وبارخص الاثمان (الثانية) تشجيع المصانع وتوزيعها فى البلاد بحسب حاجاتها وبحيث يتكون من مجموعها وحدة عامة منسجمة و (الثالثة) السعى لقطع مرحلة جديدة فى الصناعات المعدنية الحاضرة بزيادة اتقانها للأعمال التصليحية وتوسيع نطاق أعمالها الأنشائية و (الرابعة) السعى بالتدريج لتحويل بعض الصناعات المعدنية الصغيرة الى صناعات معدنية كبيرة

يضاف الى هذا أن التطور الصناعى الذى خلق طبقة من الصناع المصريين المشتغلين فى الاعمال الميكانيكية الكبيرة قد تهيأ لان يوجد طبقة جديدة من الصناع القادرين على الاشتغال بالميكانيكا الدقيقة . وبالتالى على تشجيع انشاء المصانع التى تختص بالاشغال الميكانيكية الدقيقة

٣ - صناعة الكهرباء

ان التطبيقات الكهربائية تتسع باطراد فى البلاد المصرية . فالبرق والتليفون والترام والأنارة وتوليد القوة بالكهرباء من محركات كهربائية وخلافها واستعمال هذه القوى فى السيارات والبواخر وبعض المصانع وذيوع الجراموفونات وغيرها من آلات كهربائية عديدة ومحطات للبرق اللاسلكى ولنقل الاصوات على الابعاد الشاسعة : كل هذه تطبيقات صناعية من قوة الكهرباء نتمتع بها ونعيش تحت تأثيرها فى حياتنا الاجتماعية الحاضرة

ان الكهرباء كعلم من العلوم أصبح فى مقدور كل أمة أن تقف على أسرارها النظرية وأن تجعل من شبانها اكبر العلماء فيها . ولكن الصناعات المترتبة على الكهرباء فنون عملية لا يدرك مداها بالأبحاث النظرية قدر ما يدرك بالخبرة العملية

والتركيبات الكهربائية الموجودة فى الوقت الحاضر فى البلاد المصرية آتية كلها من الخارج، والعاملون على ادارتها لا يزالون فى أغلبيتهم العظمى كهربائيين من الاجانب. ويلوح أنه قد أزفت الساعة لتكوين المصريين بالعلم والخبرة لأدارة هذه التركيبات والوقوف على أسرارها، وتعويدهم على اصلاح ما يفسد منها، وتهيئتهم لصنع بعض أجزاء منها حتى يسهل صنعها داخل البلاد المصرية دون حاجة الى استيرادها من الخارج . واذا نجح المصريون فى صنع أجزاء جهاز من الأجهزة الكهربائية فليس ما يمنع الأمل فى نجاحهم فى صنع الجهاز بأكمله ولو فى مرحلة تالية من مراحل تقدمهم الصناعى

فالعناية بالصناعات الكهربائية هى عناية بالعامل والعالم المصرى فيها واعدادهما للقيام باعباء المصنع أو المصانع التى يهدى البحث الى وجوب انشائها فى البلاد المصرية تحقيقاً لغرض من أغراض هذه الصناعات الخاصة

وهناك وجه هام من وجوه التطبيقات الكهربائية . وهو استخدام مساقط المياه فى النيل وفروعه فان هذه المساقط قوة ضائعة لا بد من الاحتفاظ بها من الضياع واقتناصها وتحويلها الى قوة كهربائية وتسييرها فى مجاريها الى أبعد مدى يستطاع. والوصول الى هذه القوة هو الوصول الى ينبوع من ينابيع الثروة القومية الذى يجب السعى للانتفاع به أقصى انتفاع. والانتفاع به يؤدى حتما الى رفاهية البلاد لأنه يساعد على احياء الصناعات وتشجيعها بتقديم ما يلزمها من قوى محركة

ان قيمة التكاليف فى القوى المحركة الناشئة عن مساقط المياه فى النيل بالقياس الى قيمة التكاليف فى القوى المحركة الناشئة عن الفحم أو المازوت هى نقطة المقارنة

المالية التى تسوغ أو لا تسوغ توليد الكهرباء من مساقط النيل وفروعه . على أنه اذا ظهر أن تكاليف وحدة القوة (كيلو وات) بالمساقط أكبر من تكاليفه بالفحم أو المازوت فانه ينبغى اعادة النظر فى حساب التكاليف من حيث الادارة والتجديد وحدهما وبصرف النظر عن رأس المال فان رأس المال فى هذه الحالة يكون بمثابة اعانة مالية من الدولة للصناعات بصفه عامه بحيث لا تحسب له فائدة فى الاستثمار

ومما يسوغ هذه الاعانة ما قاسته البلاد من مشكلة الوقود زمن الحرب فقد دفعت فى الحصول عليه اسعارا باهظة كانت توفر الشىء الكثير منه لو أنها كانت منتفعة بتوليد الكهرباء من مساقط المياه فى النيل ولربما كان نفعها يوازى أمثال رأس المال المودع فى تجهيز هذه المساقط بالماكينات والمعدات اللازمة لتوليد الكهرباء. هذا فضلا عن أن الاشجار القليلة التى كانت تستظل بها البلاد قد قطع أكثرها وأصبحنا محرومين حتى من هذا المورد فى الوقود .

ان الانتفاع بمساقط المياه فى النيل وفروعه بتوليد القوى الكهربائية منها ضرورة اقتصادية قومية توازى فى النفع العام اضعاف الضرورات الحربية والبحرية التى تخصص البلاد الاخرى لها الملايين من الجنيهات

وهذه سويسرا قد تعلمت زمن الحرب كيف انها كانت عالة على البلاد الاخرى فى الوقود فعملت على الانتفاع بمساقط مياهها وتوسيع سياستها فيها الى تعميم سير قطارات سككها الحديدية بعد بضعة أعوام بالكهرباء . وهى فى هذا لم تنظر فى تكاليف رأس المال بقدر ما نظرت الى ضرورة استخدام الطبيعة فى تحقيق مصدر من مصادر ثروتها القومية وتقليل درجة تبعيتها فى الوقود الى البلاد الاجنبية

٤ ــ الصناعات التعدينية

فوق سطح الأرض المصرية وفى جوفها ثروة معدنية هى ينبوع هام من ينابيع الثروة القومية

أما الثرورة الظاهرة فوق سطح الارض مثل الفوسفات والمنجنيز والبوتاس وملح الصودا والتلك والرخام والجرانيت فان استكشاف قيمتها التجارية متوقف على ادراك قيمة الخام ، وطرق استخراجه ، ووسائط نقله . فاذا تحققت هذه العوامل الثلاثة وظهر أن الشىء المراد استغلاله استغلالا صناعيا قابل لمنافسة مثله داخل البلاد المصرية اولا وخارجها ثانيا عمد الى الاستغلال بايداع ما يلزم من رأس مال لشراء الماكينات واقامة المبانى اللازمة والتأمين على وسائط النقل الكافية .

فالفوسفات مثلا موجود فى جهات عديدة من القطر المصرى بعضها بعيد عن البحر الأحمر أو النيل وبعضها قريب من الأول والثانى . فمناجم الفوسفات القريبة هى التى يصح أن تكون موضوع استغلال صناعى . وفى هذه المواضع ينبغى اختيار الجهات التى يكون فوسفاتها محتويا على ٥٨ فى المائة على الأقل من ثالث كالسيك الفوسفات . فان بعض الجهات يحتوى على ٣٠ فى المائة وبعضها يحتوى على ٧٥ فى المائة . وتصريف الفوسفات المصرى داخل البلاد المصرية مرتبط بتقدم الأساليب الزراعية وبتقدم الصناعات الكيمياوية التى تكفل صنع الأحماض اللازمة لتحويله إلى فوق فوسفات بأسعار غير قابلة للمزاحمة . والمأمول أن يترتب على استغلال مساقط المياه من خزان اسوان لتوليد الكهرباء استنباط بعض الاحماض التى يعالج بها الفوسفات فيكون سماداً مرغوبا فيه اكثر من الفوسفات الطبيعى الخام .

والجرانيت ثروة مهملة بين ينابيع الثروة القومية المصرية . فان منطقة الجرانيت

الواقعة فى مديرية اسوان لا يكاد يكون لهـا مثيل فى تكوين الطبقات الجيولوجية فى أية جهة أخرى من جهات العالم . ومن هـذه المنطقة استخرج المصريون قديماً القطع الضخمة لصنع التماثيل الهائلة والمسلات الشاهقة . ولبناء المعابد والاهرامات ولنحت مقامات العبادة ومثاوى المعبودات ومقابر الفراعنة . ومن هذه المنطقة استخرجت الأحجار للأشغال العمومية العظمى كبناء الخزانات فى اسوان واسنا واسيوط . ويستخرج منها الآن الحجر اللازم لبناء خزان نجع حمادى . ولكن الوسائط المستخدمة فى هذا الاستخراج وسائط يدوية يعمل فيها كثير من النحاتين الايطاليين يعاونهم بعض المصريين الذين تدربوا قليلا فى قسم الجرانيت الميكانيكى بمدرسة اسوان الصناعية ولم يتموا تعليمهم فدفعتهم الحاجة الى المال الى الأشتغال عمليا قبل إتمام دراستهم

ويظهر أن ظروف المقاولات لتشييد هـذه الخزانات العظيمة هى التى كانت تجعل المقاولين يرون الشغل اليدوى مهما بلغ أجر العامل — وهو الآن جنيه مصرى للايطالى و٤٠ قرشاً للمصرى — أرخص من تنظيم الاستغلال بالماكينات لان مقاولتهم مرهونة بوقت معين . والماكينات تحتاج الى رأس مال وتصبح بدون فائدة للمقاول بعد انتهاء مقاولته .

اما التصريف من الجرانيت فمضمون بالاعمال البنائية العظيمة التى يتوقعها القطر المصرى فى الأعوام القليلة القادمة : فتعلية الخزانات ، وتوسيع ميناء الاسكندرية ، والمبانى العمومية للمستشفيات والمدارس والوزارات المختلفة ، ورصف الموانى وتجديد ارصفة المحطات وتدعيمها ، والمبانى الخصوصية التى يميل المهندسون المعماريون إلى تجميل قواعدها بالجرانيت الجامع بين المتانة والرواء ، والبلاط الرقيق الذى يحاكى القيشانى فى جماله ويزيد عليه فى متانته : كل هذه أعمال عظيمة الأهمية تحمل على التفكير الجدى فى الانتفاع بجرانيت أسوان انتفاعاً صناعياً منظما . وذلك بتحويل

الاستغلال اليدوى البطىء الى استغلال ميكانيكى سريع بانشاء مصانع الاستغلال بجانب كل جهة يراد استغلالها وبتسهيل طرق المواصلات بالنيل والسكة الحديدية

وقد ضربت ادارة التعليم الصناعى والفنى بوزارة المعارف مثلا صغيراً لما تكون عليه ما كينات هذه الصناعة بما أنشأت من قسم صغير للجرانيت أنتجت منه نماذج جميلة تحمل على الثقة التامة بمستقبل هذه الصناعة وبما يترتب على ايجادها من الرخاء لأهالى مديرية أسوان

والرخام المصرى مصدر آخر من مصادر الثروة . والفرق بينه وبين الجرانيت المصرى هو أن جرانيت أسوان لا يزاحمه مزاحم من أى سوق من الأسواق الخارجية أما الرخام المصرى فقد يزاحمه فى السوق المصرية نفسها الرخام الايطالى . وليس هذا بمانع أن يُهتم بدراسة جبال الرخام فى بنى سويف والجيزة وأسيوط وفى غيرها من الجهات التى تعرف مصلحة المناجم أنها غنية بالرخام . وأن تدرس وجوه الانتفاع بها وتعيين خواصه ومميزاته عن أمثاله من الرخام الأجنبى حتى اذا انكشفت وجوه البحث نظم الاستغلال الصناعى فى أصلح جهات الرخام للاستغلال فدبرت لها رؤوس الأموال اللازمة لشراء الما كينات ولتسهيل طرق النقل والمواصلات . مع العلم بأن الما كينات التى تستخدم فى استخراج الرخام وتقطيعه ونشره وصقله تختلف عن الماكينات التى تستخدم لهذه الأغراض نفسها فى الجرانيت

ومواد الألوان فى مصر جديرة بالاهتمام والدراسة والفحص للتحقق من قيمتها بالنسبة للأسواق الخارجية . وليس من المعقول أن يبرع المصريون فى تجهيز الألوان التى نقشوا بها المعابد والقبور والقنانى والأوانى الزجاجية وان لا يدرك المصريون الحاليون على الأقل قيمة المواد التى اشتغل بها أجدادهم

وما تكلمنا عن الفوسفات ، والجرانيت ، والرخام ، والألوان الا من قبيل

المثال حتى لا نطيل الكلام فيما عدا ذلك مما هو مكشوف فوق سطح الأرض وطبقات المرتفعات من أسباب الثروة المصرية المهملة

أما الثروة المدفونة فى جوف الأرض المصرية فلم يكشف العلم ، ولا التجارب العملية التى قامت بها الحكومة والشركات ، شيئاً تاما عن حقيقتها . إذ لايزال هناك ميدان واسع للبحث . والبحث عن الثروة المدفونة ليس كالبحث عن الثروة المكشوفة . فالثروة المدفونة خفية عن الانظار . وللوصول إلى وقوع العين عليها كثيراً ما تنفق الاموال الطائلة بدون فائدة.وهى شبيهة بالحفريات للعثور على الآثار . بل قد تكون أصعب من الحفريات فى مخاطرها . ولهذا فان السياسة الصناعية المصرية الرشيدة تقضى بأن لايغفل البحث عن مصادر الثروة الدفينة تحت شروط أربعة (الأول) أن يكون البحث تحت مراقبة دائمة من الحكومة المصرية (الثانى) أن تكون نفقاته تحت مسئولية القائم بالبحث ان كان فرداً أو شركة (الثالث) أن تقوم الحكومة من جهتها ببرنامج أبحاث جيولوجية قائمة بذاتها (الرابع) أن تقوم بابحاث فى حدود معينة من الاعتمادات المالية فى كل عام قصد الوصول الى منابع الثروة المعدنية القابلة للاستغلال الصناعى

على أن فى ميدان الثروة التعدينية المكشوفة : فى صناعات الفوسفات والجرانيت والرخام والالوان وغيرها ما يملأ مجهود الرجال الفكرى والمالى فى هذه الناحية مدة جيل أو بعض جيل من الزمان

٥ ــ الصناعات الكيمياوية

الصناعات الكيمياوية متصل بعضها ببعض اتصالا وثيقاً لانها قائمة جميعها على طريقة علمية متشابهة من التحليل والتركيز . بيد أنه من الوجهة الصناعية يمكن تقسيمها الى ثلاثة أقسام :

(١) صناعة الكيمياء الزراعية. وهذه ينبغى أن يكون الغرض منها فى مصر تحليل الاراضى المصرية تحليلا علمياً شاملا أقصى التماذج من طبيعة هذه الاراضى وتحديد ما ينقصها من عناصر الخصب . وتعيين مايلزمها من الاسمدة العضوية أو الكيمياوية واعطاء كل أرض وكل زراعة ما يناسبها من أسمدة حتى يصل الانتاج الزراعى الى أقصى مايستطاع الوصول اليه

وتحليل الاراضى المصرية لمعرفة ما ينقصها من أسباب الخصب عملية تحضيرية مرتبطة بصناعة الاسمدة ولكنها قابلة أن تكون منفصلة عنها . وهى عملية واجبة يصح أن يقام لها معمل كيمياوى فى عاصمة كل مديرية لمباشرة اجرائها بصفة دورية دائمة ولمراقبة نتائج الاسمدة المستعملة فى مختلف الاصناف والجهات الزراعية . وهذه المعامل يصح أن تكون تابعة مباشرة لوزارة الزراعة

أما صناعات الاسمدة فى ذاتها فجديرة بالعناية والفحص للانتفاع بما هو موجود داخل القطر المصرى من مواد التسميد اقصى انتفاع . وهذه الصناعات يصح أن تقوم بها شركة كبرى مساهمة مصرية تعمل بالاتفاق والتفاهم مع المعامل الكيمياوية الزراعية التابعة للحكومة المصرية . ويكون الغرض منها قوميا بتحقيق الخصب اللازم لاقصى انتاج يمكن الوصول اليه من الاراضى المصرية . لا العمل التجارى المحض الذى يسعى الى تحقيق ربح من تصريف صنف معين من الاسمدة

(ب) صناعات الكيمياء الصناعية . وهى الصناعات التى يقوم كيانها على تفاعل المواد والاحماض . والصناعات التى تركب الاحماض وتنتجها وتعدها للتصريف

وأهم ما تحتاج اليه مصر فى وقتنا الحاضر من هذه الصناعات هى صناعة حامض الكبريتيك. اذ أن هذا الحامض أساس لعدد كبير من الصناعات الكيمياوية وغيرها وهو يستحضر من الخارج باسعار عالية بسبب صعوبة النقل واخطاره . فى حين أنه يمكن صناعته فى القطر المصرى برأس مال قليل وأسعار غير قابلة للمنافسة.

واذا نظرنا فقط الى أن من حامض الكبريتيك مع الفوسفات الموجود بكثرة هائلة فى مصر يتكون فوق الفوسفات الصالح للزراعة كسماد وجدنا أنه لو أنشىء مصنع لاستخراج ثلاثين طنا فى اليوم لكفى الناتج لاستخدامه فى تحويل شىء من الفوسفات الى ما فوق الفوسفات الذى يسهل بيعه كسماد داخل البلاد، هذا فضلا عن ضرورة استخدام حامض الكبريتيك فى تطبيقات أخرى صناعية منها أنه يستخدم فى مصانع الغاز بالقاهرة والاسكندرية لاستخراج سلفات النوشادر من المياه النوشادرية الناتجة من هذه المصانع . ومنها أنه يستعمل فى مصانع السكر للحصول على حامض الكلوردريك . ويستعمل فى صقل المعادن وفى مصانع الصابون . وهذا فضلا عن امكان استعماله فى استخراج أحماض كثيرة أخرى عن طريق التفاعل الكيمياوى مع مواد أخرى . كاستعماله مع ملح البحر فانه ينتج عنه سلفات الصودا والكلور اللازم فى التبييض الضرورى فى صناعات الورق والصناعات النسجية .

والكبريت هو المادة الاولية اللازمة لصناعة حامض الكبريتيك . والمعروف الآن أن اقرب جهة للحصول على الكبريت النقى هى جزيرة قبرص . ولما كان فى مصر على بعد ٧٠٠ كيلو متر من السويس وبعد ستمائة متر من شاطىء البحر الاحمر جبل للكبريت به منجم يحتوى على كبريت الرصاص وطباشير الكبريت فان البحث عن المادة الاولية لصناعة حامض الكبريتيك ينبغى أن يتجه أولا نحو هذا المنجم لمعرفة ما إذا كان من المستطاع الحصول على المادة الاولية منه بأرخص مما يمكن الحصول عليه من مناجم قبرص . على أنه اذا دل البحث على أن الكبريت القبرصى أفضل من الكبريت المصرى فيتحتم تفضيل الاول على الثانى لصالح صناعة حامض الكبريتيك التى هى صناعة ضرورية لاحياء الصناعات الكيمياوية الأخرى فى البلاد المصرية

وتدخل صناعة الزيوت وصناعة الصابون ضمن الصناعات الكيمياوية . وللزيوت معاصر فى القطر المصرى . ولكنه لا يزال هناك متسع لايجاد معاصر أخرى فى

البلاد ولعصر أقصى ما يمكن عصره فيها من بذرة وخلافها . والصابون المصرى يكاد يكون فى حالة صناعية غير راقية. والصناعة الواجبة لأنتاج الصابون الجيد تفتقر اليها البلاد

(ج) صناعة المنتجات الصيدلية والاقرباذينية. فان مصر عالة على الخارج فى جميع مايلزمها من أدوية ومنتجات أجزائية. مع ان كثيراً من هذه الأدوية والمنتجات يمكن صنعه فى مصر بتكاليف لاتذكر. وقد كانت مصر قديماً مهبط الحكمة وكان أطباؤها يصفون من العقاقير ما تتركب مواده من الاعشاب والنباتات المصرية ومن مستخرجات الصناعة المصرية . فلو أن الاطباء والصيدليين القانونيين المصريين اتحدت كلمتهم على تنظيم الأبحاث العلمية فى النباتات المصرية لاستخراج نتائج عملية لوصلنا فى صناعة المنتجات الأجزائية الى نتائج عظيمة . وهم لو انضمت اليهم هيئة مالية لتعضيد عملهم الذى يساهمون فيه بأموالهم لترتب على هذا الانضمام قوة كافية لضمان نجاحه . ولتحقيق رغبة عامة وهى أن يكون بيع الأدوية للجمهور بأسعار أرخص مما تباع به الآن وبضمان اكثر من حيث نوعها إذ ثبت أن هناك صلة تناسب بين نباتات كل اقليم وأحوال البنية لسكان هذا الاقليم

٦ — الصناعات النسيجية

اتجهت همة (بنك مصر) الى العناية بهذه المجموعة الصناعيه فأنشأ فيها ثلاث شركات مساهمة مصرية هى شركة مصر لغزل ونسج القطن برأس مال قدره ثلاثمائة الف جنيه مصرى، وشركة مصر لنسج الحرير برأس مال قدره ثلاثون الف جنيه، وشركة مصر للكتان برأس مال قدره عشرة آلاف من الجنيهات

ولكى تتم هذه المجموعة تحتاج البلاد إلى ثلاث شركات أخرى هى (١) شركة للصوف يكون الغرض منها غزل الصوف ونسجه وتصريفه (٢) وشركة للحرير

الصناعى يكون الغرض منهـا اختيار افضل طريقة لصنع الحرير الصناعى وصبغه ونسجه . إذ لا يخفى أن الحرير الصناعى يجتاح الاسواق بأثمـانه الرخيصة وينافس المنسوجات القطنية الى درجة محدودة لا يعلم مقدار اتساعها فى المستقبل (٣) وشركة للاكياس اذ أن البلاد تستورد كل عام من الاكياس اللازمة للقطن والزكائب اللازمة للحبوب ما يقدر بمئات الآلاف من الجنيهـات مع ان من الميسور زراعة القنب فى مصر أو استحضار أليافه جاهزة معدة للنسج ولصنع الاكياس والزكائب داخل البلاد بدلا من استحضارها تامة الصناعة من الخارج

يلحق بهذه الصناعات صناعات أخرى كالصباغة والتجهيز النهائى والقطن الصحى الذى تم انشاء مصنعه فى المحلة الـكبرى وألحق بشركة مصر لغزل ونسج القطن كما يجوز ان تلحق صناعة الحبال والدوبارة بصناعة الاكياس

وضرورة هذه الصناعات ظاهرة لا تحتاج الى بيان . فنحن نستورد منتجاتهـا المصنوعة فى الخارج بما تتراوح قيمته سنويا بين ١٫٥٠٠٫٠٠٠ و ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى. فى حين أننا لو قمنا بصناعة معظم ما يلزمنا منها لوصلنا الى اقتصـاد نحو مليون جنيه سنويا مقابل التحويل الصناعى الذى نستطيع القيام به ولوجـدنا للايدى العاملة والـكفايات الفنية والادارية ميدانا للانتفاع بهذا التحويل داخل البلاد .

وكم من جهود يستدعيها تحقيق هذه المشروعات الهامة . فالدراسة التحضيرية وما يتبعها من دراسة تنفيذية تقتضى الاعتماد على الخبراء يستدعون بكثرة من بلاد مختلفة للانتفاع بمعلوماتهم ولمواجهة تقاريرهم بعضها ببعض للتحقق من أن فى ايجاد صناعة معينـة فى البلاد نفعا مؤكدا وربحا لاشك فيه . ثم التنفيذ وهو يستدعى تحديد المراحل التى تقطعها الصناعة فى الانشاء حتى تكون كل مرحلة حلقة قائمة بذاتها متصلة بالحلقة التى تليها . ويستدعى الاشراف على الخطط المرسومة من مناقصة على توريد الماكينات واقامة المبانى ويقظة فى الاشراف على تركيبها واقامتها

وحيطة فى تكوين المديرين ، ورؤساء الاعمال وهيئات العمال : جهود متصل بعضها برقاب بعض اتصالا مستمراً منذ ساعة اختمار الفكرة الى ساعة ادارة المصنع ثم متابعة ادارته حتى يكون الانتاج محققا للارباح المتوقعة

وقد ابتكرت شركة مصر لغزل ونسج القطن طريقة جديدة فى تكوين كفايات رؤساء العمل والعمال المصريين فأوفدت الى بلجيكا اثنين من خيرة الرجال المصريين لزيادة التمرن على رئاسة أعمال الغزل والنسج الفنية وثلاثين شاباً من خريجى الورش والمدارس الصناعية للتمرن على مباشرة هذه الأعمال بأيديهم فى أحد المصانع البلجيكية حتى يرجعوا قادرين على ادارة المغازل والأنوال الميكانيكية بأيديهم وعلى تدريب اخوانهم المصريين الذين لم تتهيأ لهم فرصة التعلم فى الخارج .

ومع هذا لن تستغنى الشركة فى بداية حياتها عن الكفايات الفنية الاوروبية لزيادة الطمأنينة على سير الأعمال الفنية على مايرام .

أما الجهود المالية التى يقتضيها تحقيق البرنامج الخاص بالصناعات النسجية وحدها فيجب أن يحسب بمئات الآلاف من الجنيهات . وما مبلغ الـ ٣٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى الذى ساعد بنك مصر على تكوينه كرأس مال للشركات الثلاث سالفة الذكر إلا جزء قليل مما يستلزمه هذا البرنامج وحده من رؤوس أموال كبيرة

وهناك نوع آخر من الجهود يجب القيام به حتى تتمكن عدة صناعات نسجية من المواد الاولية اللازمة لها . وهى جهود زراعية يجب بذلها لانتاج مقادير من الكتان كافية للتأمين على المواد الأولية اللازمة لادارة صناعة الكتان فى الداخل ، ولانتاج التيل بكميات كافية لتغذية صناعة الحبال والدوبارة ، ولاجراء تجارب جديدة من زراعة القنب اذا ثبت نجاحها شجعت زراعة القنب بالقدر الكافى لتغذية صناعة الاكياس ، ولزراعة التوت على أفضل طريقة تتناسب مع التربة المصرية حتى تتجدد

فى البلاد وسائل تربية دود القز وصناعة حل الحرير . وبالجملة لتشجيع الأصناف الزراعية اللازمة لتحقيق أغراض صناعية .

هذه الحاجة إلى المواد الأولية الناتجة مما نسميه (الزراعة الصناعية) تستحق أن تؤسس لها شركة مساهمة مصرية خاصة ترتبط صوالحها بصوالح الصناعات النسجية وصوالح بعض الصناعات الزراعية وان تخصص لها من الأراضى الاميرية المساحات الكافية لعمل التجارب ولزراعة الاصناف الزراعية الكافية لتغذية هذه الصناعات بالمواد الأولية. هذا فضلا عن ان تخصيص هذه الأراضى للزراعة الصناعية يؤدى إلى نتيجة أخرى وهى أن التجارب الزراعية التى تجرى فيها و نتائج الحاصلات التى تنتهى اليها بالنجاح ستشجع حتما الزراعة المصرية على تنويع أصنافها بدلا من قصر جهودها على عدد قليل من الحاصلات المعروفة .

٧ — صناعات الملابس الجاهزة

تستورد مصر من الملابس الجاهزة ما يحسب بمئات الآلاف من الجنيهات فى كل عام. وسيستمر استيراد الملابس الجاهزة من الخارج ما دامت البلاد غير قادرة على صنعها فى الداخل وما دامت تكاليف المفصلة أكبر من تكاليف الملابس الجاهزة عند تساوى النوع فى القماش

وقد انشئت شركة الملابس المصرية تحت تأثير الحرب واقامت لها مصنعا فى شبرا لصنع بعض للملابس الجاهزه من الاقمشة التى ترد من الخارج . وافتتحت لها محال للبيع فى القاهرة والأسكندرية . وتفحص الآن حالة هذه الشركة بواسطة لجنة من وزارة المالية لمعرفة ما اذا كان من الصالح أن تشتريها الحكومة وتتولى ادارتها

وأنشىء فى الأسكندرية مصنع اخوان دره لشغل الفانلات . وتزداد قوة هذا المصنع انتاجا ويزداد اقبال الجمهور على مصنوعاته التى استطاعت أن تزاحم

الفانلات المصنوعة بالملايين فى الخارج والتى ترسل بعشرات الآلاف الى مصر فى كل عام .

وتوجد ، خلاف هذين المصنعين الكبيرين ، ورش صغيرة تصنع بالجملة أشياء صغيرة داخلة فى صناعات الملابس الجاهزة مثل أربطة الرقبة والجوارب والمناديل والقبعات النسوية . ولكن هذه الورش صغيرة تشبه أن تكون مصانع منزلية اكثر مما هى مصانع تدار بالماكينات للانتاج الكبير

وفى برنامج شركة مصر لغزل ونسج القطن أن تنشىء بجوارها مصنعا لاشغال التريكو من القطن لصنع الفانلات والجوارب . ومصنا آخر لقص الأقمشة القطنية السادة وحياكتها أقمصة والبسة وجلابيب بالجملة وبيعها للجمهور كملابس جاهزة. وينتظر أن تصل هذه الشركة فى السنين الاولى من حياتها الى نسج بعض الاقمشة القطنية التى تصلح لتفصيل بدل منها للرجال يلبس بعضه فى الصيف ويلبس الآخر فى الشتاء .

وقد عرض مصنع كبير من المصانع السويسرية المختصة بصناعة القمصان الأفرنكية بالجملة على (بنك مصر) اقتراحا بنقل ماكيناتها من سويسرا الى مصر اذا وافق (بنك مصر) على الاشتراك فى رأس مالها . وبنت اقتراحها على أن الأيدى العاملة فى مصر أرخص منها فى سويسرا . وان تكاليف الأنتاج فى مصر أقل من التكاليف فى سويسرا . ولا يزال هذا الاقتراح محل الدراسة والفحص .

ومما يؤسف له أن مصنع الطرابيش فى قها قد اشتراه منافسوه وأوصدوا أبوابه بعد ان كان قد بدأ يأخذ فى أسباب النجاح الصناعى . والمأمول انه متى وصلت صناعة الصوف فى مصر الى الدرجة الراقية من حيث فرزه ونفشه وكبسه وصباغته يصبح من الميسور الاعتماد على هذه المواد الأولية نفسها لأعادة صناعة

الطرابيش فى مصر على قاعدة جديدة تتوافر فيها أسباب النجاح أكثر مما كان لهذه الصناعة فى الماضى

فحاجات البلاد ، والتطور الصناعى فيها ، يقضيان اذاً بالاهتمام بصناعات الملابس الجاهزة ويسوغان التفكير فى إيجاد مصانع لها بالتدريج والسعى الى تكوين شركة عامة مساهمة مصرية يكون من أغراضها إنشاء هذه المصانع لتقليل الواردات من الملابس الجاهزة ولسد حاجات البلاد منها بقدر المستطاع

٨ ــ صناعات الخشب

أول مسألة هامة تتعلق بهذه الصناعات هى مسألة توافر المادة الأولية أى الخشب اللازم لهذه الصناعات .

ومعظم الخشب ، ان لم نقل كله ، يرد الى مصر من الأسواق الخارجية . ويسود البلاد رأى قد يكون خاطئا وهو أن الزراعة الكثيفة فيها ترجح على زراعة الغابات . وهذا الرأى لانستطيع التسليم به قضية مسلمة اذ أنه لم يبذل أى مجهود جدى فى حياة مصر الحديثة للتحقق من أن زراعة بعض الأشجار المختارة فى صورة غابات تغطى مئات الفدادين من الأراضى لاتنتج مثل ماتنتجه الزراعة الدورية الكثيفة فوق مساحة مثلها مشابهة لها فى تربتها . وهـذا المجهود لايستطيع أن يقوم به الافراد ولكنه مجهود تجربى واجب أن تقوم به الدولة أو أن تقوم به الشركات بتعضيد مالى من الدولة

والسوق هى التى تحدد أنواع الخشب الوارد من الخارج وسهولة النقل وتكاليفه هى العامل الأساسى الذى يرجح به تفضيل جهة على أخرى فى استيراد نوع معين من الخشب . ويلوح لنا انه لو نظمت وسائل النقل البحرى بتأسيس أسطول تجارى مصرى متواضع لكان لهذا التنظيم تأثير حسن فى اسعار الخشب المعد فى

مصر للصناعات الخشبية . ولكان هذا داعياً من جانب آخر الى النظر فى احتمال شراء بعض الغابات فى الخارج واستغلالها استغلالا صناعياً لتوريد الخشب الى القطر المصرى بواسطة هذا الاسطول التجارى . فيقل بذلك عدد الوسطاء ويرخص ثمن الخشب فتستفيد من رخصه الصناعة كما يستفيد المستهلكون

ومهما يكن المورد الذى يغذى القطر المصرى بما يلزمه من خشب فان هذه المادة الاولية تحتاج الى درجة من الجفاف قبل استخدامها فى أى عمل من أعمال التجارة. والجو المصرى بنفسه صالح لتجفيف الخشب الى درجة محدودة . ولكنه غير صالح وحده لتجفيفه الى الدرجة اللازمة للصناعة . مالم يترك الخشب مدة طويلة من الزمن يتم فيها الجفاف المطلوب . وهو اذا بقى هذه المدة الطويلة كان أحسن مادة للنجارة فلا ترى له تمدداً فى الأبواب والنوافذ، ولا ترى له تقوساً فى الأثاث يشوه جماله ويعجل استهلاكه . ولكن الصبر الطويل يزيد من فوائد رأس المال وهو وإن كان ضروريا فى بعض أصناف الخشب التى لاتجف الا بفعل الزمن الا أن هناك أصنافا عديدة يمكن تجفيفها بالوسائط الصناعية . ودراسة هذه الوسائط، وادخالها فى القطر المصرى، واحتمال سن تشريع خاص بوجوب تجفيف الخشب قبل بيعه : كل هذه تدابير يترتب عليها توافر المادة الاولية أى الخشب فى أحسن حال قبل استخدامه فى النجارة

والمسألة الثانية الهامة المتعلقة بهذه الصناعات هى مسألة الجمال والصقل النهائى فى أشغال النجارة . وهى مسألة تتعلق بتربية الذوق فى الصناع وتعويدهم على اتقان ما يصنعون بروح صادقة شغوفة بحب الفن والصناعة . وبذيوع ملكة الذوق والتناسق والانسجام فى سواد المستهلكين أنفسهم. اذ لابد أن يكون بين الاستهلاك والصانع رابطة واحدة من الحكم الصحيح على الذوق السليم والا أفسد المستهلك ذوق الصانع بتكليفه صنع مايخرج عن الذوق والجمال، أو أفسد الصانع صنع ماواصفه

عليه صاحب الذوق السليم . وتعمل مصلحة التعليم الصناعى بالاتفاق مع ادارة الفنون الجميلة فى وزارة المعارف على تربية ملكة الجمال والذوق فى نفوس الصناع الناشئين بما يستفيد منه تلاميذ أقسام النجارة فى المدارس والورش الصناعية . بقى تعميم هذه الملكة خارج المدارس الصناعية . ولعل أفضل طريقة لبلوغ هذه الغاية هى تكليف هيئة فنية بعمل مسابقات بمكافآت مالية لوضع النماذج واختيار الافضل منها وعمل مسابقات تكميلية لمن يحسن تنفيذ هذه النماذج أو يبرز من تلقاء نفسه عملا تام الصناعة والذوق . واكثر ما تكون هذه المسابقات وجوبا فى نجارة الاثاث والنجارة الدقيقة وما يلحق بها من خرط وحفر وتطعيم

والمسألة الثالثة خاصة بتطور الصناعات الخشبية . فان هذا التطور سائر فى تقدم من ناحية بعض الصناعات . وركود فى البعض الآخر : فهو سائر فى تقدم بالنسبة لصناعة الأثاث التى تقدمت بعد الحرب العمومية الأخيرة تقدما مدهشا دل على كفاية الصناع المصريين وقدرتهم البالغة وجعل الوارد من الأثاث المصنوع فى أوروبا غالياً لدرجة لا يقبل عليه الا القليلون . ولكن صناعة عربات النقل مثلا فى ركود . فان السيارات تحل تدريجاً محل العربات التى تجرها الخيل وبسبب هذا التطور تضعف وتضمحل صناعة العربات بينما لا تحل محلها صناعة صناديق السيارات . فالعناية بايجاد هذه الصناعة الأخيرة من أهم ما تحتاج اليه البلاد فى هذه المجموعة الخاصة من الصناعات الخشبية اذ أنه فى هذه الحالة يكتفى باستيراد السيارات من الخارج دون صناديقها التى يستطيع المصرى أن يصنع مثلها جمالا وإتقاناً . وتكون صناعة هذه الصناديق مقدمة لتشجيعه على صنع بقية أجزاء السيارة . وهو طور صناعى واجب قبل الوصول الى طور صناعى أرقى هو القدرة على صنع سيارة تامة داخل البلاد

فالمسائل الثلاث التى بسطناها فى مقام الكلام عن هذه المجموعة الصناعية تنير

لنا الطريق فى تحديد ما يجب عمله . وهو السعى الى توافر المادة الأولية الصالحة للصناعات الخشبية بأرخص ما يمكن من أثمان . وتنشيط الصناعات طبقاً للتطور الصناعى . وهما مهمتان يصح أن تتخصص للعمل فيهما شركة مساهمة مصرية تعنى بالخشب فى ذاته كمادة أولية وتعنى بالاعمال الصناعية التى تجعل التطور الصناعى يسير فى طريقة القويم

أما مايتعلق بالجمال والمسابقات فى النماذج والتنفيذ فتدابير يصح أن تقوم بها الدولة كما يصح أن تقوم بها بالاشتراك مع شركة مساهمة مصرية من هـذا الطراز الذى نشير اليه .

٩ — صناعات الصيد

تتناول صناعات الصيد(١) صيد السمك طازجا فى ذاته من النيل وفروعه ، ومن البحيرات ، ومن البحر الأبيض ، ومن البحر الأحمر (٢) والصناعات المترتبة على الصيد وهى متنوعة تشمل حفظ السمك فى العلب وتجفيفه واستخراج زيوته والانتفاع بجلوده ، والصدف وتقطيعه وتحويله الى أزرار وخلافها ، والانتفاع بمخلفات الصيد لتحويلها الى أسمدة قيمة .

وصناعات الصيد مصدر من مصادر الثروة القومية . وهو مصدر هام فى مصر لو لاحظنا مجرى النيـل فى وسطها ، والبحرين العظيمين فى شمالها وشرقها ، ولاحظنا حاجة السكان الى السمك الغنى بمواده الغذائية ، وحاجتهم الى ما يترتب على الصيد من صناعات تزيد من رفاهية البلاد ، وتزيد من تشغيل الأيدى العاملة فيها

وقد عنى (بنك مصر) بهذه الحاجة القومية القصوى فعاون على تأسيس (شركة مصر لمصايد الأسماك) فى سنة ١٩٢٧ وجعل من أغراضها مزاولة الصيد فى ذاته وما يترتب على الصيد من صناعات .

وأن (بنك مصر) ليغتبط بوصوله الى تأسيس هـذه الشركة وجعلها شركة ذات صفة قومية بارزة . فهى تعنى بالابحاث الخاصة بالأسماك وبصناعاتها ، لا كما تعنى بها الشركات التجارية والصناعية المحضة ، بل كما تعنى بها الدول الراقية نفسها . فهى تفحص وتبحث فى أنواع الأسماك وترسم قاع البحار وتراقب الأسماك فى إقامتها وهجرتها . وتدرس أساليب الصيـد وأدواته . وتدخل ما تستطيع تحسينه منها . وتنشىء أسـطول الصيد وحدة بعد أخرى وتعده بغرف التبريد ووسائط النقل السريع . وهى تغذى الآن أسواق القاهرة وبنى سويف والفيوم والمنيـا وطنطا والمنصورة والزقازيق بشىء كثير مما يلزمها من أسماك البحر الأحمر .

ومتى انتهت الشركة من تنظيم الصيد فى البحر الاحمر فانها توجه اهتمامها الى تنظيمه فى كل من الجهات الأخرى أى البحر الابيض ، والبحيرات ، والنيل .

ومتى بلغ مجهودها فى الصيد الحد الذى تكفى به حاجات الاسـتهلاك من السمك الطازج ، ومتى زاد صيدها عن هذه الحاجات ، فانها وقتئذ تشرع فى تحقيق برنامج صناعى واسع الأطراف للانتفاع بفائض الصيد فى الصنـاعات الصيدية المختلفة . وقد ساعدتها الحـكومة بتمليكها ، عن طريق البيع ، أرضا من أملاكها فى السويس معدة لاقامة هذه الصناعات فوقها . واشترت الشركة مصنع تقطيع الصدف وصنع الأزرار فى السويس تنفيذاً لجزء من برنامجها الصناعى

والشركة لما تبلغ السنة الأولى من حياتها العملية . ولا يزال أمامها من المجهود شىء كبير . وهذا المجهود يحتاج الى وقت ، وتفكير وبحث ، وتكوين عمال وفنيين اكفاء . وهو يحتاج الى رأس مال أضعاف رأس مالها الحالى وهو خمسة وسبعون الف جنيه مصرى . بل لانبالغ اذا قلنا أن دائرة الاعمال فى هـذه الشركة ستتسع شيئاً فشيئاً بما يقتضى زيادة رأس مالها بالتدريج الى نصف مليون جنيه . وهو مبلغ لايذكر

بجوار الأغراض التى وضعتها الشركة أمام عينيها والبرنامج العملى الذى نصبت نفسها لتنفيذه تدريجاً خطوة بعد أخرى

وقد لخصت الشركة المبادىء التى يقوم عليها برنامجها الصناعى بالعبارة الآتية الواردة فى تقرير مجلس ادارتها الى الجمعية العمومية للمساهمين فى ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٨ وهى :

« اذا كانت خطة التدرج التى تتبعها الشركة قد قضت عليها أن لا تزاول استغلال المصايد من جميع ميادين الصيد فى وقت واحد ، وأن تختار واحداً لتنظيم العمل فيه ، فان هذه الخطة الحكيمة نفسها تملى على الشركة واجب الصبر والتريث حتى لا تسرع بايجاد صناعات مترتبة على الصيد قبل أن تقيم الصيد نفسه على قواعد ثابتة من العلم والفن والتجارب . فاذا ثبت الصيد فى ميدان من الميادين تثبتا — وهو ما لا يكون الا بعد مضى مدة معقولة من الزمن — وعرف الناتج من الصيد دورياً ، وقيس بحاجات الاستهلاك ، وفاض عن هذه الحاجات ، صح وقتئذ بفضل ما هو فائض من الصيد أن يفكر فى طريقة حفظه أى فى طريقة ايجاد الصناعات والعمل على ايجادها لحفظ هذا الفائض فى العلب أو لتحويله الى أى تحويل صناعى تهدى اليه فنون من سبقونا من أهل الفن فى هذا المضمار . ولهذا فاننا نود أن يثبت فى الأذهان أننا لا نشرع فى أى عمل صناعى مترتب على الصيد قبل أن تنضج أسبابه نضوجاً تاماً وقبل أن تتأكد الشركة من اتساق هذا العمل الجديد فى دائرة أعمالها اتساقاً منسجما يطابق تقدم أعمالها ويوافق مجهودها المالى وتكوينها العمال المصريين الاكفاء للقيام بمهام هذه الأعمال المتشعبة الواسعة الأطراف . كما نود أن يثبت فى الأذهان من ناحية أخرى انه اذا نضجت الأسباب لانشاء صناعة من الصناعات الصيدية فاننا لا نتوانى لحظة عن العمل على ايجاد هذه الصناعة فى البلاد . فان هذه الشركة بما رسمت لنفسها من أغراض قد أخذت على عاتقها أن تقوم بجميع حلقات العمل الانتاجى فى هذه

الناحية من نواحى الثروة القومية سواء من جهة انتاج الأسماك الطازجة أو من جهة الانتاج الصناعى المترتب على الصيد »

١٠ ــ صناعات البناء

لهذه المجموعة من الصناعات أهمية خاصة . فان عدد المشتغلين فيها يزيدون عن المشتغلين فى أية مجموعة صناعية أخرى . وهم قد يزيدون فى الاحصاء الأخير عن مائة الف شخص . والحاجة الى الاعمال البنائية متزايدة فى هذا القطر . فمن جهة المبانى العمومية تحتاج البلاد فى المستقبل القريب الى آلاف المدارس ومئات المستشفيات وعشرات العمارات الكبيرة لمختلف احتياجات الدولة والبلديات ومجالس المديريات . هذا فضلا عن الأعمال الجديدة التى تقتضيها الأشغال العمومية والمواصلات من بناء وتعلية خزانات وانشاء طرق وكبار وتوسيع موانى . ومن جهة المبانى الخصوصية يتسع نطاق العمران فى القاهرة والاسكندرية وفى جميع المحافظات والعواصم والبنادر اتساعا متواصلا لم يسبق له مثيل . وتطورت صناعة البناء فى كثير من مظاهرها وكان أهم تطور فيها استعمال طريقة الأسمنت المسلح ، و بداية شيوع هذه الطريقة فى مبانى العاصمة والاسكندرية وسواهما ، والاعتماد على المساحات القليلة الغالية الاثمان فى الأوساط المزدحمة لبناء العمارات الشاهقة كثيرة الطوابق وعديدة الشقق .

واذا نظرنا الى الصناعات البنائية من وجهة الاقتصاد القومى وجدنا أن تنظيم الجهود القومية فى هذه المجموعة الصناعية ينبغى أن يبدأ أولا بالمواد الأولية الموجودة فى البلاد وباستخراجها واعدادها صناعيا كى تكون صالحة للاستعمال فى أية صناعة من صناعات البناء . وقد تكلمنا فيما سبق عن استخراج الجرانيت والرخام . وتركنا الكلام عن المحاجر الأخرى التى تستخرج منها الأحجار الجيرية التى يذاع استعمالها فى العاصمة لاعتبارها صناعة سهلة فى متناول طبقة من الحجارين مجهودهم شاق أكثر

مما هو فنى . وهم مع ذلك نواة صالحة لاستخدامهم فى استغلال محاجر أخرى تستخرج منها أحجار أمتن من الأحجار الجيرية ووسط بينها وبين الرخام والجرانيت .

وواجب البلاد أن لاتقف عند الاساليب العتيقة فى مواد البناء . وواجبها أن تعرف مالديها من محاجر وأن تنتفع باستغلالها صناعياً أقصى استغلال . ورب تمهيد طريق إلى محجر ، ورب وضع قليل من رأس المال فى ماكينات للقطع وخلافه توضع بجوار المحجر ، رب هذا وحده يكون سببا فى زيادة الثروة القومية بادخال مواد جديدة للبناء تفضل المواد الحاضرة من حيث المتانة أو من حيث قلة التكاليف .

والطوب مادة هامة من المواد الأولية للبناء فى مصر . والطوب النىء هو المادة الأولية العادية للبناء فى المساكن القروية . وضرب الطوب صناعة حرة غير مقيدة بأى قيد . وقد ترتب على الحرية المطلقة فى ضرب الطوب أن اخذ الطين اللازم لها من صلب الأرض الزراعية الى عمق جعلها فى بعض الأحوال غير صالحة للزراعة فى بعض فصول السنة أو حوّلها الى مستنقع من المستنقعات ضار بالصحة العمومية . ولهذا فان فى الوقت الذى تقوم الدولة فيه بمجهود عظيم تشكر عليه لردم البرك ينبغى أن يُفكر فى اتخاذ التدابير لمنع ظهور مستنقعات أو برك جديدة . وقد يكون تقييد الحرية فى ضرب الطوب وحصرها فى جهات معينة من أهم التدابير الواجب اتخاذها لبلوغ هذه الغاية .

واذا قيدت حرية ضرب الطوب النىء من ناحية وجب التفكير من ناحية أخرى فى الاستعاضة عما يقل من الانتاج بتنظيم ضرب الطوب فى جهات مركزية ينتفع فيها مثلا بالطين الناتج من تطهير الترع دون حاجة إلى الاضرار بالأراضى الزراعية ولا بالصحة العمومية .

واذا عينت هذه الجهات المركزية كانت هى بطبيعة الحال فى الأقاليم مصدرا

لا لصناعة الطوب النئ وحده بل لصناعة الطوب الأحمر بقدر ما تحتاج اليه كل جهة من الجهات .

بقيت هناك أصناف من الطوب غير الطوب النئ وغير الطوب الأحمر . ويوجد فى القاهرة الآن مصنعان للطوب : أحدهما جهة المرج تابع لدائرة سمو الأميرة نعمت مختار . والثانى بالعباسية . يصنعان قوالب الطوب من مزيج من الحجر الجيرى والرمل . وكان بالاسكندرية مصنع آخر للطوب ولكنه وقف عن العمل ، لا عن سبب صناعى ، بل الأرجح بسبب تعارض المصالح بين كبار المساهمين فيه . ووقوف صناعة الطوب عند هذا الحد يحمل على التفكير الجدى فى تنشيطها باعادة مصنع الاسكندرية إلى عمله ، أو بانشاء مصنع جديد آخر ، وباحتمال توسيع نطاق المصنعين الآخرين فى القاهرة ، أو تأسيس مصنع جديد آخر أو أكثر فى العاصمة أو غيرها من الجهات . ونعتقد أنه لو نشطت صناعة الطوب ، وسهلت وسائط نقله بالنيل والسكة الحديدية والسيارات ، وانشئت له مستودعات لتغذية المحافظات والمديريات منه لزاد مقدار المستهلك منه زيادة هائلة . ولقلت بالتدريج الحاجة إلى الطوب الأحمر الذى قد يمكن مع هذا صنعه بطريقة عصرية أخرى غير طريقة القمائن الشائعة . اذ أن البلاد فى حاجة مستمرة لاجراء تجارب صناعية للوصول الى أفضل قوالب من الطوب صالحة للبناء بأرخص ما يمكن من التكاليف . وعلى هذا فأنه لا بد من وجود مصنع أهلى للطوب فى القطر المصرى ينتج صناعيا صنفا من الطوب هو أفضل ما يمكن فى الوقت الحاضر تصريفه تجاريا ، ويقبل أن يقوم بعمل التجارب الصناعية اللازمة لتحسين هذه الصناعة .

واذا كانت طريقة الأسمنت المسلح فى البناء آخذة فى الانتشار فأن السعى لتدبير المواد اللازمة لهذه الطريقة أمر جدير بكل عناية . وأهم هذه المواد هى الحديد والأسمنت والزلط . والحديد يأتى من الخارج ويدخل فى مجموعة صناعات المعادن التى تكلمنا عنها . والأسمنت يأتى بعضه من الخارج . ويصنع الباقى فى القطر

المصرى . وليس ما يمنع الوصول صناعيا الى أرقى أنواع الأسمنت والاستغناء عن كل ما نستورده منه . وللأسمنت فى مصر شركة قديمة أدت خدمات جليلة للبلاد زمن الحرب. وقد تأسست بجوارها حديثا شركتان. ونعتقد الآن أن وجود هذه الشركات الصناعية الثلاث كاف لسد حاجات القطر من الأسمنت . والزلط يستخرج كله من القطر المصرى . وأحسن أنواعه ، يستخرج من جهة أبى زعبل . على أن هناك جهات أخرى للزلط قابلة للاستغلال . والطريقة الحاضرة المتبعة هى طريقة يغلب فيها الشغل اليدوى الشاق . فى حين أن فى الاستطاعة اعداد الماكينات فى مناطق الاستغلال للجرف والغربلة والتكسير ومضاعفة الانتاج مضاعفة تقلل من تكاليفه . والزلط مادة هامة لاينتفع بها فى الأسمنت المسلح فقط بل فى أشغال الطرق والخرسانة وغيرها من الأشغال . وهو مرتبط ارتباطا كليا بوسائط النقل فأنه متى كان بواسطة النيل كان من الصالح نقله فى الشهور الأخيرة من موسم القطن وتخزينه فى مناطق الاحتياج اليه . وبذلك تجد وحدات النقل النيلية عملا نافعا لها فى أوقات فراغها . ويجد صاحب الحاجة الى الزلط حاجته بثمن معقول مؤسس على سعر النقل المخفض مضافة اليه مصاريف التخزين التى تكون أقل من الفرق بين النولون العالى فى أوقات الزحام والنولون المخفض فى أوقات الفراغ .

هذا فيما يتعلق بمواد البناء .

أما ما يتعلق بالبناء فى ذاته وما يلحق به من صناعات فأنه يوجد فى البلاد مقاولون معماريون وشركات مقاولات معمارية يؤدون أجل الخدمات فى هذه الصناعات . على أنه لا يزال هناك ميدان لوجود شركات أخرى للمقاولات المعمارية يتحقق لها ربح وفير من مزاولة هذه الأعمال .

ولحسن الحظ أن لجنة تنقيح نظم التعليم الصناعى والفنى قد انتهت الى ضرورة اقتراح تأسيس مدرسة لصناعات البناء وافقت على إنشائها وزارة المعارف وأدرج

لها اعتماد مالى للشروع فى تأسيسها جهة مصر القديمة . وتقترح اللجنة المذكورة تأسيس مدرستين أخريين واحدة فى الاسكندرية والأخرى فى أسيوط حتى تؤدى هذه المدارس الثلاث الخدمة الواجبة فى تخريج رؤساء العمل اللازمين للقطر المصرى كله فى صناعات البناء الهامة .

وسيكون لوجود هذه المدارس تأثير حسن فى تكوين طوائف من رؤساء العمل والمشرفين عليه ومن الصناع الممتازين . وفى رفع مستوى الصناعات البنائية فى البلاد . والمأمول أن المقاولين الحاليين وشركات المقاولات المعمارية ومصلحة المبانى الأميرية يساعدون هذه المدارس الجديدة بتمكين تلاميذها من حضور المبانى التى يشيدونها للحصول على ماينا سبهم من تمرينات عملية لاتستطيع المدرسة أن توفرها لهم على وجه التمام .

والخلاصة فى هذه المجموعة هو أن البلاد تحتاج الى شركة مساهمة مصرية ذات صفة قومية للمقاولات المعمارية تساعد تلاميذ هذه المدارس على حسن التكوين وتهيئهم لأن يكونوا رجالها العاملين ، وتنشط الشركات الأخرى على احتذاء مثالها فى هذا التكوين ، وتعمل فى الوقت نفسه فى المقاولات المعمارية التى تتسع أعمالها للجميع .

١١ ــ صناعات الجلود

الجلود الخام متوافرة فى مصر بكميات كثيرة . فان ما يذبح من الخراف والماعز والجاموس والبقر لا يقل عن مليون رأس فى كل عام . ومعظم هذه الجلود يجفف ويملح ويعد للتصدير . وقليل منه يحفظ ويدبغ ويعد للاستهلاك داخل البلاد . وهذا القليل لايكفى لحاجات الاستهلاك كلها . إذ أن مصر تستورد من الجلود

المدبوغة فى الخارج أضعاف ما تدبغه فى الداخل . وتستورد من مصنوعات الجلود ، وخاصة الأحذية ، أضعاف ما تصنعه فى الداخل .

فمسألة الجلود والحالة هـذه من الوجهة الاقتصادية القومية تنحصر فى السعى لترقية صناعات الجلود فى الداخل حتى يترتب على ترقيتها تقليـل الجلود المدبوغة والمصنوعات الجلدية الواردة من الخارج .

وكى ندرك أهمية هذه المسألة يحسن بنا أن نذكر أن مجموع الواردات من الجلود المدبوغة أو المصنوعات الجلدية فى سنة ٩٢٧ بلغ ٦٣٨ ٦٧٠ جنيهاً مصريا ومجموع الصادرات ، ومعظمها ان لم نقل كلها من الجلود الخام ، بلغ ٣٩٩ ٩٩٤ جنيها مصريا

وللوصول الى هذه الغاية السامية ينبغى تقرير سياسة عملية تتناول الجلد قبل سلخه ، وأثناء سلخه ، وبعد سلخه ، لدباغته وتحويله الى مصنوعات

فالجلد قبل سلخه جزء من كيان الحيوان . واذا أردنا أن نحصل على جلود حسنة وجب أن نحرص على الاحتفاظ بالحيوانات فى حالة حسنة . وأن نرعاها على الأقل بالنظافة الواجبـة حتى تبقى جلودها نظيفة . فلا يجد الدود ولا غير الدود من أديمها مرعى حسنا له فيقرضها قرضا والحيوان حىّ لا يستطيع للدفاع عن نفسه سبيلا . وأن نبتعد عن طريقة الـكى التى يبالغ فى استعمالها القرويون بمسوغ وبغير مسوغ . واذا قضت الضرورة بالـكى فليكن فى أبعد موضع من الحيوان لا يتشوه معه جلده . وهذه النصائح العمليـة وما يجرى مجراها لا يمكن الزام القرويين بها . ولـكن من المستطاع دوام ارشادهم اليها وادماجها فى كتب المطالعة التى تخصص لمدارس التعليم الالزامى فى القرى

والجلد أثناء سلخه أول صناعة من صناعات الجلود . والطريقة الحالية التى يسلخ بها فى السلخانات المصرية تؤذى الجلد اكبر أذية . إذ أن السالخ لا يلحظ للجلد قيمة انما يلحظ فقط عند سلخه مصلحة القصاب فيشق الجلد شقا ملتويا يترك فوق اللحم

أثراً خادعا من اللون أو الدسامة . ويشقه كما يهوى من أى جهة شاء وقد يشوّهه بغمزات من سكينه لاضرورة لها على الاطلاق . ولا يكتفى بهذا إذ غالبا ما يقتطع من الجلد غشاءه ليزيد من وزن اللحم فى صالح القصاب . ومما يزيد الطين بلة أن السلاخين يتبارون فى السرعة حتى يزيد عدد ما يسلخون فيزيد أجرهم الذى يحسب على أساس سعر معين لكل حيوان . وفى تسارعهم للاكثار من عدد ما يسلخون يخرج الجلد فى كثير من الأحوال مشوها غير سليم

ومع أنه وضعت جوائز لمن يسلخ سلخا حسنا فان هذه الجوائز لم تحدث أثرها . لأن مصلحة السلاخ فى الأجر ومصلحة القصاب فى بهاء اللون وزيادة الوزن تفوقان فى الأهمية قيمة الجوائز المقررة . فلم يبق والحالة هذه الا اتخاذ تدابير حاسمة لصيانة الجلود عند سلخها فى السلخانات العمومية

ولعل أفضل طريقة لذلك هو تعيين السلاخين بمرتبات ثابتة وجعلهم تابعين مباشرة لادارة السلخانات مع تحسين طرق السلخ بادخال بعض الماكينات التى تستعمل فيه بالبلاد الاخرى . وذلك مقابل حصول هذه الادارة على أجر السلخ من القصابين مباشرة . ولاشك أن القصابين يربحون بهذه الطريقة أكثر مما يربحون الآن . لأن فرق الثمن بين الجلد المسلوخ سلخاً حسناً والجلد الممزق أو المشوه يزيد فى قيمته عن قيمة غشاء الجلد المأخوذ جهلا مع اللحم . ومكسب البلاد من اتقان طريقة السلخ وانتاج الجلود سليمة أكثر وأفضل من مكسب السلاخين والقصابين على حساب الجلود المشوهة

والجلد بعد سلخه يدخل فى الدور الثانى من أدوار صناعته . فهو يجفف ويملح ويصدر . وتصدير الجلد على هذه الطريقة الجافية غير خليق ببلاد متمدينة مثل البلاد المصرية . إذ أن من المعلوم أن الدباغة تنقسم الى قسمين : الدباغة الاولية وهى تنظيف الجلد ومعالجته ببعض المواد لجعله نصف مدبوغ . والدباغة النهائية التى تعمل على تحويل الجلد نصف المدبوغ الى جلد مدبوغ دباغة نهائية . ومصر قادرة بالتحقيق

على القيام بصناعة الدباغة الأولية وهى ان قامت بها تكسب تشغيل الايدى العاملة فى الداخل . وتكسب فرقا فى الثمن بين الجلد الخام والجلد المدبوغ نصف دباغة . والجلود نصف المدبوغة أقل نفقة فى النقل من الجلود الخام . والاقبال عليها فى أسواق الخارج لايقل عن الاقبال على الجلود الخام مع دفع الفرق فى ثمنها

أما تحويل الجلد نصف المدبوغ الى جلد مدبوغ دباغة نهائيـة داخل القطر المصرى فينبغى أن يبدأ به على أساس الحاجة الحقيقية للاستهلاك فى الداخل . ولتحديد أنواع الجلود ونوع الدباغة المطلوبة للاستهلاك ينبغى الاهتداء بارشادات مصلحة الجمارك عن الوارد ، وأن تؤسس الدباغة النهائية المصرية على أساس هـذه الارشادات ، وأن تدخل فى أساليب الصناعة الحاضرة كل التحسينات الواجبة التى تجعل الجلد المدبوغ فى الداخل يفضل فى نوعه وتـكاليف صناعتـه الجلد الوارد من الخارج

وصناعة الدباغة منتشرة فى القطر المصرى ، بعضها على حالة الفطرة ، وبعضها على درجة صناعية بآلات ميكانيكية فى بعض مصانع الاسكندرية والقاهرة

وبعض هذه المصانع قادر على انتاج الجلد المدبوغ كأحسن ما يمكن فى المصانع الاوروبية . ولـكنها تعمل عملا تجاريا فتنتج الجلود المدبوغة عادة أقل اتقانا من متوسط ما يرد من الخارج ولهـذا فان المصلحة القومية تقضى بتأسيس شركة مساهمة مصرية يكون من أغراضها مزاولة اشغال الجلود وصناعاتها وعلى الأخص تجهيزها كمادة أولية بدبغها نصف دباغة وتحويلها الى جلود مدبوغة دباغة نهائية . فان مثل هذه الشركة تساعد على احداث التطور الصناعى اللازم بجعل الجلود المصدرة مدبوغة نصف دباغة . وباتقان أساليب الصناعة وترقيتها بالقدر الذى يتفق والربح المعقول بدلا من الانتاج لمجرد تحقيق ربح تجارى عاجل بصرف النظر عن نوع الجلد المدبوغ وعن واجب العناية بترقية أساليب الصناعة .

والجلد المدبوغ دباغة نهائية هو المادة الاولية اللازمة لصناعات الجلود التى يمكن تقسيمها الى ثلاث صناعات :

١ — صناعة الأحذية

وهى صناعة منتشرة فى مصر بفضل صناعها الماهرين الذين بلغوا فى اتقانها حدا يضاهى أمثالهم فى العواصم الاوروبية . وبالرغم من رخص أيديهم العاملة فان الاقبال على الاحذية الجاهزة الواردة من الخارج يدل على ازدياد عدد الذين يلبسون الاحذية الافرنكية . واذا لاحظنا أن هذا العدد قابل للزيادة بزيادة الرفاهية فى البلاد ، وأن القرويين فى حاجة الى نوع من الحذاء يناسبهم ويحمى أقدامهم من الاتصال بجراثيم البلهارسيا وغيرها من جراثيم الامراض التى تضنى أجسامهم السليمة ، وان دباغة الجلود المحلية قابلة لايجاد جلود رخيصة تشجع على الاكثار من صنع الاحذية على اختلاف أنواعها : اذا لاحظنا ذلك كله فاننا لا نستبعد أن تبدو فى السنين القريبة القادمة الحاجة القاضية باقامة مصنع مصرى لصنع الأحذية الجاهزة بالجملة . لأنه اذا كان اتقان الدباغة المحلية للجلود أول خطوة للنجاح فى صناعاتها فان تأسيس مصنع لصنع الأحذية بالجملة هى الخطوة الصناعية الثانية التى تساعد كثيرا على تقليل عدد الوارد من الاحذية الجاهزة ، وعلى استهلاك الجلود المدبوغة دباغة نهائية داخل البلاد المصرية ، خصوصا وأننا شاهدنا فى زمن الحرب عندما انقطع الوارد من الاحذية الجاهزة أن الايدى المصرية العاملة فى دمياط وغيرها انقطعت لصنع الآلاف من الاحذية الجاهزة وتوريدها للمحال التجارية كأنها أحذية مصنوعة فى الخارج .

٢ — صناعة السروجية .

وهى صناعة تتأثر بذيوع استعمال السيارات . وستبقى مع هذا صناعة قادرة على أن تعيش بنفسها وبوسائطها الحاضرة ما دامت الحاجة باقية الى الخيل والحمير

والبغال والجمال . ولو أن هـذه الحاجة تنقص عاما بعد عام. ويصح أن تشجع هذه الصناعة للاشتغال بالسيور اللازمة لتسيير الطارات فى الماكينات .

٣ ــ صناعة التنجيد بالجلد

وهى صناعة مشتركة مع التنجيد بالقماش ومتصلة اتصالا وثيقا مع النجارة . وليس فى هذه الصناعة شىء خاص يستحق الاهتمام به الا أن تزيد ملكة الاتقان فى تفصيل الجلد وشده وحياكته أو دقه بمسمار من لونه وجعله متسق الصنعة جميلها

ويلحق بهذه الصناعة تنجيد العربات التى تجرها الخيل . ولما كان عدد هذه العربات آخذا فى الانقراض فان الواجب يقضى بتشجيع هذه الصناعة على احتمال التطور اللازم حتى تقدر على تنجيد السيارات بدلا من العربات . وقد شعرت ادارة التعليم الصناعى بهذه الحاجة وبدأت تهتم بتعليم التنجيد الخاص بالسيارات فى أقسام الجلود التابعة لمدارسها الصناعية .

٤ ــ صناعة الحقائب

وهى منتشرة انتشاراً كافيا فى البلاد. والاعتماد فيها على الشغل اليدوى. وربما تتحسن أسباب هذه الصناعة بادخال الماكينات اللازمة لها

٥ ــ صناعة الجلد الزخرفى

وهى صناعة قائمة بذاتها لا يكاد يكون لها أى وجود فى مصر. وستتحول مدرسة الحمزاوى التابعة لادارة التعليم الصناعى الى مدرسة جديدة قائمة على قواعد جديدة تدعى مدرسة الفنون التطبيقية . وسيكون من أقسامها قسم خاص بتحضير العمال الماهرين القادرين على القيام بأشغال الجلد الزخرفى . كما أن من برنامج ادارة الفنون الجميلة إنشاء مدرسة للفنون الزخرفية لتحضير الرسامين الممتازين الذين يصممون الرسوم للجلود المزخرفة .

وكل صناعة من هذه الصناعات الخمس قابلة أن تعيش بمفردها . وواجب أن

يتخصص لها العمال والفنيون حتى يتقنوا أعمالهم . على انه من باب الاحتياط، ونظراً لاتصال صناعات الجلود بعضها ببعض، يمكن من باب التسامح أن تتسع الفرصة لتعليم صناعتين منها فى وقت واحد حتى يستطيع العامل أو الفنى أن يعتمد على واحدة منها اذا خانه الحظ فى الأخرى أو يعتمد عليهما معاً

وبالجملة فان صناعات الجلود لها مستقبل عظيم فى مصر . وهى مجموعة تستحق كل عناية من الأمة ومن الحكومة .

١٢ — صناعات الزجاج

تستورد مصر من الخارج جميع ما تحتاج اليه من زجاج النوافذ والأبواب والمرائى والقنانى وغير ذلك من أشياء أخرى مصنوعة من الزجاج أو البلور . وقد بلغ مجموع مادفع ثمناً للواردات من هذه الأصناف فى سنة ٩٢٧ — ٦٤٠ ٤٨١ جنيها مصريا ومجموع الصادرات ١٣٥ جنيها .

وليس فى مصر مصانع للزجاج . وكل ما فيها بعض صناع جهة باب النصر بالقاهرة، وقد يكون لهم مثيل فى الاسكندرية، وهم فى الجملة يعدون بالعشرات يستجمعون الزجاج المكسور ويستعملونه مادة جديدة بأفران عتيقة وينفخون فيه ويصنعون منه (الغويشات) الزجاجية التى لاتزال شائعة الاستعمال لدى طائفة من النساء يتجملن بها لرخصها . وقد يصنعون الزجاج بمواده الأولية على حالة فطرية لأنجاز بعض المصنوعات .

ومصر التى وصلت الى هذه الحال من التدهور فى الصناعات الزجاجية هى مصر التى اخترعت الزجاج فوق ظهر البسيطة . وهى التى عرف أبناؤها أسرار صناعاته وأدركوا بمهارة زائدة طرق تلوينه وبرعوا فيها براعة جعلتهم يقلدون الأحجار الكريمة . يشهد بذلك ماوجد فى قبورهم، وما عثر عليه من آثار فى الدير

البحرى وغيره، مما أدهش الحفريين والعلماء والكيمياويين . وعن المصريين أخذ الفرس صناعات الزجاج، وعنهم تعلم الرومانيون حتى كانت الاسكندرية هى وحدها موردة المصنوعات الزجاجية للدولة الرومانية ، وعنهم أخذت الدولة البيزنطية ،وعلى نسقهم استمر العرب يصنعون بفوارق بسيطة فى المواد التى تتركب منها المصنوعات الزجاجية . فالثريات والمصابيح الجميلة البديعة الألوان والجميلة الخطوط التى كانت تزدان بها جوامع القاهرة ، والتى يتكون منها الجزء الأكبر من الجناح الخاص بها فى دار الآثار العربية ، والنوافذ الملونة البديعة الألوان التى تزدان بها الجوامع المصرية، كل هذه آثار ناطقة بأن المصريين بعد الفتح العربى استمروا بارعين فى الصناعات الزجاجية براعتهم فى عهد الفراعنة .

وقد بدأت هذه الصناعات تضمحل فى بلادنا منذ خمسة قرون بينما أخذ عهد التجديد فى أوروبا ينشط الفنون والصناعات . فقد فاقت البندقية علينا فى مصنوعاتها وقذفت ما كان المصريون القدماء يقذفون عشرات أمثاله على العالم فى ذلك الحين .

وقد حاول محمد على الكبير أن يحيى هذه الصناعة من جديد ، وعين من ارسالياته العلمية إلى أوروبا من يتخصص لصناعة الزجاج ، ونجح فى فتح مصنع أو أكثر ، وأنتج شيئا مما تحتاج اليه البلاد . ولكن هذا المصنع كغيره من مصانع هذا المصلح الكبير وقف بعد وفاته لأن الحاجة إلى تنظيم الدولة كانت تسبق الحاجة إلى تنظيم الصناعة ، ولان العناية بالصناعة فى نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر لا تقاس بعناية المصريين — امة ودولة — فى نهاية الثلث الأول من القرن العشرين .

ثم كانت محاولات صناعية أخرى من الأسف أنها لم تكلل بالنجاح لأسباب غير متعلقة بنجاح الصناعة فى ذاتها .

وهذه المحاولات المختلفة لا يصح أن تؤخذ سبباً لليأس من نجاح الصناعات

الزجاجية فى البلاد المصرية. اذ لا يجوز أن يتأثر الجيل الحاضر بهذه الجهود القاصرة. وان ينسى ما كان لهـذه الصناعات فى الماضى وما كان للصناع من مهارة فائقة. وليس مايمنع أن يتصل الحاضر بالماضى البعيد وأن يستعيد المصريون ما كان لهم من مجد ثابت فى هذه الصناعات.

والأسباب التى تحمل على الأمل فى نجاح هذه الصناعات مبدئيا عند ادخالها فى مصر تتلخص فيما يأتى: —

أولا — أن المواد الأوليـة اللازمة لهذه الصناعات هى كما لا يخفى السيليس والجير والصودا واكسيد الحـديد لزجاج النوافذ. وهذه المواد نفسها والبوتاسا واكسيد الرصاص والمجنيزيا للقنانى والمرآنى والبلور وخلافها

والسيليس مادة متوافرة فى الرمال المصرية. فقد حلل المسيو لوكاس الكيمياوى رمال الاهرام فوجد بها نحو ٢٥ و٨٢ ٪ من السيليس. وبرمال الاسكندرية ٣٢ ٪ وبرمال أسوان ٧٨ و٩٣ ٪ والسيليس يدخل فى صناعات الزجاج بمقدار يتراوح بين ٣٣ ٪ و٧٥ ٪ فهو اذن المـادة الأساسية لهذه الصناعات. وقد تكون أسوان أو الفيوم أفضل جهة لوجود الرمال الغنية بالسيليس

أما المواد الأخرى فمعظمها موجود بالقطر المصرى. فالجير والصودا والمنجنيز والبوتاسا موجودة بكميات كثيرة. ومواد التلوين موجودة فى بلادنا بالمثل. وما لم يوجد منها يمكن استيراده فان نسبته ضعيفة فى التركيب بالقياس الى السيليس والجير

ثانيا — أن تكاليف الحزم والنقل والتأمين من الخارج الى مصر تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ ٪ من قيمة تكاليف الصناعة. وأن فرق اليد العاملة يتراوح هو الآخر بين ٢٠ و ٢٥ ٪ فيكون الفرق فى تكاليف الصناعة لا يقل عن ٤٠ ٪

ثالثا — ان الأيدى العاملة فى مصر قادرة على تكوين كفايتها فى مختلف الصناعات الزجاجيـة. وكما نقل الفرس المصريين قديما الى بلادهم ليعلموهم هذه الصناعات فيها،

فقد يستطيع المصريون أن ينقلوا من أوروبا الى بلادهم رجال الصناعة الماهرين الذين يتولون تعليم صناعنا فى بلادنا . كما يستطيع المصريون أن ينقلوا صناعهم الى أوربا ليتعلموا فى مصانعها مختلف الصناعات الزجاجية . ويكفى أن نرى بأية أدوات يشتغل صانع الغويشات المصرى الآن، وبأية سرعة يقوم بصناعته ، لندرك أن هذا الصانع انما هو من سلالة ماهرة لا يعصى عليها ادراك أى شكل من أشكال هذه الصناعات

رابعاً — أن المصرى ليس فى حاجة لأن يزاول الصناعات الزجاجية كلها مرة واحدة . بل عليه أن يزاول الأبسط منها فالبسيط فالمركب فالمعقد . وعليه أن يبدأ بالدراسة وأن يتحقق من أى جهة يبدأ حتى يكون النجاح حليفه . وأن لا يتقدم خطوة بعد أخرى الا بعد الاستيثاق من قوته مالياً وصناعياً على اجتيازها

فانه بمثل هذه الروح من البحث، وبرأس المال اللازم ، والحذر فى التنفيذ، والاقدام فيه تتحقق للبلاد بالتدريج هذه الصناعات الضرورية النافعة .

١٣ — صناعة الفنادق

جمال مصر الطبيعى ، واعتدال مناخها، وعظمة آثارها أسباب كافية فى ذاتها لتشويق الآلاف من الامريكيين والأوروبيين للسياحة فيها كل عام . ولهذا فان للسياحة فى مصر تيارا سائرا بقوة ذاته لا ينقطع الا فى اشهر القيظ . فهو يبدأ فى الخريف ، ويتصاعد حتى يكمل فى الشتاء، ويمتد الى الربيع، ويرتد عند حافة الصيف . أى أنه يتراوح بين ستة وثمانية أشهر من السنة .

والسياحة مورد من موارد الثروة القومية . على شرط أن تبقى الأموال التى ينفقها السياح داخل البلاد التى يسيحون فيها ولو الى مدة من الزمن حتى تدور الأموال دورتها فى تبادل المنافع بين أمة وأخرى . وهى فى مصر ثروة سرعان ما تنفق فيها حتى تتحول بأقنية أجنبية الى البلاد الأجنبية ولا يبقى منها داخل

البلاد الا النزر القليل. فالسياح يأتون فوق بواخر أجنبية، وبواسطة شركات سياحة أجنبية، وينزلون فى فنادق مصرية بالاسم أجنبية بالفعل : أجنبية فى رأس مالها، أجنبية فى ادارتها، أجنبية فى أشخاص مستخدميها، لا يقبل فيها المصرى الا فى أعمال الخدمة الوضيعة مثل خدمة الموائد التى اختصت بها طائفة من أبناء مديرية أسوان. أجنبية حتى فى أطعمتها من خضراوات ولحوم محفوظة فى مواسم تكثر فيها هذه الخضراوات الطازجة وتطيب هذه اللحوم. فالطماطم الطازجة لا تعرف طريق الفنادق فى مصر لأن الطماطم المحفوظة بالعلب المصنوعة فى الخارج قد سبقتها فى مستودعاتها. وهذا مثل صغير ينم عن الروح السائدة فى صغير الأمور وكبيرها.

والفنادق فى مصر حرة فى تقدير الأجور التى تتقاضاها من السياح. وليس لها منافس يصدها الى الاعتدال فى هذا التقدير. فان كان السائح من ذوى السعة استطاع الاقامة واستطاع العودة مرة ثانية وثالثة. أما إن كان من ذوى الثروة المتوسطة انزعج وأسرع فى الخروج وأقسم أن لا يعود. ولهذا فانه يخشى من أن تيار السياحة يقف عند ذوى اليسار من كبار الأغنياء ولا يسمح بزيارة مصر لمتوسطى الحال الذين يدخل فيهم الملايين من مختلف الطبقات الاجتماعية.

والفنادق فى مصر غير خاضعة لأى رسم من الرسوم البلدية. وهى مع هذا لا تشعر بواجب الاشتراك فى تحسين المدينة مع بعض البلديات رقيقة الحال فى مواردها المالية كبلدية اسوان. والسياح أنفسهم لا يدفعون أى رسم إقامة مثل الذى تحصله البلديات فى معظم الجهات التى يقبل عليها السياح الاجانب فى الخارج.

ان هذه الحال قد دعت الكثيرين أن يقترحوا مراراً على (بنك مصر) تكوين شركة مساهمة مصرية لأنشاء فنادق مصرية، برؤوس أموال مصرية، وادارة مصرية، تتقاضى الأجور المعتدلة، وتضاعف عدد السياح لزيارة البلاد المصرية. وبنك مصر يشعر مع هؤلاء المقترحين بضرورة عمل شىء تتمصر معه صناعة

الفنادق فى مصر . وقد يكون هذا الشيء فى صورة شركة مساهمة مصرية جديدة تسعى لتكوين المصريين وتدريبهم على مزاولة أعمال الفنادق وادارتها ، والى انشاء عدد من الفنادق فى المدن التى يكثر ورود السياح اليها ، والى العناية بمسألة التراجمة والمرشدين الذين يحتكون بالسياح ويتركون فى نفوسهم أثراً عن الحياة المصرية كثيرا ما يكون خارجا عن الذوق أو غير مطابق للواقع .

ولصناعة الفنادق فى مصر أهمية أخرى من الوجهة الداخلية . وذلك ان سرعة المواصلات، وزيادة الحاجة الى كثرة الانتقالات، تجعل من المرغوب فيه وجود فنادق نظيفة يغشاها المصريون فى روحاتهم وغدواتهم من بلدة الى أخرى . وقد فكرت مصلحة السكة الحديدية فى إقامة بعض فنادق مجاورة للمحطات كما هو الحال فى فرنسا . والمحطات فى فرنسا واقعة وسط المدن ووسط الأحياء التجارية أو الآهلة بالسكان . وهذا متوافر فى مصر والاسكندرية . وقد لا يكون متوافراً فى المدن الأخرى التى يفضل أن تشاد فيها الفنادق غير متلاصقة بالمحطات . هـذا فضلا عن انه اذا تيسر إنشاء الفنادق المصرية بكيفية توفق فى بعض الجهات بين حاجات السياح وحاجات الانتقال الداخلية، فان هذا التوفيق يكون خيراً من الانفراد . وفى هذه الحالة يصعب أن يكون اختيار المكان مجاوراً للمحطات .

١٤ — الصناعات الغذائية

نحن نفرق هنا بين الحاصلات الزراعية الغذائية و بين المنتجات الصناعية للغذاء . فالحاصلات الزراعية الغذائيه لا نعنيها فى هذا الباب . انما نعنى فيه كل مادة غذائية مرت بأى دور من أدوار الصناعة قبل أن تعد للغذاء .

والمصنوعات الغذائيـة ترد الينا من الخارج بكميات كبيرة بلغت قيمتها فى سنة ١٩٢٧ — ١٫٦٢٢٫٧٩٣ جنيها مصريا صدر منها ما يساوى ٣٢٩٣٧ جنيها مصريا .

وهى تتناول اللحوم المحفوظة أو المبردة والسردين والطون والملوحة والكافيار والزبد الصناعى والزبد الطازج المبرد والجبن واللبن المحفوظ والعسل والزيوت والبسكويت والحلويات وما أشبه ذلك . كما تتناول من المشروبات النبيذ والفرموت والخل والوسكى والروم والمياه المعدنية والبيرة والكؤول وغيره من السوائل . وهذا بخلاف الدقيق الذى نستورده مع ان بلادنا زراعية كانت فى وقت من الأوقات مستودع حبوب العالم . وقد يكون من مصلحة البلاد ، متى كانت فى حاجة لمؤنتها من الحبوب ، استيرادها حباً يمكن طحنه فى البلاد فى مطاحن كبيرة عصرية ينتج دقيقاً معروف الأصل ، بعيدا عن الغش الضار بالصحة العمومية ، ممتازاً عن الدقيق الأجنبى أن لم يكن مساويا له على الأقل . فتحيا صناعة المطاحن على صورة عصرية منظمة بدلا من الصورة الحالية الناقصة المبعثرة .

والمنتجات الغذائية التى ترد الينا مصنوعة من الخارج لا يتعذر صنع الكثير منها بالتدريج فى الداخل . فأصناف السمك المحفوظ فى العلب أو المجفف لا يصعب الحصول عليه فى مصر باسعار تقاوم المنافسة الخارجية . «وشركة مصر لمصايد الاسماك» تأخذ عدتها فى هذه الطائفة من الصناعات مما فيه الكفاية . واللحوم المحفوظة أو المبردة يمكن الاستغناء عن معظمها برخص اللحوم الطازجة تحت تأثير الزيادة فى مقطوعية الاسماك المستهلكة . وتحت تأثير الاكثار من الاغنام والابقار بتنظيم مراعيها والعناية بتوالدها وتربيتها .

والسياسة الزراعية وحدها هى التى تستطيع أن تقلل من مقدار اللحوم المحفوظة الواردة من الخارج . اذ ان صناعة حفظ اللحوم تقتضى المراعى الواسعة الأطراف فى البلاد التى تقل كثافة سكانها بالنسبة لأراضيها الزراعية .

والزبد الصناعى أو الطبيعى يمكن تقليل الوارد منه إلى حد تافه لا يذكر اذا نظمت فى البلاد صناعة استغلال الألبان ومستخرجاتها . وكذلك الحال بالنسبة

لأصناف الجبن فقد نجحت جمعيات التلاميذ التعاونية فى المدارس الزراعية المصرية فى اخراج أصناف من الجبن كان يظن من المتعذر صنع مثلها فى مصر. فالجبن الهولاندى صنعه تلاميذ مدرسة مشتهر الزراعية المتوسطة لأول مرة فى شهر ديسمبر الماضى. والجبن الأبيض السويسرى يصنعه تلاميذ مدرسة دمنهور الزراعية. كما يصنعون قشطة شانتي أحسن صناعة. وأما الدمياطيون فقد نجحوا فى صنع جملة أصناف من الجبن لا تقل فى الجودة عن مثيلاتها فى أوروبا

والبسكويت لا يتعذر صنعه فى مصر على الطريقة الحديثة. والشوكولاته لها مصنع بالقاهرة يكفى بعض طلبات الداخل. والحلويات لا يتعذر اصلاح وسائلها المتأخرة فى مصر بادخال الطرق والماكينات الحديثة لصنعها. وماء النيل لو قطر تقطيراً خاصاً ووضع فى قناني لاستعيض به عن كثير من المياه المعدنية التى نستوردها

والخضراوات المصرية كثيرة فى مواسمها وقابلة أن تفيض عن حاجات الاستهلاك طازجة. وأن تتحول الى خضراوات محفوظة فى العلب. فالبامية مثلا تحفظ الآن بطريقة جافية وأسلوب فطرى. إذ تنتقى قرونها ويربط بعضها ببعض بخيط ان كانت صغيرة وبدوبارة ان كانت كبيرة. ثم تجفف فى الشمس. والبامية المجففة الصغيرة تأتى من الخارج. والكبيرة الغليظة تجفف وأحياناً ماتدق فى الداخل وهذا بينما اهتدى بعض الأروام فى الاستانة الى إقامة مصنع عصرى لحفظ البامية طازجة داخل علب ثمنها رخيص وطعمها لايختلف مطلقاً عن البامية الطازجة. فنجاح هؤلاء الاروام فى الاستانة شفيع بنجاح المصريين مثلهم اذا هم اهتموا بالصناعات الغذائية

والفواكه المصرية قابلة للحفظ بطريقة عصرية. واذا اخترنا البلح منها مثلا وجدناه يزيد عن حاجات البلاد فى الاستهلاك ويحفظ بطريقة فطرية بالمثل فى صورة عجوة ليس من الميسور معرفة نصيبها من النظافة ولا الاطمئنان الى أكلها إلا بعد دخولها النار. فى حين أن من المستطاع حفظ البلح فى العلب بطريقة عصرية بالاسلوب

الذى وصلت اليه صناعة حفظ البلح بتونس والجزائر وكاليفورنيا

واذا حفظ البلح المصرى زادت ثروة البلاد بتحويل العادى منه الى محفوظ وتعميم تخيل الزغلول واعداد بلحه للاستهلاك

فالصناعات الغذائية متعددة ومتنوعة وجديرة بأن تكون موضع اهتمام شركة مساهمة مصرية تعنى بالمنتجات الغذائية المصنوعة عناية خاصة فتدرس ما يمكن تحقيقه منها بنجاح. وتحققه فى صورة مصانع يكون كل مصنع منها خاصا بانتاج صنف من الأصناف الغذائية . فان وجود مثل هذه الشركة يفيد من جهة تقليل الوارد من هذه الأصناف . ومن جهة ايجاد صناعات جديدة غير معروفة بها أو تحسين صناعات قائمة بأساليب متأخرة . ومن جهة الطمأنينة على أن المواد الغذائية المصنوعة بمصانع هذه الشركة خالية من كل غش ضار بصحة المستهلكين

١٥ — صناعات الفضلات الحيوانية

فضلات الحيوانات المذبوحة أو النافقة أما أن ترمى فى النيل والترع وفى الخلاء المجاور للمدن . وأما أن تجمع بجوار المذابح والمسالخ ولا سيما فى القاهرة والاسكندرية وتعد للتصدير فى صورة دم مجفف وقرون وعظام وأظلاف وشحوم ثم هى بعد ارسالها تعود الينا مصنوعة . فالدم المجفف يتحول الى زلال يستخدم فى صناعة السكر والى سماد صالح للزراعة الى غير ذلك . والقرون تتحول الى جيلاتين وصمغ وغيرهما . والعظام الى أزرار وأمشاط وما شابه ذلك . والشحوم الى مادة نقية تستخدم فى صناعة الصابون وغيره .

وهذه الفضلات جديرة بالدراسة لمعرفة افضل الطرق لتحويلها صناعيا داخل البلاد . والعظام من بين هذه الفضلات يستطاع تحويلها الى أزرار بانشاء قسم خاص بها فى مصنع الازرار الصدف بالسويس . وهو المصنع التابع لشركة مصر لمصايد

الاسماك . ومسألة انشاء هذا القسم متوقفة على دراسة مجموعة صناعات الفضلات الحيوانية فقد تهدى هذه الدراسة الى ضرورة وجود المصانع الخاصة بها بجوار المواد الأولية فى القاهرة والاسكندرية توفيراً لمصاريف النقل .

وعلى هذا فان الحاجة الى تحويل هذه الفضلات فى مكانها الى منتجات صناعية تستهلك داخل البلاد وتصدر للخارج مصنوعة ، ارجح بلاشك من تركها ضائعة أو ارسالها الى الخارج خاما واسترداد بعضها مصنوعا .

وهذا التحويل الصناعى فى مختلف المواد المختلفة من الحيوانات يسوغ الاهتمام بانشاء شركة مساهمة مصرية لصناعات الفضلات الحيوانية .

١٦ - صناعات النقل

هذه الصناعات وان تكن مرتبطة ارتباطا وثيقا بالصناعات الميكانيكية والكهربائية والخشبية الا أنها فى الواقع مجموعة مهمة قائمة بذاتها ، وهى وان كانت متشابهة بين بعضها من حيث الغرض وهو النقل الا انها صناعات متعددة من حيث الغرض الخاص منها . فكل من النقل البرى والنهرى والبحرى والجوى . صناعة لها مميزاتها الخاصة فى وسائط النقل وأساليبه .

والنقل البرى تتقاسمه فى مصر قوتان اساسيتان : احداهما قديمة ثابتة وهى السكك الحديدية ، والاخرى جديدة دافعة وهى السيارات . والسكك الحديدية فى جميع بلاد العالم قد أخذت تتأثر من مسابقة السيارات لقطاراتها . فعمدت إلى انقاص مصروفاتها وتخفيض أجور السفر ونولون البضائع . وهى نتيجة محتمة لا مفر منها مادامت الطرق صالحة لسير السيارات فوقها ، وما دامت صناعة السيارات تزيد من انتاجها فى كل عام مايقدر بالملايين ، وما دامت رغبة الناس فى ركوب السيارات آخذة فى الازدياد . على أن المنافسة بين السكك الحديدية والسيارات قد تؤدى إلى تحسين

نوع القوى المحركة فى القطارات فتتحول من قوة بخارية الى قوة كهربائية بحيث ينعدم الدخان المتصاعد من مداخن القطارات والذى يعتبر عيباً بالنسبة للسيارات . وهذا التحويل قد يكون من المستطاع تحقيقه فى مصر إذا استخدمت مساقط المياه المصرية لتوليد الكهرباء . وأنشئت المحطات الاضافية لجعل هذه القوة كافية لتسيير جميع القطارات بالكهرباء متى ثبت أن تسييرها بهذه الوسيلة أرخص من تسييرها بالبخار ، على أن المنافسة مهما اشتدت لن تصل إلى اعتبار السكك الحديدية واسطة عتيقة يمكن الاستغناء عنها ، فان قدرة القطارات على السير ليلا فى المسافات الطويلة تفوق فى المجموع قوة السيارات .

والسكك الحديدية الضيقة فى مصر أشد تأثرا من السكك الحديدية الواسعة حيال التوسع المطرد فى استخدام السيارات . وتفكر مصلحة السكة الحديدية العمومية فى شراء سيارات لتسييرها لحسابها فى الجهات التى تنافسها فيها السيارات ، وليس لنا أن نرشد هذه المصلحة عن واجبها . ولكن الذى نلاحظ هو أن اتجاه الصناعات فى مصر ينبغى أن يسير بحيث تنظم جهود المصريين لا أن تقاوم جهودهم المبعثرة بقوة ادارة كبيرة قديمة منظمة . ولهذا فنحن نتساءل : أليس الأفضل فى هذه الحال تأسيس شركة مساهمة مصرية للنقل بالسيارات تندمج فيها مصالح هؤلاء المصريين وتساهم فيها مصلحة السكة الحديدية بدلا من انفرادها بتسيير سيارات لمنافستها فى معاشهم ؟ واذا كانت هذه المصلحة لا تجد فى مساهمتها فى شركة من هذا القبيل كل الفرق الذى تخسره بسبب منافسة السيارات فى بعض الجهات فان ما يصيبها من ربح ناشىء عن تنظيم النقل بالسيارات فى القاهرة والاسكندرية وغيرها من المدن الأخرى يعوض عليها كثيراً مقدار الفرق الذى تتأثر به .

والواقع أن البلاد فى أشد حاجة الى شركة كبيرة تختص بصناعة النقل بالسيارات فان هذه الصناعة الآن فى أيدى أفراد كثيرين معظمهم لا يحسنون أعمالها ولا قيادتها

بما يتعرض معه الركاب لأخطار لا يتعرضون لها فى بلاد أخرى . وعلاج هذه الحالة لا يكون إلا بتأسيس هذه الشركة الكبيرة التى تجمع المصالح المبعثرة فتوحد من رؤوس الأموال المصرية تضم الى ما تساهم به مصلحة السكك الحديدية العمومية فتكون الشركة مصرية قومية تعود أرباحها على أصحاب الأموال المصريين، وعلى الخزانة العمومية، وعلى جمهور السكان

والنقل النهرى فى مصر على قسمين : قسم بالمراكب الشراعية . وقسم بالصنادل والرفاصات . والقسم الأول يقوم به المصريون وحدهم . وهم فيه أهل براعة وصبر وجلد وشجاعة . كأن هذه الصفات قد توارثوها فى الدم عن قدماء المصريين

والقسم الثانى ، وهو الأهم ، كان يقوم به الاجانب وحدهم . فكان النيل لا تسير فيه إلا البواخر والصنادل والرفاصات التابعة للشركات الاجنبية . وقد أدت هذه الشركات للبلاد خدمات تذكر . ولكن استمرارها وحدها على استغلال الملاحة النيلية دون مشاركة المصريين اياها فى هذه الصناعة كان نقصاً لا يمكن أن يدوم . وقد اهتم (بنك مصر) بسد هذا النقص فعاون على تأسيس (شركة مصر للنقل والملاحة) وهى وإن يكن من أغراضها مزاولة أشغال النقل براً ونهراً وبحراً وجواً الا أنها خصصت كل جهودها حتى الآن للنقل النيلى . فأنشأت فيه أسطولا يبلغ فى الوقت الحاضر نحو ستين وحدة بين رفاصات وصنادل ، وأنشأت المستودعات والفروع ، وزاولت نقل حاصلات البلاد ولا سيما القطن والبذرة من الداخل الى الاسكندرية ، ونقل البضائع بين جهة وأخرى من جهات الداخل . وينتظر أن توزع هذه الشركة أرباحا للمساهمين عن سنة ١٩٢٨ . وستستمر ان شاء الله . فى تقدمها بزيادة عدد وحداتها ، وعدد مستودعاتها وفروعها ، حتى تكون أول قوة فعالة فى النقل النيلى . وبهذا يمكن القول بأن هذه الصناعة قد بدأت تتمصر بعد أن كانت أجنبية . وأنها سائرة فى طريق التقدم والتوسع بعد أن كانت واقفة فى شبه جمود واحتكار .

والتوسع فى الملاحة النيلية لا ينبغى أن يترتب عليه انزعاج من جانب النقل بالسكك الحديدية . فان النيل وفروعه طريق طبيعى أزلى للنقل . وله الأسبقية على جميع الوسائط الأخرى . فقد كان دائما واسطة النقل للمصريين قبل أن تتكون أراضى الدلتا نفسها التى تجرى فوقها السكك الحديدية الآن . وكل تعطيل للملاحة النيلية فيه إضرار بمصالح البلاد الاقتصادية التى تقتضى أن يكون تحت تصرفها جميع وسائط النقل بالغة أقصى ما تستطيع بلوغه من كمال واتقان .

وعلى هذا فان تصليح المجرى وجعله صالحا للملاحة فى جميع فصول السنة ، وتدعيم الجسور واقامة المحطات العائمة فى طول النيل وفروعه ، كل هذه اصلاحات واجبة حتى لو بدا من القيام بتنفيذها تأثير فى ايرادات السكك الحديدية . فان هذا التأثير يبدو ظاهريا . وهو غير حقيقى لأنه تأثير وقتى غير دائم إذ أنه كلما اتسعت وسائط النقل زادت قدرة البلاد على تبادل السلع فزادت الثروة وزاد النقل بالسكك الحديدية نفسها تبعا لزيادة الثروة .

والنقل البحرى بين الثغور المصرية والثغور الأجنبية يجرى بواسطة بواخر أجنبية . وليس للمصريين فى الملاحة البحرية الا بعض مراكب شراعية تعمل بين دمياط والثغور الفلسطينية والسورية القريبة . وبضعة بواخر بخارية يمتلكها الأفراد ، والبحارة المصريون فوق هذه المراكب لا يقلون عن الملاحين فى النقل النيلى من حيث صفات البراعة والصبر والجلد والشجاعة . واذا استثنينا المصريين الأكفاء الذين يعملون فوق بواخر خفر السواحل ، لأغراض حكومية غير تجارية ، فان البحارة المصريين فوق المراكب الشراعية يعتبرون نواة حسنة لتكوين طبقة من البحارة قادرة على مزاولة الاعمال فوق بواخر أى أسطول تجارى منظم . ولا ينقصها الا الاعتياد على شىء من النظام الواجب فى الوحدات البحرية الكبيرة .

ومصر من أشد البلاد افتقارا الى أسطول تجارى متواضع يشترك مع الأساطيل التجارية التى تتمتع بها البلاد الأخرى لنقل الركاب والبضائع على الأقل فيما يخص النقل بين الثغور المصرية والثغور الاخرى . وليس من المعتذر أن يكون لمصر مثل هذا الاسطول فان الحكومة المصرية كانت تملك قبل ثلاثين سنة مضت أسطولا تجاريا لا تزال بواخره تمخر البحار القريبة باسم الشركة الخديوية . واذا تعاونت الحكومة والأمة على انشاء أسطول تجارى مصرى جديد فلا شك أن سيكون هذا الاسطول أقوى من الأسطول القديم بسبب هذا التعاون ، وبسبب يقظة المصريين الحاضرة ، وبسبب التقدم فى الأساليب النظامية والفنية التى تسمح لهم بجعل أسطولهم أحدث طراز مما كان .

والطريقة الوحيدة لبلوغ هذه الغاية هو أن تتألف شركة مساهمة مصرية جديدة للملاحة البحرية تشترك الحكومة والأمة فى تكوين رأس مالها ، وتعمل على ايجاد البواخر اللازمة تدريجا لاحياء هذا الاسطول التجارى

واذا تحقق تأسيس هذه الشركة فانه سيكون أمامها مرحلتان تقطعهما الواحدة بعد الاخرى : الاولى هو أن تقصر جهودها على الملاحة بين الثغور المصرية والثغور الشرقية المجاورة فى البحر الأبيض الشرقى . وفى البحر الاحمر . وطراز هذه البواخر يحسن أن يكون قابلا لنقل البضائع أو نقل الركاب حتى يمكن استخدامها لنقل الحجاج المسلمين فى موسم الحج . ولا شك أن وجود هذه الشركة سيجعل المسلمين فى مشارق الارض ومغاربها يفضلون ركوبها نظرا لان ادارتها أخبر من غيرها فى توفير أسباب الراحة لحجاج بيت الله الحرام من أى جهة جاؤا من شمال أفريقيا وسوريا وجاوه والهند .

والمرحلة الثانية هى التى ينتقل بها المصريون الى الملاحة الكبرى بتجهيز بواخر لنقل الركاب والبضائع بين الثغور المصرية والثغور الاوروبية . وهى مرحلة

أصعب من الأولى لشدة المنافسة فيها . ولهذا وجب أن تأتى بعد المرحلة الأولى حتى تكون التجارب المكتسبة فيها قد هيأت الطريق للدخول فى المرحلة الثانية بأقصى مايستطاع من أسباب النجاح فيها . وهى ضرورية فى الحال وستكون اكثر ضرورة عند مايحين وقت الشروع فيها . فأن المصريين الذين يسافرون إلى أوروبا يزيد عددهم عاما بعد عام . وحركة النقل البحرى بين الثغور المصرية والثغور الاوروبية تسوغ وجود بواخر مصرية للاشتراك فى نقل البضائع الواردة الخاصة بالمصالح العمومية كمصلحة السكة الحديدية . ولنقل الاقطان إلى الاسواق الخارجية

والنقل الجوى تخضع فيه مصر لمرور الطيارات التابعة لدول أو شركات أجنبية دون ان يكون لمصر طيارة واحدة تملو أرضها وبالتالى تجتاز أرض غيرها حتى الطيارات اللازمة للدفاع عن حدود البلاد ولمراقبة تنفيذ الاتفاقات الدولية الخاصة بالطيران لم يتيسر لمصر حتى الآن انشاء واحدة منها فى حين أن الدولة الحجازية قد استطاعت منذ ستة أو ثمانية أعوام أن تنشىء لها أسطولا جويا للدفاع وللنقل داخل البلاد الحجازية والنجدية .

وقد أوفدت مصر بعثات من المصريين للتخصص فى فن الطيران . ولكنها لم تعمل شيئاً حتى الآن فى تكوين هذا السلاح الضرورى من أسلحة الدفاع القومية . على اننا نترك هذه النقطة لتقدير الحكومة المصرية وحدها اذ قد يكون لها ارتباط بالمسائل السياسية التى لا نشتغل بها .

انما الذى لا يحسن السكوت عليه هو احتياج البلاد الى اسطول جوى متواضع مؤلف من بعض طيارات حتى يكون مدرسة للمصريين فى تدريب كفاياتهم الفنية فى هذه الصناعة الجديدة ، وحتى يتيسر استخدام وحداته فى النقل السريع داخل حدود بلادهم . ووضع الاتفاقات مع البلاد الاخرى على تبادل منافع النقل بواسطة الطيران . أما ان تبقى مصر مانحة الغير حق الطيران فوق أرضها وان

تكون ممنوعة هى من مقابل هذا الحق بالطيران فوق ارض غيرها باسطولها الخاص بها فوقف لا يصح مطلقا ان يدوم اطول مما دام حتى الآن لانه يساعد كثيرا على تأخير المصريين فى هذا الميدان تأخيرا لا معنى له . اذ ان الطيران ليس سرا من الاسرار بل هو فى متناول جميع الامم . ولا نفهم وجها لتأخير البلاد المصرية فيه بينما امم الارض جميعها تخطو فيه خطوات واسعة . وما يحرم منه المصريون اليوم لا بد حاصلون عليه غداً . فاولى تسهيل مزاولتهم هذه الصناعة النقلية بطيب خاطر بدلا من تعطيلهم فى مزاولتهم اياها تعطيلا ينافى روح التقدم ويعرقل المصالح الحقيقية للبلاد ويخلق جوا غير مرغوب فيه من البحث فى أسباب هذا التعطيل وتعليله بافتراضات قد لا تكون مطابقة للواقع .

على أنه اذا تيسر اشتراك الحكومة والأمة المصرية فى تأسيس شركة مساهمة مصرية للطيران التجارى فان هذا الاشتراك يحقق الثقة فى أن أعمال هذه الشركة لن تتعدى الدائرة التجارية . وأن اتفاقاتها مع شركات الطيران الأجنبية لن يكون فيها شىء يعود بالضرر على مصالح مصر الحيوية . فهى اتفاقات ينبغى أن تكون قائمة دائما على قدم المساواة بحيث لا تكون الشركة المصرية مندمجة فى شركة أجنبية ولا خاضعة بأى وجه من الوجوه لإشراف أيه شركة أجنبية على أعمالها .

الفصل الثالث

الشركات الصناعية الواجب انشاؤها

أوضحنا فى الفصل السابق حاجات مصر الصناعية . واستعرضنا فى بيان هذه الحاجات المجاميع الهامة للصناعات حتى نتبين فى خلال الاستعراض بصورة محسوسة حاجات البلاد المتعددة الى الاعمال الصناعية . ولم نكن فيما أوضحنا قاصدين إلى حصر الاعمال الصناعية الواجب انشاؤها فان هـذا الحصر مما يتعذر تحديده . بل ضاربين الأمثال بما يجب أن ينشأ فى البلاد من صناعات جديدة يكون قوامها رؤوس الاموال المصرية حتى تتمصر الصناعات القائمة ، وتولد الصناعات الجديدة مصرية ، وحتى يتكون من مجموعها حياة جديدة صناعية مصرية يتوازن بها الأنتاج القومى وتقل المصنوعات الواردة من الخارج بقدر ماتستطيع البلاد انتاج مثلها فى الداخل

ولما كان تحقيق الاعمال الصناعية يتكيف فى صور شتى حسب القائمين بأمرها فاننا نتساءل عن أفضل صورة لتحقيق الاعمال الصناعية فى مصر : أيقوم بها الافراد وحدهم ثم يشجعون ، أم تقوم بها الجماعات فى صورة شركات ؟ وان قامت بها الجماعات فأية شركة من الشركات تفضل عن الأخرى ؟

أما الافراد فنحن لا نثبط هممهم . فاذا وجد من بينهم من يأنس فى نفسه القدرة ماليا وصناعيا على ايجاد صناعة من الصناعات التى تفتقر اليها البلاد وعلى تنظيم انتاجها بما يضمن لها النجاح والثبات فاننا لانحجم عن الدعوة الى مؤازرته ومعاونته لتيسير نجاحه التام فى مساعيه . فان تاريخ الصناعات وحاضرها فى البلاد الاوروبية والامريكية حافل بالامثال الدالة على قدرة الفرد ونبوغه فى بعض الاحيان الى درجة

يسمو بها فى الاختراع والانتاج الصناعى الى فوق ما يتصوره الانسان . وهـذا هو مثل « هنرى فورد » فقد نشأ فى وسط لم تتهيأ له فيـه أسباب التعليم ولا أسباب الثروة ومع هـذا فقد استطاع بنبوغه واقدامه وثباته أن يصل إلى أقصى ذروة يستطيع أن يصل اليها صانع فى العالم سواء من جهة الثروة البالغة أو الانتاج العظيم أو التأثير فى حياة الصناعة نفسها وطرق العمل فيها على مبادىء جـديدة لا يبعد ان تكون دليل العالم فى تنظيم الانتاج الصناعى فى المستقبل القريب

والفرد اذا عمل فى عمل صناعى أو تجارى شعر بمسئولية هذا العمل شعورا فرديا يجعله يوالى شؤونه بنفسه مع بقاء التفاته مصوبا على الدوام نحو النجاح فيه

وشعور المسئولية الفردية يضاعف المجهود ويشحذ ملكة الابتكار ويفتق الحيلة للوصول الى الانتاج بأقل مجهود ويعاون على استخدام الأبناء مع الآباء فى عمل واحد وعلى تحضيرهم ليواصلوا العمل من بعدهم . ومجهود الأفراد اذا بذل مقرونا بشىء من العلم والنظام كان كفيلا بالنجاح وبتهيئة مجموعة من الافراد المستقلين الذين تتكون منهم أحسن طبقات الرجال العاملين المستنيرين بأساليب الصناعة الراقية

بخلاف شعور المسئولية الموزعة بين عدة أشخاص مسئول منهم عمل صناعى معين فى صورة أى شركة من الشركات فان قوة هـذا الشعور تتوزع عليهم بقدر عددهم ويترتب على توزيعها أن كل فرد يتكل على الآخرين فى قضاء الاعمال فهو شعور اتكالى لا يوازى قط شعور المسئولية الفردية التامة فى وحدتها والمتدفقة بروح الابتكار من تلقاء ذاتها

أمثال هؤلاء يولدون باستعداد فطرى لمزاولة أعمال الصناعة والتجارة أو ينتجون من وسط يتربى فيه الأفراد تربية استقلالية يعتمد فيها الفرد على نفسه فيجد من صفات الرجولة فيها العزيمة الصادقة فى اقتحام أبواب العمل بثقة فى الذات والقدرة

على مجالدة الحوادث والتغلب على الصعاب والاقدام على تحقيق المقاصد مع التبصر والتعقل فى التنفيذ

أمثال هؤلاء الأفراد يولدون فى مصر وهم بفطرتهم قابلون لمزاولة الأعمال الحرة من صناعية وخلافها، ولكن الوسط المصرى، ولكن طريقة التربية العائلية، طريقة التعليم فى المدارس قد استمرت عشرات السنين تحشى الذاكرة بالمعلومات وتهذب العقل لا ليكون الفرد حراً ولا ليكون قابلا للاعتماد على نفسه بل ليكون موظفاً ويكون مرؤوساً لرئيس . والى أن تتغير طرق التربيـة العائلية فى مصر بكثرة ما يرى الأبناء من صفات الاباء الاستقلالية ، والى أن تتغير طرق التعليم فى المدارس المصرية لتخريج شبان قادرين على مزاولة الأعمال الانتاجية الحرة من زراعة وصناعـة وتجارة ومهن حرة دون أن يجعلوا اهتمامهم فى الحياة على المرتبات الشهرية الثابتة ، الى أن تتغير هذه الحال بحال أحسن منها — وهى لا تتغير الا بمرور عـدة أعوام — يفضل أن تتكيف الجهود المراد بذلها لأحياء الصناعات فى صورة شركة من الشركات

وأفضل أنواع الشركات لتكييف العمل الانشائى الصناعى هى الشركة المساهمة المصرية لأن الشركات الأخرى إما شركات شخصية وعيوبها فى مصر اكثر من عيوب الأعمال الفردية . وإما شركات غير شخصية وهى لا تبلغ فى نظامها الدرجة التى وصلت اليها أنظمة الشركة المساهمة المصرية. فان مسئولية المساهمين فيها محدودة بقدر حصتهم فى رأس المال. وادارتها قائمة على مبدأ الوكالة المستمدة من الارادة العامة لمجموع المساهمين. وهذه الوكالة نفسها خاضعة لمراقبة هذه الارادة بصفة دائمة بواسطة المراقبين وبصفة دورية مرة واحدة فى كل عام على أقل تقدير. وكون هذه الشركات مصرية يساعد على تمصير الأعمال الصناعية بطريقة الأسهم الاسمية . والأعمال الصناعية التى يقوم بها الأفراد تجد غالبا صعوبة فى التوسع، دون الأفراط فيه، لأن

الافراد كثيرا ما ينقصهم رأس المال بخلاف الشركات المساهمة المصرية فان نشر حساباتها الختامية فى كل عام، واعلان أعمالها الموضحة فى تقاريرها الدورية، يوجد حالة من الثقة تساعد على النجاح فى الحصول على المال اللازم لزيادة رأس المال

وقد دلت تجارب (بنك مصر) سواء فيما يتعلق بشركة البنك نفسها ، أو بالشركات المساهمة المصرية الصناعية التى عاون على تأسيسها، ان صيغة هذه الشركات هى أفضل صيغة تطابق حاجات الوقت . وانها هى الصيغة التى يوصى بها فى تنشيط الاعمال المالية والتجارية واحياء الصناعات الواجب انشاؤها أو توسيع نطاقها فى مصر

وعلى هذا فاننا لو رجعنا الى حاجات البلاد الى الأعمال الصناعية الجديدة التى أوضحناها، من قبيل المثال لا الحصر ، فى الفصل السابق لوجدنا أن مصر فى جيلنا الحاضر ، على الاقل ، تفتقر الى الشركات المساهمة المصرية الآتى بيانها :

١ — شركة مساهمة مصرية للالبان
٢ — » » » للآلات الزراعية
٣ — » » » للصناعات الميكانيكية
٤ — » » » للصناعات الكهربائية
٥ — » » » لمساقط المياه
٦ — » » » للجرانيت والرخام
٧ — » » » لمواد الالوان
٨ — » » » للفوسفات
٩ — » » » للاسمدة
١٠ — » » » للصناعات الكيميائية
١١ — » » » للزيوت والصابون
١٢ — » » » للصوف

١٣ — شركة مساهمة مصرية للحرير الصناعى

١٤ — » » » للاكياس

١٥ — » » » للزراعة الصناعية

١٦ — » » » لصناعة الملابس الجاهزة

١٧ — » » » لصناعة الطرابيش

١٨ — » » » للخشب

١٩ — » » » لمواد البناء

٢٠ — » » » للمقاولات المعمارية

٢١ — » » » لصناعات الجلود

٢٢ — » » » لصناعات الزجاج

٢٣ — » » » للفنادق

٢٤ — » » » للصناعات الغذائية

٢٥ — » » » لصناعة الفضلات الحيوانية

٢٦ — » » » للسيارات

٢٧ — » » » للنقل البحرى

٢٨ — » » » للنقل الجوى

ونكرر أن هذا التحديد هو من قبيل ضرب الأمثال لا من قبيل الحصر. وان تقديم صناعة على أخرى متعلق بالدراسة والامكان. وان التجارب وحدها هى التى تحدد اختصاص كل صناعة واحتمال تأسيس عدة شركات مساهمة مصرية لأعمال صناعية تدخل فى مجموعة صناعية واحدة

الفصل الرابع

ضرورة وضع برنامج صناعى قومى
لمدة عشرة أعوام

ان حاجات مصر الى الأعمال الصناعية عديدة كما تقدم بيانه . والمجهود اللازم لتحقيقها يقتضى رؤوس أموال ضخمة لا يستطيع جيل من أجيال الأمة المصرية أن يتحملها وحده . ولكن لكل جيل من حياة الأمة المصرية واجباته ينبغى أن يؤديها مشيداً فوق ما تركت له الأجيال السابقة وممهدا لاتمام البناء فى الاجيال القادمة

على أن تطور الصناعات ، وسرعة ما يتولد عنها من اكتشافات ، وبواعث الانسان الى تدبير حاجات عصره الحاضر قبل تدبير حاجات العصر القادم : كل هذه الاعتبارات تقضى بحصر النظر فى دائرة محدودة من الزمن لتحقيق برنامج معين من الأعمال الصناعية .

فاذا تساءلنا ما هى واجبات هـذا الجيل بالنسبة للأعوام العشرة القادمة ؟ وتساءلنا ما هى من ضمن هذه الواجبات ما ينبغى علينا أن نوجده من صناعات جديدة ؟ أو نشجعه من صناعات قائمة ؟ فقد رسمنا بذلك برنامجا عمليا اقتصاديا للمنشآت الصناعية فى عشرة أعوام متوالية . والأعوام العشرة حد من الزمن معقول عند تقدير ما ينبغى فرضه على جيل من الأجيال . فان من السهل تقدير قوى البلاد الاقتصادية فى غضون عشرة أعوام بالقياس على العشرة أو العشرتين الأخيرتين . ومن السهل تقدير ما نستطيع أن نخصصه من رؤوس مال لصنف معين من الأعمال الانتاجية كالأعمال الصناعية . هذا فضلا عن أن الاحصاءات

الصناعية تعاد فى كل عشرة أعوام فتتبين من أرقامها عناصر جديدة للتقدير والارشاد عما يجب عمله كما تتبين حالة الصناعة من جديد عن هذا الطريق الذى قد تخطىء فيه الأرقام ولكنها فى مجموعها تدل دلالة صادقة على مقدار توزيع السكان على فئات من الصناعات . وهم فى هذا التوزيع يزيدون أو ينقصون بحسب قانون العرض والطلب أى بحسب ما تتكيف به كل صناعة من الكيف الخاص بها فى البلاد

وجب اذاً على البلاد ، أمة وحكومة ، عند الاهتمام بالمسائل الصناعية أن تحدد برنامجا عمليا يشمل بيان الصناعات التى تقضى المصلحة العامة بايجادها فى غضون عشرة أعوام . وتحديد أطوارها الانشائية للتدرج فى التنفيذ ، وتحديد رأس المال اللازم لها فى كل طور من الأطوار ، وتعيين ما يلزمها من كفايات فنية والسعى لتحضير المصريين لها بنظام يتفق ووقت تهيئة المنشآت للادارة والاستغلال .

وربما نكون قد افتتحنا الطريق لتحضير هذا البرنامج بما بسطناه من بيانات عن افتقار مصر الى الصناعات واستخلصناه من بيان شركات مساهمة مصرية صناعية معينة لو تم تحقيقها أو تحقيق معظمها لخطت الصناعة فى مصر خطوة واسعة لتكوين هيكل المجهود الصناعى الذى يتوازن به الانتاج فى البلاد

والبرنامج العملى الذى ننشده لمدة عشرة أعوام يستدعى تحضيره وجود هيئة دائمة معتبرة تمثل أنصار الصناعة ، والقوى الحكومية ، والمالية ، والفكرية فى البلاد تمثيلا كافياً لضمان حسن التقدير عند فحص ما يعرض عليها من مشروعات صناعية هامة

ولهذه الهيئة ، متى وجدت ، أن تعين نوع الخبراء الاجانب الذين لا غنى لها عنهم للاستئناس بارائهم وأبحاثهم فيحضرون الى البلاد المصرية ويقيمون بها الزمن اللازم لأجراء الابحاث وتقديم التقارير الوافية عن كل مجموعة من الصناعات بل عن كل صناعة داخلة فى مجموعة من مجاميع الصناعات

وبعد هذه الدراسة التحليلية الدقيقة تتكون لدى البلاد مجموعة تحقيقات عن

مختلف الصناعات تكون صورة صادقة للحالة الحاضرة ولما يقترح الخبراء عمله لأحياء كل صناعة من الصناعات القابلة للوجود وللنجاح فى البلاد . فتتخير الهيئة العامة من هذه البحوث عدداً معيناً من الصناعات يوضع موضع النظر للسعى فى تنفيذه بقدر الامكان فى خلال عشرة أعوام . وتعين الهيئة من الصناعات التى تختارها ما يصح تقديمه منها على سواه بحسب الحاجة وبحسب الامكان

ان مثل هذه الهيئة لم توجد مطلقاً فى البلاد . فان لجنة الصناعة والتجارة التى تألفت أثناء الحرب درست المسائل الصناعية دراسة نظرية غير مقرونة بالحساب المالى لما يتكلفه كل مشروع صناعة من الصناعات ولما عساه أن ينتج عنه من ربح . ولهذا فان أبحاث اللجنة المذكورة كانت وصفاً للحالة الصناعية ووصفاً عاماً لطرق معالجة هذه الحالة . ولهذا لم تنطو أبحاثها على برنامج عملى قابل للتنفيذ ومساعد لانشاء صناعات جديدة حبذت اللجنة ايجادها دون أن تهدى الى الطرق العملية لتحقيق انشائها فبقيت النتائج التى وصلت اليها لجنة الصناعة والتجارة مجرد رغبات وتمنيات أحسن الاعراب عنها دون تعيين السبيل للتنفيذ

ثم تألف فى السنة الماضية مجلس استشارى لمصلحة الصناعة والتجارة ولكن هذا المجلس، فيما نعلم، قد اهتم حتى الآن بأبداء الرأى فى ميزانية هذه المصلحة، وفى بعض مسائل خاصة بالصناعات دون أن يضع نصب عينه دراسة المسائل الصناعية دراسة منظمة عامة تنتهى الى وضع برنامج عملى قابل للتنفيذ فى مدى مدة معينة كمدة الاعوام العشرة التى نقترح اتخاذها أساسا لوضع هذا البرنامج

ثم تألفت أخيرا لجنة حكومية فنية لدراسة المشروعات الاقتصادية التى تعرض على وزارة المالية. فكان اختصاص اللجنة مرتبط بصفة خاصة بما يعرض على الوزارة من مشروعات اقتصادية وكأن اختصاصها فى هذه الدراسة هو ابداء الرأى فى هذه المشروعات من حيث نقطة معينة خاصة بها، لا من حيث الانشاء والتجديد . على

اننا مع حسن تقديرنا للكفاية العالية التى يمتاز بها رئيسها واعضاؤها لانستطيع أن نتصور ان اشغالهم اليومية الهامة تسمح لهم بالتفرغ لدراسة المسائل الصناعية الهامة المتعددة دراسة دقيقة لتحديد برنامج عملى للصناعات مثل الذى ننشده .

و (بنك مصر) نفسه قد انشأ فيه قسما خاصاً للمباحث الاقتصادية . وظيفته دراسة المشروعات الاقتصادية والمالية . وتحضير عناصر الحكم لتقدير مايصلح ايجاده منها لصالح البلاد المصرية . وقد أدى هـذا القسم خدمات جليلة فى الابحاث . ولكنه لم يعمل إلا فى دراسة مسائل معينة قابلة للتنفيذ . ولم يدرس المسائل الصناعية والاقتصادية إلا من جهة احتمال تنفيذها أو عدم احتمالها فى ظروف معينة

وبالرغم من أن معالجته المسائل الاقتصادية بالدراسة المنظمة قد انتهى فيها إلى نتائج حسنة إلاّ أن مجموع الابحاث التى قام بها لا تكفى عناصرها لتكوين برنامج صناعى عام لحاجات البلاد الصناعية فى عشرة أعوام .

ويلوح لنا أنه لو تيسر لنا تنظيم الجهود لتوجيهها فى طريق البحث عن المسائل المرتبطة بالصناعات ولوضع برنامج عملى انشائى لكانت الجهود المنظمة بهـذه الكيفية أكثر أنتاجا من الجهود المبعثرة المتفارقة . ولهذا فان تكوين مثل هـذه الهيئة العامة الشاملة يساعد كثيرا على تذليل شىء غير قليل من المصاعب الانشائية والتنفيذية المتعلقة بالمسائل الصناعية فى البلاد المصرية

ويقضى التبصر عند وضع برنامج من هذا القبيل أن تقوم أساساته على مبادىء عامة نذكر منها على قبيل المثال ما يأتى : —

أولا — إن الصناعات التى يراد ايجـادها أو توسيع نطاقها فى البلاد المصرية يجب أن يكون الباعث على أيجادها أو توسيعها حاجة حقيقية اليها فى هذه البلاد .

ثانيا — إن الغرض الاسـاسى من وجودها أو توسيع نطاقها هو الانتاج لسدّ حاجة البلاد الداخلية بصفة أساسية . أى الانتاج للاستهلاك فى الداخل .

وذلك لان البلاد المصرية فى الدور الاول من تكوينها الصناعى يجب أن تحصر جهودها فى انتاج ما تحتاج اليه قبل أن تفكر فى صنع مايحتاج اليه الغير . فاذا وجدت الصناعة الجديدة أو وُسِّع نطاق الصناعة الموجودة وكانت مصنوعاتها بحيث يرغب فيها من الخارج يصح وقتئذ أن يزيد الانتاج فيها بنسبة الطلب عليها من الاسواق الخارجية . ما لم تكن الصناعة فى أصلها معدة لتصدير مصنوعاتها إلى الخارج .

ثالثاً — قبل الشروع فى إيجاد صناعة من الصناعات أو توسيع نطاق صناعة موجودة يجب التحقق بالابحاث المستطاعة من أن تكاليف الشىء المراد صنعه تتساوى على الأقل مع تكاليف الشىء المماثل له المصنوع فى أى بلد من بلاد الخارج . ويجب عند هذا التقدير أن لايحسب أى حساب للحماية الجمركية للمصنوعات الاهلية بحيث تكون هذه الحماية الواجبة فى ذاتها تدبيرا احتياطياً لحماية الصناعات الاهلية لا سبباً أصلياً يعاون على وجود صناعات غير قادرة على القيام بنفسها ولا على منافسة مثيلاتها فى الخارج تحت شرط أن لا تكون هذه المثيلات نفسها محمية بوسائط ظاهرة أو خفية من الاساليب المعروفة فى حماية الصناعات الاهلية .

رابعاً — لما كان الغرض الاساسى من الصناعات المراد إيجادها أو توسيع نطاقها هو الانتاج لسد حاجات مصر فى الداخل وجب أن لايزيد عدد المصانع فى كل صناعة من الصناعات عن الحد اللازم للأنتاج الداخلى حتى لايتسبب عن كثرة عددها اختلال فى المنافسة الداخلية . ووجب أن لا ينشأ مصنع من المصانع الا اذا كان بعيداً عن المصنع الذى يشابهه بمسافة من الكيلو مترات يختلف تقديرها باختلاف كل نوع من الصناعات

ولتحديد حرية أقامة المصانع بحاجة البلاد وبالمسافات الواجب مراعاتها بين مصنع وآخر يحسن التفكير من الآن فى وضع تشريع لاقامة المصانع الجديدة يسرى على الوطنيين والأجانب .

الفصل الخامس

اقتدار المصريين
على تكوين رأس مال للاعمال الصناعية الجديدة

لما قوى (بنك مصر) واشتد ساعده ورأى من واجبه أن يعمل على احياء الصناعات لتتمكن البلاد من استقلالها الاقتصادى بنوع من التوازن بين الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى خصص جزءا من فائض أرباحه لتحقيق هذه الغاية ودعا المصريين الى الاكتتاب العام فى أسهم الشركات المساهمة المصرية التى عاون على تأسيسها وجعل اسهمها اسمية لا يملكها الا المصريون

وقد أجيب نداء (بنك مصر) فى كل مرة نادى فيه المصريين الى أى اكتتاب عام سواء أكان هذا الاكتتاب لزيادة رأس مال البنك الذى انتقل فى غضون ثمانية أعوام من ٨٠٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى أم لزيادة رأس مال الشركات الصناعية التى انتقل مجموع رؤوس أموالها من ٥٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٢٢ الى ٧٨٥٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٢٨ . وهى نتيجة حسنة تدل على أن المصريين قد شرعوا يهتمون بالاعمال المصرفية والاعمال الصناعية الجديدة فى صورة شركات مساهمة مصرية

ولما كانت رغبة المصريين فى الاشتراك فى الاعمال الصناعية فى صورة شركات مساهمة مصرية من الطراز الذى يساعد (بنك مصر) على تعميمه تزداد عاما بعد عام. وكانت نداءات البنك للاكتتاب فى أسهم الشركات الصناعية تلقى منهم الاقبال على الدوام ، فان من المتوقع أن يزيد اقتدار المصريين على تكوين رأس مال للاعمال الصناعية الجديدة . وهذه الزيادة محققة من تلقاء نفسها بطبيعة تطور الميول المتجهة

الى معاضدة الصناعات المصرية والى الاشتراك فى رؤوس أموالها . وهى قد تتضاعف فى مقدارها اذا تضاعفت الوسائل المشجعة للاعمال الصناعية فى مصر . فان اشتراك الحكومة فى رؤوس أموال الشركات الصناعية أو تخصيصها مبلغا من المال لضمان توزيع فوائد سنوية معينة لرؤوس الأموال المودعة فى هذه الشركات حذوا للطريقة التى تتبعها بعض الحكومات الأجنبية فى تشجيع بعض الصناعات مما يجعل ثقة المصريين تتضاعف فى الأعمال الصناعية أو على الأقل مما يساعدهم على مضاعفة اقتدارهم المالى بتحويل جزء من أموالهم المنقولة الى الاستثمارات الصناعية .

يضاف الى هذا أن هناك بعض الافراد المصريين يقومون بأعمال صناعية خارج (بنك مصر) ويودعون فيها رؤوس أموال لا تقاس طبعاً بما أودعه المصريون بواسطته

واقتدار المصريين على حالته الحاضرة قوة عظيمة يصح أن يعتمد عليها (بنك مصر) ليستمر فى خطته وهى المساعدة على انشاء الصناعات الجديدة وتوسيع الصناعات القائمة بقدر ما يستطيع الى ذلك سبيلا . وهو يستمر فى هذه الخطة لاعتقاده أنها واجبة الاتباع لصالح البلاد، وأنه يقوم بهذا الواجب فرض كفاية ، وأنه اذا وجدت فى البلاد هيئة معتبرة تقوى على امداد البلاد بما يلزمها من أعمال صناعية أكثر مما يقوى هو على ذلك فانه لا يتردد لحظة فى أن ينسحب من الميدان وأن يترك العمل لهذه الهيئة الجديدة . أو أن لا ينسحب ولكنه يتعاون معها على مضاعفة الجهود لزيادة موارد الثروة القومية فى البلاد

على أننا لا نتردد فى القول بأن (بنك مصر) يطالب دائماً بأعمال مالية وتجارية وصناعية واسعة النطاق لا تتناسب مطلقاً مع قدرة المصريين فى الوقت الحاضر على تكوين رأس المال اللازم لها . و (بنك مصر) لا يستطيع أن يتمشى فى توسيع دائرة هذه الأعمال التى يعترف بنفعها للبلاد ما لم يتحقق من أن المصريين يستطيعون ، اذا هو نادام ، أن يمدوه برؤوس الأموال اللازمة لانشاء هذه الأعمال

ولهذا فان الكثيرين يظنون أن (بنك مصر) يستطيع أن يقوم بأنشاء شركات مالية وتجارية وصناعية اكثر مما استطاع حتى الآن . أو يلومون البنك على عدم قيامه بهذا المشروع أو ذاك العمل الذى يتوقعون منه ربحاً طائلا و نفعاً جزيلا للبلاد. وهو ظن خاطىء ، ولوم غير صائب ، إذ أن البنك لا يترك فرصة لتحقيق عمل من الاعمال يكون فيه النفع للمصريين والخير المحقق للبلاد الا قام به فى حدود الاقتدار والامكان ولكن ماذنب (بنك مصر) وحاجات البلاد الى الأعمال المالية والتجارية والصناعية كثيرة لا تعد ولا تحصى وقدرة المصريين على تخصيص رؤوس الأموال اللازمة لهذه الاعمال قدرة محدودة ؟ وما ذنب (بنك مصر) والمصريون لم يدركوا أهمية هذه الأعمال الا فى الوقت الاخير يوم تمت كلمتهم على تأسيس هذا البنك وتوافرت ثقتهم على الاخذ بيده باعتباره عملا قومياً يجب أن تتساند القوى على صيانته وتسييره فى طريق التقدم والفلاح ؟

نرجع الى الأعمال الصناعية وحدها ، ونرجع الى الحاجات الصناعية كما حددناها والى الشركات المساهمة المصرية الصناعية الواجب انشاؤها كما أرشدنا اليها ، فنرى أن انشاء هذه الشركات وحدها يستلزم الملايين من رؤوس الاموال حتى تنتج ثمرتها كصناعة كبيرة قادرة على منافسة المصنوعات الاجنبية. فأين السبيل لاستجماع هذه الملايين وتخصيصها للاستثمارات الصناعية اللازمة للبلاد ؟

وهل من سبيل إلى مضاعفة اقتدار المصريين على تكوين رؤوس الأموال اللازمة للاعمال الصناعية ؟ وهل من سبيل الى التمييز بين رأس المال المخصص للانشاءات الصناعية الجديدة ورأس المال المخصص للتسليف الصناعى لتوسيع الصناعات القائمة ؟

إنه ليس هناك الا سبيل من ثلاث سبل :

الاول — أن يضاعف (بنك مصر) جهوده وان يعاونه المصريون بمضاعفة جهودهم حتى يزيد رأس المال المخصص للاعمال الصناعية الى ضعف أو اضعاف ما يقدرون عليه الآن .

الثانى — أن يعدل (بنك مصر) عن خطته التى اتبعها حتى الآن القاضية بجعل اسهم الشركات المساهمة المصرية الصناعية التى عاون على تأسيسها اسمية يملكها المصريون وحدهم . وأن يحول شيئا من هذه الاسهم إلى اسهم لحاملها يستطيع الاجانب أن يتملكوها أو أن تكون اسمية يجوز للاجانب أن يحصلوا على نصيب منها بشرط أن تكون أغلبية الاسهم فى الحالتين للمصريين .

الثالث — أن تشترك الدولة فى رؤوس أموال الاعمال الصناعية الواجب انشاؤها حتى يكون اشتراكها فى رؤوس هذه الاموال مضاعفاً لثقة المصريين فى هذه الاعمال ومشجعاً لميولهم الى الاشتراك فيها . وحتى لا يكون اشتراك الدولة رأساً فى عمل من هذه الاعمال نقترح أن يكون اشتراكها فى رأس مال بنك صناعى مصرى . يتخصص لتكوين رؤوس الاموال الكافية للشركات المساهمة المصرية الصناعية الواجب انشاؤها . وامدادهما بالمال اللازم لضمان استمرارها وثباتها ونجاحها فى الاعمال . وسيأتى الكلام عن مشروع هذا البنك الصناعى فيما بعد . ونكتفى الآن بالكلام عن مبدأ اشتراك الدولة فى رؤوس أموال الاعمال الصناعية الواجبة

الفصل السادس

ضرورة اشتراك الحكومة

فى تكوين رأس مال للاعمال الصناعية الجديدة

كان من النظريات الاقتصادية المقررة قبل الحرب نظرية تقضى بوجوب ابتعاد الدولة عن مزاولة الاعمال الصناعية والتجارية . حتى تترك حرية العمل فيها للأفراد والجماعات . وقد جاءت الحرب العامة الاخيرة فقضت ضرورتها باتخاذ تدابير عاجلة تناقض هذه النظريات الاقتصادية على خط مستقيم . إذ تولت جميع الدول المتحاربة شؤون الصناعة فحولتها من أغراضها السلمية الى أغراض حربية . ووضعت أيديها على ينابيع التجارة لتتولى بنفسها تصريف السلع وتوزيعها . ولم تنته هذه الحال بعد الحرب انتهاء تاما . فقد تخلف عن مباشرة الدول شؤون الصناعة والتجارة شعور بأن من واجبها أن تساعد هـذه الشؤون بكل طرق التشجيع بين اشتراك فى تكوين رأس مالها ، ومساعدات مالية تمنح لها ، وإقراض طويل الأجـل ، وحماية للصناعات الاهلية بفرض رسوم جمركية عاليـة على الواردات الأجنبية . نعم إن بعض هـذه التدابير كان معمولا به قبل الحرب ولـكن عناية الدول عامة بالصناعة والتجارة قد تضاعفت بعد الحرب مضاعفة يكاد يجعلها متصلة بالشؤون الصناعية والتجارية اتصال الشريك بالشريك .

والنظريات الاقتصـادية فى ذاتها لا يصح الاخذ بها قضية مسلمة دون مراعاة الظروف الخاصة بكل أمة وبكل زمان . فقد تصدق نظرية من النظريات بصفة عامة ولـكنها لا تصدق على حالة خاصة فى زمن معين . لهذا فاننا نحسب مصر من

البلاد التى لا يصح أن تطبق عليها النظرية القائلة بوجوب ابتعاد الدولة عن مزاولة الشؤون الصناعية والتجارية بذاتها . ولسنا فى هذا ندعوها الى مزاولة هذه الشؤون كما يزاولها الفرد أو الجماعة . انما ندعوها الى مزاولتها داخل حدود معينة . اهمها أن تكون هذه المزاولة موقتة حتى تتسع ملكة التوفير فى البلاد فتقوى قدرة ابنائها المالية على الحلول محل الدولة فى الاعمال الصناعية .

ومع هذا فان الدولة المصرية تزاول بعض الاعمال الصناعية والتجارية . فهى تتولى بنفسها استغلال السكك الحديدية دون أن تتولاها الشركات كما هو الحال فى البلاد الأجنبية. وهى تشعر بمنافسة السيارات للسكك الحديدية فى بعض خطوطها وتعالج هذه المنافسة بطرق صناعية متنوعة الاساليب . وهى تدير المصانع الميكانيكية مباشرة كورش الترسانة ومصانع القسم الميكانيكى ، وهى تدير المطبعة الأميرية ومطبعة دار الكتب الملكية لغير حاجات الدولة فى مطبوعاتها ، بل لقبول الأشغال الخارجية ومنافسة الأفراد والجماعات فى هذه الانواع من الاعمال الصناعية ، وهى قد وضعت فى ميزانيتها أو شرعت تضع فيها مبلغا من المال لانشاء مصنع لاستخراج الصلصة من الطماطم . وهو غرض حسن فى ذاته ولكنه فى الدرجة الثالثة من الأهمية بالقياس الى حاجات البلاد الصناعية التى يصح أن تأتى فى الدرجة الاولى أو الثانية لو أن للبلاد برنامجا صناعيا قائما على أساس البحث الوافى. وهى تزاول الاعمال التجارية التى يصح أن يقوم بها الافراد والجماعات وحدهم . مثل وساطتها فى بيع البذور ووساطتها فى بيع الاسمدة .

فالدولة المصرية التى تزاول هذه الاعمال الصناعية والتجارية لايمكن وصفها بانها مبتعدة عن هذه الاعمال . ولا يمكن اعتبار دعوتها الى الاشتراك فى رأس المال اللازم للاعمال الصناعية الجديدة التى تحتاج اليها البلاد كدعوة الى عمل لم يسبق لها القيام به. اذ ليس بين الحاضر الواقع و بين الذى ندعو اليه الا أن الاعمال الصناعية التى تقوم بها

مباشرة ليس لها رأس مال محدد . وان كان لها رأس مال فى دفاترها فهو رأس مال داخل ضمن ممتلكات الدولة وحدها . أما الذى ندعو اليه فيقضى أن يكون له رأس مال محدد تشترك فيه الحكومة والامة معا . وتقضى طبيعة الاشتراك أن يكون منفصلا عن ممتلكات الدولة ، قائما بذاته كعمل من الاعمال .

والأسباب التى تسوغ اشتراك الدولة فى الاعمال الصناعية عديدة نذكر منها مايأتى : —

أولا — ان احتياجات البلاد الى الاعمال الصناعية كثيرة . وقدرة البلاد على التوفير والاقتصاد محدودة . وفى اشتراك الحكومة فى هذه الاعمال ما يساعد يقينا على تحقيقها فى زمن أقل بكثير من الزمن الذى يصل فيه مجهود الامة المصرية وحدها الى الغاية نفسها .

ثانيا — أن الاسراع فى تحقيق احتياجات البلاد الصناعية يفتح أبوابا للعمل تنصرف اليها ميول المصريين فيخف الطلب على وظائف الحكومة . ويخف خطر العاطلين عن الاعمال هذا الخطر الذى بدأ يرتسم فى أفق الحياة المصرية، الاجتماعية .

ثالثا — أن احياء الصناعات التى يستطاع احياؤها فى البلاد المصرية وتوسيع نطاق ما يجب توسيعه منها، يبعث مصر صناعية بجوار مصر الزراعية، ويجعل الصناعة تساير الزراعة مسايرة متسقة منسجمة، ويهيىء الجو للتوازن المعقول فى الانتاج الصناعى والزراعى ، وينمى أسباب الثروة من ينابيعها الاصلية .

رابعا — أن الرفاهية العامة التى تترتب على احياء الصناعات وتنشيطها فى البلاد لا تعود على الامة وحدها بل تعود على الدولة بزيادة قدرة المصريين على دفع ماتحتاج اليه الدولة من أموال فى مستقبل الايام . فان رأس المال المودع فى صناعة ناجحة أقدر على احتمال الضرائب من رأس مال مثله يودع فى أرض زراعية .

خامسا — أن الدولة مكتظة خزائنها بالمال الاحتياطى . وهذا المال يزيد عاما

بعد عام . وليست زيادته المتوالية علامة رخاء تام بقدر ما هى علامة على أن الاعمال الانشائية النافعة لا تتم بالقوة الواجبة للاتمام . وأن مايبقى من الاعتمادات المالية المقررة يعود كما جاء الى الاحتياطى . وأن موارد الدولة بالرغم من هذا لا تزيد عن حاجاتها . انما تزيد عن قدرتها على القيام بالاعمال الانشائية الواجبة . وان السعى الى مضاعفة قدرتها على الانشاء أمر تقضى به الضرورات العاجلة حتى لاتبقى البلاد طويلا محرومة من الاعمال النافعة التى تحتاج اليها والتى لا يحدها حصر . وافضل هذه الاعمال ما كان مثمرا . والاعمال الصناعية من الاعمال المثمرة التى يصح توظيف جزء من الاحتياطى العمومى فيها وهى اعمال ينبغى اعتبارها قومية بالنظر الى شدة الحاجة اليها . واعتبار الاشتراك فيها واجبا قوميا للسبب نفسه . واعتبار العمل المقصود بها عملا ذا منفعة عامة بالنظر لما يترتب عليه من نفع عام . اذ لا فرق فى النتيجة العامة ، من حيث رفاهية الامة وانتفاع الحكومة بهذه الرفاهية ، بين انشاء خزان تتوافر به المياه لاحياء أرض موات ، أو اشباع ارض زراعية صالحة ، وبين احياء صناعة تتوافر بها أسباب الرزق للايدى العاملة فيها ، وتكوين الكفايات للتحويل الصناعى ، وانتاج ما تحتاج اليه البلاد من أشياء مصنوعة

الفصل السابع

تكوين الكفايات المصرية للاعمال الصناعية

ان استعداد المصريين الفطرى لبلوغ أقصى الكفايات فى كل ميدان من ميادين الفكر والعمل أمر مقطوع فيه لا يصح بحال من الأحوال أن يكون موضع مناقشة. واذا كان المصريون لم يبلغوا أقصى درجات الكفاية فى مزاولة الأعمال الصناعية فلأنهم انصرفوا عدة أجيال للاعمال الزراعية ، ولان الحكومات المتوالية وطبقات أهل الثروة لم تعن بالصناعات العناية الواجبة الا منذ سنين قليلة ، ولان التعليم نفسه كان متأثرا بفكرة خاطئة وهى أن يعد المصريين لان يكونوا موظفين فى الحكومة. ولا تزال البلاد تعانى اكبر المشاق فى حل هذه المشكلة وهى تحويل تيار المتعلمين من الوظائف الحكومية الى الاعمال الحرة ومن بينها الاعمال الصناعية.

على أن كفاية المصريين فى كثير من الاعمال الصناعية اليدوية التى يزاولونها تشهد لهم بالمهارة الزائدة وحسن الاستعداد الفائق . نضرب لذلك مثلا الاطفال الصغار الذين يعملون فى مصنع أزرار الصدف بالسويس التابع لشركة مصر لمصايد الاسماك . فان أعمارهم تتراوح بين العاشرة والسادسة عشرة وهم مع هذا يتقنون أعمالهم أيما إتقان . وكذلك شبان مصنع تكرير السكر بالحوامدية فانهم يستطيعون أن يلفوا أقماع السكر الضخمة بالورق والدوبارة بسرعة رأى أصحاب المصنع انها هائلة وانها تقوم بالعمل أحسن وأسرع مما تقوم به الماكينات ، فعدلوا عن استخدامها. وعمال شركة مصنع الفخار بالودى التابع لمسيو (سورناجا) فقد شهد من رآهم من الانجليز انهم أسرع من امثالهم فى أوروبا فى التكوين الفنى لهذه الصناعة .

فاذا كانت هذه هى قدرة العمال المصريين فى الاعمال اليدوية الصناعية فان

قدرة سواهم من أرباب العمل الصناعى لاتقل عن مستواهم فى أغلب الاحيان .

وبالرغم من الكفايات المشاهدة بين ظهرانينا فان الحال الحاضرة لا تزال بعيدة عن درجة الرقى والكمال التى يجب أن تسعى اليها البلاد .

ولتكوين الكفايات الصناعية اللازمة يجب السعى لتكوين ثلاث طبقات لازمة للصناعة : —

(ا) — طبقة المهندسين والكيمياويين الصناعيين — (ب) وطبقة رؤساء الصناع — (ج) وطبقة الصناع

ا — طبقة المهندسين والكيمياويين الصناعيين

فى مصر مدرسة عالية للهندسة . ومدرسة متوسطة للهندسة هى مدرسة الفنون والصنائع . وهاتان المدرستان هما اللتان تخرجان بعض المهندسين الذين يصلحون للأعمال الصناعية . على أن الكيمياء الصناعية لم تقرر الا أخيرا فى مدرسة الهندسة الملكية . وربما كانت الأقسام المتعددة التى تتكون منها المدرسة الآن تطابق حاجات البلاد بوجهة عامة . وربما يكون استجماعها فى صعيد واحد وتحت ادارة واحدة مسوغا من جهة الميزانية العمومية . ولكننا لو نظرنا إلى كثرة عدد خريجى هذه المدرسة عاما بعد عام ، ونظرنا الى مستقبلها الباهر من حيث ارتباط تعليمها بكثير من وجوه الحياة العملية ، لوجدنا أنه ربما آن الأوان لتقسيم هذه المدرسة الى ثلاث مدارس عالية : مدرسة عالية للرى والاعمال المائية ، ومدرسة عالية للمبانى ومدرسة عالية للصناعات والكيمياء الصناعية .

وهاتان المدرستان الاخيرتان هما اللتان تهمان بصفة خاصة مستقبل الاعمال الصناعية فى مصر . فالمدرسة العالية للمبانى تخرج المهندسين المعماريين القادرين على بث روح الفن والجمال فى الاعمال ، وفى مختلف الصناعات البنائية . والمدرسة العالية للصناعات والكيمياء الصناعية تخرج للبلاد المهندسين الصناعيين القادرين على فهم

المسائل الصناعية العويصة وعلى إيجاد حلول لمشاكلها المتعددة ، وعلى مباشرة تنفيذ الصناعات الكبيرة ومراقبة حسن سيرها . كما تخرج الكيمياويين الصناعيين الذين لاتخفى عليهم خافية من أساليب العلم دون أن تخفى عليهم طرق البحث فى البلاد الاخرى عن أساليب العمل الكيمياوى الصناعى المتجدد على الدوام .

وبجوار مدرسة الهندسة الملكية، ومدرسة الفنون والصنائع، وفوقهما توجد الجامعة المصرية . وهى ينبغى أن تكون ككل الجامعات بالمعنى الحقيق المقصود منها : مثل القمة العليا فى حياة البلاد الفكرية ، والينبوع الصافى الذى تصدر عنه الفكرة السامية التى ينبغى أن تلتقى عندها جهود الامة المصرية فى مختلف حياتها الفكرية والعملية . فهى بهذا المعنى ينبغى أن لا تنصرف الى الحياة النظرية السامية وحدها بل يتحتم عليها أن تساير الجيل الذى تعيش فيه، وأن لاتنسى أنها هى كجميع مظاهر الحياة المصرية بنت الحاضر ووليدة الماضى ، وأن تفكر بجوار أبحاثها النظرية فى احتياجات البلاد العملية ، وان تسعى لتكوين الرؤوس الراقية لتحقيق هذه الاحتياجات .

فالعلوم النظرية التى تقرر الجامعة دراستها لامندوحة عنها اذ أن من الأغراض الاساسية للجامعة ايجاد روح علمية فى البلاد ،والتعويد على التفكير بطريقة نظامية، والتشجيع على البحث والاستقصاء حبا فى الحقيقة المجردة بقدر ما يمكن الوصول الى مايسمى حقيقة مجردة . وهى وان كانت اعتبارية فى العلوم الادبية الا انها اكثر ضبطاً وأدق تحديدا فى العلوم الوضعية والرياضية .

وبجوار هذه العلوم النظرية الواجبة توجد طائفة من العلوم التطبيقية . وهى العلوم التى تعتمد على النظريات المقررة وتبحث عن وجوه تطبيقاتها فى الحياة العملية. وهذه الطائفة من العلوم ينبغى أن يعنى بها فى الجامعة عناية خاصة وان يسير تدريسها طبقا لحاجات العلم فى ذاته ، وطبقا لحاجات البلاد العملية بما فيها حاجاتها الصناعية .

وإذا كانت الدراسة الجامعية تكوّن طبقة من العلماء الممتازين الذين قد تنقصهم المشاهدات العملية الواقعية فاننا نحبذ فى تكوين الكفايات الصناعية العالية ارسال الممتازين من بين الحاصلين على دكتوراه العلوم المرتبطة بالصناعات والكيمياء الصناعية الى المصانع والمعامل الاجنبية لتوسيع دائرة معارفهم اتماما لدراستهم النظرية بالمشاهدات العملية الدالة على الصلة الوثيقة بين العلوم النظرية والتطبيقية من جهة ، والحياة الصناعية العملية من جهة أخرى .

فمن الجامعة المصرية تنتظر الصناعة المصرية هـذه الطبقة العالية من العلماء الصناعيين العمليين ، ومن مدرسة الهندسة الملكية تنتظر المهندسين والكيمياويين الصناعيين العمليين ، ومن مدرسة الفنون والصنائع تنتظر المساعدين لهؤلاء العلماء. وهؤلاء المهندسين والكيمياويين .

ب — طبقة رؤساء الصناع

رأت وزارة المعارف منذ عامين تأليف لجنة لتنقيح نظم التعليم الصناعى والفنى، ورأت أن يكون (بنك مصر) وشركاته الصناعية ممثلا فى هذه اللجنة، ووقع الاختيار على أحد كبار موظفيه ، فاشترك فى أعمال هذه اللجنة العامة وفى لجانها الفرعية اشتراكا فعليا يسمح للبنك أن يعرف اتجاه اعمالها، وأن يحبذ ما اتخذته من مبادىء عامة لتنقيح نظم التعليم الصناعى ، وان يتفاءل خيرا بما ستنتهى اليها من قرارات لا شك أنها ستكون موضع عناية وزارة المعارف التى يقف معالى وزيرها على أعمالها أولا فأولا، ويتولى رياستها بنفسه فى العهد الاخير

ومن المبادىء التى قررتها اللجنة حتى الآن ما يأتى :

أولا — ان الغرض من التعليم الصناعى الذى تقوم به الدولة فى المدارس والورش الصناعية — بخلاف مدرسة الهندسة ومدرسة الفنون والصنائع — هو تكوين رؤساء صناع قادرين بانفسهم على مزاولة الاعمال الصناعية بايديهم وبدرجة

من الثقافة تسمح لهم بالاشراف عن علم وخبرة على الاعمال الصناعية والعمال الصناعيين

ثانيا — ان الصناعات التى تدرس فى المدارس والورش الصناعية تبلغ نحو اثنتين وثلاثين صناعة مستقلة فى ذاتها . يندمج فى عدد منها صناعات تابعة لها من الوجهة التعليمية . وقد لوحظ فى تحديد هذه الصناعات احتياجات القطر المصرى كما يستدل عليها من الاحصاء الصناعى المندمج فى الاحصاء العام لسنة ١٩٢٧، وكما يستدل عليها من خبرة أعضاء اللجنة، ومايتوقعونه لتقدم الصناعات فى القطر المصرى فى المستقبل القريب .

ثالثا — ان برنامج الاصلاح الذى تقترحه اللجنة موضوع على أساس عشرة أعوام لمثل الاسباب التى تقدم بيانها فى ضرورة وضع برنامج لاحتياجات مصر الصناعية قابل للتنفيذ فى عشرة أعوام . وهذا حتى يكون التعليم الصناعى مطابقا لحاجات البلاد الصناعية فى عشرة أعوام .

رابعا — ان المدارس والورش الصناعية ينبغى أن لا يكون شىء منها تابعا لمجالس المديريات بل ينبغى توحيدها مع المدارس والورش الصناعية التابعة لمراقبة التعليم الصناعى وجعلها كلها تابعة مباشرة لادارة واحدة من ادارات الدولة المصرية

خامسا — ان عدد المدارس والورش الصناعية ينبغى أن يكون بقدر الصناعات المراد تعليمها وبقدر عدد التلاميذ المراد تخريجهم فى كل صناعة من الصناعات. والعدد المراد تخريجه مقرر على أساس الاحصاءات الصناعية وأساس الحاجات الضرورية المنتظر حدوثها فى غضون عشرة أعوام .

سادسا — ان توزيع المدارس والورش الصناعية وتوزيع الصناعات التى تدرس بها فى المحافظات والأقاليم سيكون ملحوظا فيه احتياج كل محافظة وكل اقليم الى ما يناسبها من التعليم الصناعى . حتى يتكون من مجموع الصناعات وعدد المتخرجين منها وحدة عامة متجانسة متفقة وحاجات البلاد من هذا النوع الهام من أنواع التعليم

بحيث لا يقل بقدر الامكان ولا يزيد عدد الخريجين عن القدر اللازم لاحتياجات البلاد

أما كفاية الخريجين من المدارس الصناعية فان اللجنة المشار اليها تعنى بدراسة نوع البرامج التى تدرس فى كل صناعة من الصناعات ونسبة الدراسة النظرية فيها الى التطبيقات العملية مراعية فى ذلك تكوين أقصى ما يستطاع تكوينه فى الظروف الحاضرة من رئيس عمل قادر عند اللزوم أن يباشر العمل بنفسه كعامل مثقف ممتاز

وتزداد كفاية المعلمين للمدارس الصناعية بفضل اختيار بعض الشبان النابهين وارسالهم فى بعثات صناعية وعلمية الى البلاد الاوروبية على أن يتخصصوا بعد عودتهم للتعليم العملى والنظرى فى المدارس الصناعية .

ومجرد سرد هذه المبادىء العامة كاف وحده للاستيثاق من أن عمل لجنة تنقيح التعليم الصناعى والفنى سائرة فى طريق رشيد قويم ينتظر أن ينتج عنه الخير العميم فى تكوين الكفايات الصناعية اللازمة للبلاد فى طبقة رؤساء الصناع .

(ج) — طبقة الصناع

المفروض ان طبقة الصناع تتكون بمزاولة العمل بنفسها فى الاعمال الصناعية . بمعنى أن يدخل الطفل فى الصناعة صبياً حتى يتعلمها فيعين له أجر بقدر نجاحه فى مزاولتها ويزيد هذا الأجر حتى يصل الى أجر الصانع الماهر .

والعيب فى تعليم الصبيان فى الورش والمصانع الحرة هو العيب العام المشاهد فى الورش والمصانع الحرة فى البلاد الأجنبية . وهو أن صاحب العمل يستخدم الصبى فى أعمال الورشة الحقيرة كالكنس وغيره من الاعمال الضرورية فى نظام الورشة ولكنها غير داخلة فيما يجب أن يتعلمه الصبى من صناعة . ووالد الصبى نفسه كثيرا ما يتعجل ثمرة تعلم ابنه فيخرجه من الورشة التى يتعلم بها قبل اتمام دراسته طمعاً فى الحصول على أجر من ورشة أخرى .

وقد عولجت هذه الحالة فى اوروبا بنظام يقضى بالتعاقد بين صاحب الورشة وولى أمر الصبي . وبتحديد واجبات كل منهما بحيث يلتزم صاحب العمل بألاّ يستخدم الولد فى غير أعمال الصناعة التى تفيده فى التعليم . ويتعهد الوالد بان لا يتعجل اخراج ابنه من المصنع الذى يتعلم فيه ، وان يترك لصاحب المصنع مدة من الزمن ينتفع به من تعليم صبيه فى مصنعه . والظاهر ان هذا العلاج لم يثمر ثمرته تماما فعدل عنه تدريجاً بانشاء شبه مدارس نظامية عملية بجوار بعض المصانع الكثيرة كالمدرسة التحضيرية الملحقة بمصانع كروب الشهيرة فى (اسن) بالمانيا . وبانشاء فصول ليلية فى طول السنة بالمدارس الصناعية . وفصول نهارية فى أوقات الأجازات السنوية .

وهذه الطريقة الأخيرة ، أى طريقة الدروس الليلية والتمرينات العملية فى أوقات الاجازات بالمدارس الصناعية ، هى الطريقة العملية التى يمكن بها تحسين طبقات الصناع فى القطر المصرى . هذا فضلا عن انه من المستطاع تحسين حال بعض الصناع منهم بترتيب خبير خاص يمر على المصانع ويشاهد سيرها ويرشد العمال بالمثل العملى الى العيوب التى يشاهدها فى عملهم والطريقة العملية لتجنب هذه العيوب . فضلا عن انه من الميسور فى بعض الاحيان نقل طبقات الصناع فى صناعة معينة الى مصنع أمثل فى هذه الصناعة لتدريبهم فيها دوريا على أساليب العمل الحديثة حتى ينتفعوا بها فى صناعاتهم .

الباب الثانى

تنظيم التسليف الصناعى فى مصر

الفصل الثامن

التسليف الصناعى فى حالته الحاضرة

ليس فى مصر اداة خاصة للتسليف الصناعى . فاذا احتاج أرباب الصناعات الى مال من طريق الاقتراض لتوسيع أعمالهم الصناعية وزيادة قوتهم الانتاجية أو لمجرد سير أعمالهم اليومية حتى تتصرف منتجاتهم الصناعية وجدوا فى ذلك أقصى الصعوبات

وقد كان من حسن التوفيق أن فكرت الحكومة المصرية منذ خمسة أعوام فى ضرورة تشجيع الصناعات القائمة بطريق الاقراض . ولكنها فكرت فى هذا التشجيع بقيود . (أولها) أن تحرص على مالها غاية الحرص حتى لا يضيع منه شىء ولهذا فكرت فى أن تودع لدى (بنك مصر) المبالغ التي تود تخصيصها للسلف الصناعية على أن يقوم هو باقراضه لارباب الصناعات تحت مسئوليته . (ثانيها) ان المبالغ التى تقرض ينبغى أن لا تزيد فى كل حالة من الحالات عن الف جنيه مصرى أى أن يكون التسليف للصناعات الصغيرة ولمدة لا تزيد على خمس السنوات

وقد عمل بهذا النظام أكثر من ثلاثة أعوام اتضح خلالها صعوبة التسليف لارباب الصناعات الصغيرة

(أولا) لأن الضمانات التى يستلزمها البنك تأمينا للمبالغ التى يقرضها لا يتيسر لطالب السلفة الحصول عليها

(ثانيا) ان ماكينات المصنع فى ذاتها لا تصلح ضمانا لانها فى حكم المنقول غير قابل للرهن العقارى . وقد حدث أن كانت الماكينات داخلة فى الضمان وقصر المدين فى السداد وصدر الحكم بالبيع الجبرى . وعند البيع وجد أن المدين قد تصرف ببيع الماكينات فلم يبق للبنك الا المكان الذى كان المصنع قائما فوقه

(ثالثا) ان الاجراءات التى يستلزمها الرهن العقارى فى حالة ما يكون الضمان عقاريا طويلة تستدعى نفقات تجعل فى بعض الاحيان فائدة الاقراض باهظة

(رابعا) ان الصناعات الصغيرة غير منظمة فى مصر تنظيما كافيا يساعد على ضمان حسن التصرف بالنقود المقترضة لتحسين أسباب هـذه الصناعات . فهى صناعات يشتغل بها أفراد كثيراً ما تنقصهم الخبرة الصناعية أو ملكة التنظيم الادارى والتجارى . وليس بين أربابها من التعاون مايساعد على أقراضها بضمان المجموع .

أمام هذه الصعوبات اتفق (بنك مصر) ووزارة المالية على أن لا يقف التسليف الصناعى عند حدود الصناعات الصغيرة . بل يصح أن يتجاوزها الى الصناعات الكبيرة بمبالغ تزيد عن الف جنيه ولمدة تزيد على خمس السنوات . وبهذا زيدت المبالغ المودعة لحساب السلف الصناعية تدريجاً من ١٠٠ر٠٠٠ الى ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى

واذا نظرنا الى مبدأ التسليف الصناعى من أموال الحكومة وجدنا أن هـذا المبدأ حسن فى ذاته . لانه يتضمن إقراراً من الدولة بوجوب تشجيع الصناعات المصرية عن طريق الاقراض من أموال الخزانة العامة بفائدة معتدلة أقل من السعر الجارى للفائدة فى المعاملات المدنية والتجارية .

أما اذا نظرنا الى النظام المعمول به فى التسليف الصناعى من أموال الحكومة استطعنا أن نستخلص من تجاربنا العملية النتائج الثلاث الآتية :—

أولا — ان السلف الصناعية التى اعتمدت لبعض الصناعات الكبيرة المنظمة فى صورة شركة مساهمة مصرية قد أفادت هذه الصناعات فائدة تذكر لانها عاونتها على توسيع أعمالها بفائدة معتدلة دون حاجة عاجلة الى زيادة رأس مالها

ثانياً — ان بعض أرباب الصناعات الصغيرة الذين اقترضوا من مبالغ السلف الصناعية قد انتفعوا بالمثل من هذه السلف بتحسين أسباب صناعتهم

ثالثاً — ان البعض الآخر من أرباب الصناعات الصغيرة استخدم مبلغ السلفة كله أو بعضه فى أعمال شخصية غير مرتبطة بتحسين أسباب صناعته فترتب على هذا التصرف عدم ادخال أى تحسين فى عمله الصناعى و إثقال كاهله بالدين وعجزه عن السداد فى المواعيد

رابعاً — انه بالرغم من أن النظام الحاضر قد انتهى باظهار عيبه فيما يتعلق بهؤلاء الأخيرين الذين اقترضوا ولم يحسنوا استعمال الأموال التى اقترضوها فى تحسين أحوالهم الصناعية فانه يمكن الاستمرار على العمل به مع زيادة مقدار المال المخصص للأقراض ومع توجيه العناية الى الصناعات الكبيرة المتكونة فى صورة شركة مساهمة مصرية يسهل الأشراف على حساباتها الختامية . وحالة أعمالها الصناعية

خامساً — النظام الحالى للتسليف الصناعى، مع زيادة رأس المال الحكومى المخصص للأقراض ،لا يتسع فى ذاته لمقتضيات التقدم الصناعى الذى ينبغى أن تسير فى طريقه البلاد . ولهذا يحسن التفكير فى نظام أعم لا يشمل التسليف الصناعى وحده بل يشمل حاجات البلاد فى الانشاءات الصناعية

الفصل التاسع

تنظيم التسليف الصناعى

تنظيم التسليف الصناعى يقتضى وضع قواعد يتحقق بها تشجيع الصناعات ومدها بيد المساعدة المالية الواجبة لمواصلة عملها بنجاح

وللوصول الى تحديد أهم القواعد التى تتبع فى التسليف الصناعى يحسن البحث فى النقط الآتية : —

اولا — تعريف العمل الصناعى

ثانيا — الصناعة الميكانيكية والصناعة اليدوية

ثالثا — الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة

رابعا — الضمانات فى الصناعات الكبيرة

خامسا — الضمانات فى الصناعات الصغيرة

سادسا — المدة فى التسليف الصناعى

سابعا — السندات الصناعية

اولا — تعريف العمل الصناعى

العمل الصناعى الذى يتمتع صاحبه بمزايا التسليف الصناعى هو كل عمل يزاول داخل البلاد المصرية يرمى الى تحويل المواد الغفل (الخام) الى اشياء مصنوعة الى اية درجة من درجات الصناعة ، أو تحويل العمل المصنوع من درجة الى درجة أخرى من درجات التحويل الصناعى، سواء ببلوغه التمام فى الصناعة أو باعداده للاتمام الصناعى داخل القطر المصرى وخارجه .

فصناعة غزل و نسج القطن وتجهيزه تجهيزاً نهائيا تعتبر صناعة تامة التحويل

لتوليها القطن من المحالج وتحويله الى اقمشة منسوجة معدة للاستهلاك . وصناعة حلج القطن تامة بذاتها من حيث الغرض المقصود منها ولكنها درجة صناعية يتبعها الغزل والنسج . ودباغة الجلود صناعة تامة اذا انتهت بالدباغة الى درجتها النهائية التى تعد الجلود للاستعمال . ولكنها تكون صناعة غير تامة اذا اكتفى بدباغتها بصفة أولية وصدرت الى الخارج نصف مدبوغة لاتمام دباغتها .

ويجوز اعتبار بعض الاعمال عملا صناعيا ولو لم يتناول تحويل المواد الغفل الى مواد مصنوعة أو تحويلها من درجة صناعية الى درجة أخرى. مثال ذلك أعمال الفنادق فانها لا تستوجب شيئا من التحويل الصناعى ولكنها تستدعى من الترتيب والنظام الدقيق المعقد ما جعلها فى مرتبة الصناعات فاطلق عليها الصناعة الفندقية فى البلاد الغربية

ثانيا — الصناعة الميكانيكية والصناعة اليدوية

ينبغى أن لا تقف مزايا التسليف الصناعى عند الصناعات الميكانيكية أى التى تستخدم قوة الماكينات والبخار أو الكهرباء فى أعمالها الصناعية . بل يحسن أن تعم أيضا الصناعات الآلية أى التى تستخدم بعض الآلات غير الميكانيكية أو اليدوية أى التى لا تستخدم شيئا يذكر من الماكينات أو الآلات

وذلك لان كل مجهود صناعى ينبغى أن يشجع فى البلاد بصرف النظر عن أساليب العمل فيه . ويكفى التحقق من أن الأسلوب الصناعى المتبع له مزاياه التى تجعل الامل فى نجاح العمل به مضمونا من حيث نوع الانتاج أو كميته وتكاليف انتاجه .

ولنضرب لذلك مثل النسيج الميكانيكى والنسيج اليدوى . فلو أننا حصرنا مزايا التسليف الصناعى فى مصانع النسيج الميكانيكية لحرمنا طائفة من النساجين

الآخرين الذين يشتغلون على الأنوال اليدوية . مع أن هـذه الطائفة جديرة بكل تشجيع حتى تستمر على انتاج المنسوجات اليدوية الجميلة التى لا تستطيع اخراجها الأنوال الميكانيكية . وبفضل وجود الهيئة الرئيسية العاملة للابحاث التى سبق الكلام عنها يمكن الوصول الى تحسين الأنوال اليدوية التى يستعملها المصريون فى أوساط النسج الحاضرة بالمحلة الكبرى ، وكرداسة ، وأخميم ، ونقادة ، وغيرها بأنوال أخرى يدوية فى تركيبها ولكنها أصلح من المستعملة الآن فى إنتاجها وأقل إجهادا لقوى العامل بها . وبفضل التسليف وتنظيمه يمكن العثور على طريقة عامة لصنع هذه الأنوال بالجملة . دون أن تتجاوز الجملة العشرات حتى ينتفع بسعر الجملة من جانب وحتى يدل العمل وحده على فوائد النول الجديد المراد تحسين الصناعة اليدوية به من جانب آخر . ومتى تم صنع العشرات من هذه الأنوال صار تصريفها فى أوساط النسج المشار اليها بأثمان مقسطة على آجال وبضمان سيأتى الكلام على نوعه فى باب الضمان . فاذا دلت التجارب فى هـذه العشرات على أن أنموذج النول قائم بالغرض المقصود به أحسن قيام والطلب عليه يزيد عن الموجود شرع فى صنع مئات من هذا الأنموذج بقدر الطلب عليه . أما ان دلت التجارب على أن الأنموذج يحتاج الى تعديل اتخذت التدابير لتعديله فى مكانه أو لأستبداله بسواه حتى تتم تهيئة النساجين بما يلزمهم من أنوال يدوية صالحة لأعمالهم . ويصح أن تكون أقسام النسيج فى المدارس الصناعية ميدانا لعمل التجارب اللازمة عن الانوال قبل الارشاد عنها واستخدام التسليف الصناعى فى تعميمها

وما ضربنا هذا المثل تفصيلا الا لتبيين مايمكن للصناعات اليدوية أن تستفيده من التسليف الصناعى عند تنظيمه على قواعد جديدة تراعى فيها حاجيات البلاد الصناعية .

ومع ما تقدم فان الصناعات الحديثة التي تقوم على القوى والآلات الميكانيكية

والكهربائية هى التى ينبغى أن تتجه الجهود اليها . وهى التى ينبغى أن تحظى باوفر قسط من نظام التسليف الصناعى .

ثالثا — الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة

فى نظام التسليف الصناعى يحسن التفريق بين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة وتعيين حد فاصل محسوس يميز بين الصناعة الكبيرة والصناعة الصغيرة . ومقدار رأس المال هو الذى يصلح لان يكون حدا فاصلا بينهما .

ويمكن تعيين الحد الفاصل بصفة عامة بالنسبة لمتوسط رأس المال فى الصناعات الكبيرة التى تحتاج اليها البلاد فى مدى عشرة أعوام . على أن يكون هذا الحد قابلا للتعديل بحسب ما تهدى اليه تجارب العمل فى كل عام أو فى كل بضعة أعوام . كما يمكن تعيين الحد بالنسبة لكل صناعة أو بحسب ظروف كل حالة .

وعلى أى حال يحسن أن يترك لهيئة الابحاث الصناعية او لاية هيئة سواها تقدير الحد الفاصل بين الصناعة الكبيرة والصناعة الصغيرة .

رابعا — الضمانات فى الصناعات الكبيرة

تتكون الضمانات فى الصناعات الكبيرة من عنصرين اساسيين : عنصر الموجودات المادية وعنصر النجاح .

فاذا طلب صاحب مصنع من المصانع الكبيرة قرضا صناعيا وجب تقدير موجودات مصنعه من ماكينات وارض ومبان وامكن اقراضه على هذه الموجودات . ويحسن ان يكون هذا القرض برهن عقارى يتناول الماكينات والارض والمبانى . ويحسن أن يصدر تشريع خاص باعتبار الماكينات القائمة فى مصنع ، اقترض صاحبه قرضا ، من العقارات التى لا يجوز التصرف فيها بغير اذن خاص ورضاء من الدائن كما هى الحال فى بلاد اليونان . ويحسن أن تخفض رسوم الرهن العقارى عند التسليف

الصناعى ورسوم شطبه وأن تختصر بقدر الامكان اجراءات نزع الملكية عند عجز المقترض عن السداد .

ويجوز أن يقدم صاحب المصنع الكبير ضمانا آخر خارج مصنعه منقولا كان أو ثابتا فان كان ثابتا جاز رهنه بعين الشروط المقررة لرهن المصنع

والمفهوم أن السلفة الصناعية التى يعقدها صاحب المصنع الكبير برهن عقارى ينبغى أن تخصص لتوسيع نطاق مصنعه أو لتحسين أساليب العمل فيه ولهذا يحسن اتخاذ التدابير لضمان أن السلفة ستصرف فى وجوهها المخصصة لها

وقد يحتاج صاحب المصنع بخلاف هذا الى شىء من المال المتداول لادارة الحركة فكثيرا ما يرى من مصلحته شراء المواد الخفل باسعار حسنة يدفع ثمنها فوراً بدلا من شرائها باثمان مرتفعة يدفعها مؤجلة . فيحتاج الى المال . وكثيرا ما يضطر الى بيع مصنوعاته على أن يقبض ثمنها بعد ثلاثة أو ستة أشهر أو سنة أو اكثر .فيتأخر عنه المال . فيترتب على هذا وذاك احتياجه الى مال يدير به حركة أعماله اليومية .

ونظام التسليف ينبغى أن يكون مرنا بحيث يسمح فى مثل هذه الأحوال بتقديم المال اللازم لشراء الخامات مقابل قطع الكمبيالات عن بيع المصنوعات وتحصيلها فى مواعيدها . وهذه العمليات الخاصة برأس المال المتداول عمليات مصرفية صورتها العادية هى صورة الحساب الجارى الدائر أو خصم الكمبيالات أو التسليف على البضائع . ويصح أن يكون ضمن دائرة التسليف الصناعى .

والتسليف الصناعى ، ككل تسليف ، أساسه الثقة . الا أن التسليف الصناعى يحتاج أن تكون الثقة فيه مؤسسة على بيانات صادقة عن حالة الصناعة التى تتمتع بمزاياه . وللوصول الى هذه البيانات يحسن جدا أن تكون الصناعة قائمة فى صورة شركة مساهمة مصرية . فان نظام الشركات المساهمة يقضى بنشر حساباتها الختامية وتقاريرها السنوية . ويقضى بتنظيم الاشراف عليها وعلى حساباتها تنظيما حسنا

يساعد على نجاح الصناعات . فضلا عن أن الشركة المساهمة المصرية هى الطريق الوحيد لتعويد المصريين على الاشتراك فى الاعمال الصناعية .

ولهذا يحسن توجيه الافراد والجماعات التى تود الاشتراك فى أعمال صناعية الى اختيار صورة الشركة المساهمة المصرية قاعدة لهذا الاشتراك . ويحسن أن يراعى فى نظام التسليف الصناعى تفضيل الشركات المساهمة المصرية على سواها سواء فى الاقراض لمدة طويلة أو متوسطة أو قصيرة

خامسا — الضمانات فى الصناعات الصغيرة

الصناعات الصغيرة كما تقدم بيانه هى الصناعات التى يقل رأس المال المودع فيها عن حد معين

وهى على قسمين تبعاً لنوع الضمان :

القسم الاول هو الذى تكون فيه الصناعة ذات ماكينات أو آلات أو أدوات قائمة فوق أرض يمتلكها صاحب الصناعة . أو كانت قائمة فوق ارض لايملكها ولكنه يملك عقاراً أو ارضاً تصلح أن تكون ضماناً لسلفته . وفى هذه الحالة يجوز تخويله سلفة صناعية بضمان مايملك

والفرق الوحيد بين هذا القسم من الصناعات وبين الصناعة الكبيرة هو انه فى الصناعة الكبيرة يكتفى بالضمانات وبالمراجعة . أما فى الصناعة الصغيرة القائمة فى ملك صاحبها فيضاف الى الضمان والمراجعة تفتيش دورى للتأكد من سير الصناعة وارشاد ومعاونة أدبية لايترتب عليهما تخلى صاحب المصنع عن مسئوليته

فاذا دلت بوادر العمل على أن صاحب المصنع غير قادر على السير به فينبغى أن تتخذ التدابير الفعالة فى الحال لاسترداد مقدار القرض

والقسم الثانى هو ما اذا كان طالب السلفة الصناعية صاحب مصنع ذى

ما كينات أو أدوات وآلات قائمة فى غير ملكه وكان هو غير مالك ارضا أو عقارا يقدمها ضمانا فانه يجوز التسليف فى هـذه الحالة أيضا بضمان ما كيناته ان كان لها قيمة تقوّم بها على شرط أن لاتباع الا بعد شهادة من جهة معينة بانها غير ضامنة لسلفة صناعية . أو بضمان شخصى . وفى الحالتين ينبغى أن يخضع صاحب المصنع لتفتيش دورى يستتبع فى نتائجه مايستتبع التفتيش فى القسم الاول من نتائج. ويجب أن يعاون التشريع المصرى على جواز عقد الرهن على ما كينات المقترض ولو كانت هذه الما كينات قائمة فوق أرض غيره كما هى الحال فى التشريع اليونانى الجديد الذى سيأتى بيانه .

ولما كان اصحاب الصناعات الصغيرة غير قادرين عادة على تقـديم الضمانات اللازمة للسلف الصناعية التى يطلبونها فان أفضل طريقة لتشجيعهم فى عملهم الصناعى هى بث روح التعاون بينهم لتكوينهم فى صورة شركات تعاونية للانتاج الصناعى. وهى نوع من الشركات يجب ان يوضع لها تشريع خاص مثل تشريع الشركات التعاونية الزراعية . أو فى صورة شركة مساهمة مصرية . ومتى انضم أرباب الصناعة الصغيرة بعضهم الى بعض، وتعاونوا فى الانتاج بروح واحدة من التضامن والتعاون، وبدا من حسن استعدادهم وبوادر عملهم ما يشجع الآمال فى نجاحهم لو انهم امدوا بشىء من المال جاز وقتئذ أن يقرضوا من مال التسليف الصناعى بالقدر الكافى لادارة عملهم والتفتيش عليه والاشراف على تقدمه والتأكد من قيامهم على اقدامهم وسيرهم بانفسهم فى طريق النجاح . وهنا قد يقوم تضامنهم الشخصى مقام أى ضمان مادى .

وهذه طائفة يجب تشجيعها حتى ولو كان فى اقراضها أى نوع من الخطر. ولهذا يحسن الاحتياط بتخصيص مبلغ معين لهذا العمل كالاحتياطى الذى وجد لاقراض امثالهم فى بلجيكا .

سادسا — المدة فى التسليف الصناعى

يجوز أن يكون التسليف الصناعى لمدة قصيرة أو متوسطة أو طويلة الاجل.

والمدة القصيرة هى التى يكون التسليف فيها لحاجات العمل الصناعى الدائر كشراء مواد غفل أو دفع نفقات سائرة كاجور عمال حتى يتم تحصيل المنتظر من ايرادات الصناعة

والمدة المتوسطة هى التى يقصد بها اجراء اصلاحات أو تحسينات لا يمكن استهلاك نفقاتها فى مدة قصيرة ولا يحتاج الحال فيها الى مدة طويلة ولا الى زيادة رأس المال . وأما القروض لمدة طويلة فهى التى تدعو اليها ضرورة توسيع نطاق الصناعة بانشاءات جديدة يراد بها زيادة الانتاج عما هو عليه والتى تكون نفقاتها بحيث لا يتيسر للمصنع المقترض سدادها الا بأقساط سنوية لمدة طويلة من الزمن تتراوح بين سبعة أعوام وعشرين سنة أو ثلاثين سنةوقد تذهب فى بعض الاحيان الى خمسين سنة بحسب مايقدر لاستهلاكها من أرباح تنتج عن هذه العملية

وتفضل الشركات الصناعية القروض لمدة طويلة بدلا من زيادة رأس المال لان هذه القروض تكون عادة بفائدة ثابتة تصرف أولا من الأرباح والباقى يوزع على المساهمين . ومتى تم استهلاك القرض فى نهاية المدة الطويلة فان القسط المخصص لاستهلاكه يتحول الى ارباح المساهمين فتزيد حصتهم فيها . بخلاف ما لو زيد رأس المال من بادىء الامر فان الارباح توزع بنسبته وتقل بزيادته

سابعا — اصدار السندات الصناعية

السندات الصناعية هى مستندات فى أيدى أصحابها بدين يدينون به صناعة من الصناعات أو هيئة مالية مركزية تهتم بالأعمال الصناعية مقابل فائدة محددة يتقاضونها فى كل عام قبل توزيع أى ربح من الارباح على المساهمين

وفائدة السندات الصناعية ترجع الى أنها أوراق مالية أى ثروة منقولة قابلة للنقل بسهولة . وبفضل صفتها المنقولة يستطاع تحويل الأموال الثابتة فى الصناعات الى ثروة منقولة فتتناولها الايدى بالتبادل وينشأ عن هذا التبادل تحريك للثروة الثابتة تنتفع به الصناعة . اذ أن الدائن لصناعة من الصناعات قد لا يستطيع أن يدينها لمدة طويلة أو قد لا يستطيع أن يدينها بما يلزمها من أموال قد يحتاج اليها بعد إقراضها . ولكنه اذا تمثل الدين فى سندات صناعية جاز له أن يطرحها فى السوق وأن تتناولها الأيدى بالتبادل أو أن يقترض عليها اذا أراد الاحتفاظ بها فيسترجع بذلك ما أقرض كله أو بعضه وتطمئن الصناعة الى وجود الاموال التى تحتاج اليها لمدة طويلة

والسندات الصناعية لا تكوّن ثروة جديدة ولكنها تمثل ثروة موجودة وتجعلها منقولة بدلا من أن تكون ثابتة . والثروة التى تمثلها السندات الصناعية هى نفس موجودات الصناعة . وضمان هذه الثروة من الوجهة القانونية رهن عقارى على هذه الموجودات

ونحن فى مصر ندعو — فى حالة الاقراض للمدة الطويلة بل والمتوسطة — الى استخدام طريقة اصدار السندات الصناعية لتحويل الثروة الثابتة فى الصناعات الى ثروة منقولة .

الباب الثالث

تجارب بعض الدول

فى انشاء الصناعات الاهلية

وتنظيم التسليف الصناعى

كلمة تمهيدية

الآن وقد وصفنا اجمالا افتقار مصر الى الاعمال الصناعية الجديدة ، والمجهود العظيم لاحياء الصناعات فيها ، وعيوب التسليف الصناعى فى حالته الحاضرة ، وكيفية تنظيمه ، فانه لم يبق لنا الا ان نبسط اقتراحنا العملى الخاص بايجاد اداة مالية للانشاءات الصناعية والتسليف الصناعى أى بنك صناعى مصرى .

غير أنه قبل بسط هذا الاقتراح وتحديد ماهيته وكيفية تنفيذه وأسلوب عمله نرى من المناسب أن نلقى نظرة عامة على الامم والحكومات الاخرى فى هذا الموضوع .

ونحن لا نقصد فى هذا الباب الى البحث عن أمة معينة نقتفى اثرها لننقل عنها نظامها نقلا حرفيا . فان خطأ هذه الطريقة فى الاصلاح معروف اذ أن لكل أمة ظروفها الخاصة بها وان مما يشبه المستحيل اجتماعيا أن نجد أمتين أو أكثر فى زمن واحد أو زمنين متقاربين أو متباعدين فى ظروف واحدة متشابهة تمام التشابه تسوغ اتخاذ أنظمة الواحدة منهما انظمة للاخرى كما هى بدون نقد ولا تعديل .

انما نقصد بتجارب الامم معرضا من أنظمتها أو أفكار بعض ابنائها المصلحين نسرح فيه الطرف ونتأمل ماذا عساه أن يكون فى هذه التجارب أو الافكار من أثر فى نفوسنا فنقارنه باحوالنا الحاضرة ونستأنس به فى رسم الطريق الذى نود أن يشق للاصلاح والنفع العام .

فنحن فى معرض الامثلة التى نضربها لا يعتبر اختيارنا إياها قبولا منا بما جاء فيها أو ايعازا بانها السبيل الواجب اتباعه . انما نحن نسوقها للعلم والاستئناس بها الى أن يأتى وقت اقتراحنا فنبنيه اقتراحا مصريا قائما بذاته . وقد يستند فى بعض تفاصيله

الى شيء مما نكون قد بسطناه فى هـذا الباب من تجـارب الامم والحكومات الأخرى .

والمقام لا يتسع لذكر الأمثـلة العديدة لهذا نكتفى بالـكلام عن اربع دول كبرى واربع دول صغرى وهى بالتوالى :

١ — المانيا
٢ — وفرنسا
٣ — وانجلترا
٤ — واليابان
٥ — وبلجيكا
٦ — ورومانيا
٧ — وتركيا
٨ — واليونان .

الفصل العاشر

انشاء الصناعات والتسليف الصناعى فى المانيا

١ — البنوك الالمانية والصناعات الاهلية

ترتب على تكوين الوحدة الالمانيـة بعد سنة ١٨٧٠ زيادة عدد السكان وزيادة الاقتدار على الانتاج وزيادة الثروة القومية فى جميع نواحيها .

وكان من أثر هـذه الزيادة أن قويت البنوك ، وتركزت رؤوس الأموال ، وتجمعت بكثرة هائلة فى البنوك المركزية التى تكوّن منها عدة اتحادات فى برلين وتشعب منها فروع أخرى لتمثيلها مباشرة فى الخارج .

والبنوك الالمانيـة لاتخصص بصفة عامة للأعمال المصرفية . وان تخصصت فلضرورة التميز بين بنوك الرهن العقارى وبنوك الودائع . ولكن بنوك الودائع نفسها لاتخصص لأعمال البنوك وحدها وهى قبول الودائع وخصم الحوالات التجارية والتسليف بضمان أوراق مالية أو ضمان بضائع والوساطة مقابل عمولة فى شراء وبيع الاسهم والسندات وغير ذلك مما يدخل فى دائرة الاعمال التجارية لبنوك الودائع . ولكنها تقبل الرهن العقارى وتجريه فى معاملاتها . وتقبـل خصوصا الاشتراك فى شركات تجارية وشركات ماليـة . وتقبل الاشتراك فى أعمال صناعية والتسليف لأغراض صناعية . بخلاف البنوك الانجليزية — على الأقل لغاية القرن الماضى — فان تقاليدها الموروثة تقضى عليها بالتخصص . وهذا من أغرب مايكون فى طباع البلدين . فان الالمانى بطبعه ميال الى التخصص . والانجليزى ميال الى الجمع بين صفات كثيرة . ميال إلى أن يكون الرجل القادر فى ذاته وفى أى ميدان يكون .

فكان من الطبيعى أن يكون التخصص ظاهراً فى البنوك الالمانية وغير ظاهر فى البنوك الانجليزية . لكن الحقيقة هى أن التطور التاريخى للاقتصاد القومى فى كل من الدولتين هو الذى أدى الى هذه النتيجة . فالبنوك الانجليزية تكونت بالتدريج على قاعدة الفصل بين الاعمال الصناعية والاعمال التجارية من جانب وبين الاعمال التجارية الخاصة ببنوك الودائع من جانب آخر . والثروة القومية الانجليزية تكونت هى أيضا بالتدريج فلم يكن لتكوينها ضرورة لتحويل بنوك الودائع عن خطتها القاضية بعدم التسليف الى مدة أكبر مما تسمح به مدة الاموال المودعة فى صناديقها. بخلاف ذلك فى البنوك الالمانية فانها حيال دفعة الوحدة الألمانية اضطرت الى أن تسرع الى تكوين نفسها ، والى تركيز رؤوس الاموال فيها ، والى أن تأخذ بيد الانتاج القومى من جميع نواحيه حتى تستطيع أن تشترى بمصنوعاتها ما ينقصها من مواد غذائية ومواد للصناعة تستوردها من الخارج وفى وسط هذا الاسراع لم تميز البنوك الألمانية بين أصناف البنوك وأعمالها بقدر ما تم عليه الاتفاق قديما على التمييز فى أنواعها بالبلاد الأوروبية الأخرى ولا سيما فى انجلترا وفى فرنسا .

وقد ساعدت البنوك الألمانية أكبر مساعدة على احياء الصناعات فى المانيا بتكوين الآلاف من الشركات المساهمة الصناعية ، وبتوسيع دائرة أعمال الشركات والمصانع القائمة ، وبمد الجميع بما يلزمها من رؤوس أموال . حتى أصبحت العلاقات وثيقة بين البنك الالمانى والصناعات الالمانية .

فالبنوك الالمانية تنشىء الصناعات من بدايتها ، وترعاها بعنايتها ، حتى تقوى وتثابر على الانتاج الصناعى وتفلح فيه . فهى تتولى دراسة المشروعات الصناعية من تلقاء نفسها ، أو تهتم بفحص ما يعرض عليها من مشروعات صناعية .

فالبنك الالمانى ، فى معظم الاحوال ، اذا هدته الدراسة السابقة الى نجاح مشروع من المشروعات الصناعية أقبل على إقامته فى صورة شركة مساهمة واحتفظ بأسهمها

ضمن أوراقه المالية حتى تبدأ بوادر النجاح فى العمل الصناعى . وعندئذ أما ان يطرح شيئا مما يملك لعملائه أو للاكتتاب العام ، وأما ان يزيد من رأس مال الشركة بواسطة الاكتتاب العام ، وأما أن يطرح السندات الصناعية ذات الفائدة الثابتة بضمان موجودات الصناعة

والشركة الصناعية متى تكونت تصبح عميلة للبنك الذى أنشأها . فهى تودع فيه أموالها وتقترض ماتفتقر اليه من مال . واقتراضها يكون أحيانا فى صورة حساب جار بضمان ، أو بحساب جار مكشوف من غير ضمان

وبين البنك الألمانى والشركة الصناعية التى ينشئها ، أو يغذى حياتها المالية ، رابطة أخرى وهى رابطة الاشتراك فى ادارة الشركة . نعم إن الشركة الصناعية تحتاج الى الأدارة الفنية . والأدارة الفنية تحتاج الى اخصائيين وهؤلاء الاخصائيون لايكونون عادة من رجال الإدارة فى البنوك . فان رجال البنوك ماليون وقليل منهم فى الأصل صناعيون . ولكن المفهوم دائما ان الإدارة الداخلية للشركات الصناعية خاضعة للاخصائيين العديدين الذين تمتاز بهم الصناعات الالمانية . ولكن الادارة العامة للشركة هى التى يشترك فيها البنك المرتبط بهذه الشركة . وتمثيل البنك فى الادارة العامة إما أن يكون بوجود أعضاء من رجال البنك فى مجلس أدارة الشركة الصناعية . أو فى مجلس مراقبة الشركة .

٢ — مشروع المانى للتسليف الصناعى

وبالرغم من أن نظام البنوك الالمانية متصل هذا الاتصال الوثيق بالاعمال الصناعية فقد وضعت فى كثير من الاوقات مسألة التسليف الصناعى ولا تزال موضوعة حتى الآن موضع البحث . ونحن لا نتتبع الآن الابحاث الالمانية فى التسليف لأسباب كثيرة أهمها أن الصناعة الالمانية صدمت صدمة كبيرة بسبب اضطراب

الاسواق الناشىء عن عدم ثبات المارك ، وبسبب طول المدة التى اقتضاها الوصول الى حل نهائى فى مسألة التعويضات ، كما وضعتها لجنة (داوس) واقرتها دول الطرفين المتحاربين سابقا ، وبسبب دخول عناصر رأسمالية جديدة من الخارج انتهزت فرصة نزول المارك لشراء المصانع بالعملة الاجنبية ثابتة السعر ، وانتهز أرباب المصانع هذه الفرصة لتهريب شىء من رؤوس أموالهم الثابتة بشىء من نقود اجنبية أودعوها فى الخارج . فان هذه الظروف كلها تجعل أوضاع التسليف الصناعى فى جو خاص بالمانيا ليست هناك فائدة خاصة من استكشافه .

وليس فى هذه النقطة ما يستحق الذكر الا ما يشاهده الماليون الاقتصاديون الأخصائيون من أن البنوك الالمانية قد بدأت تقبض يدها عن الافراط فى التسليف الصناعى ، لاعن ضيق يدها ولاعن قلة رؤوس الاموال التى تحت تصرفها فى الاوقات الاخيرة ، ولكن عن تدبر اكثر مما كانت تصنع قبل الحرب . وهذا الحذر الجديد من جانب البنوك الالمانية هو رد فعل معقول لما كانت عليه حالة التسهيلات الواسعة للتسليف الصناعى قبل الحرب . كما أن البنوك الانجليزية تغيرت كثيرا عما كانت عليه . فهى تشترك فى اعمال صناعية ، وتقرض المبالغ الوافرة للاعمال الصناعية بأكثر مما كانت تصنع قبل الحرب .

انما نحن نرجع الى ماقبل الحرب بخمسة أو ستة اعوام ، وقت أن كانت الصناعات الالمانية مستقرة فى رحاب السلم ، فنرى رجلا مفكرا من كبار رجالها الاقتصاديين والماليين قد اهتم بمسألة التسليف الصناعى فى المانيا ، ووضع عنها فى سنة ١٩٠٨ ، عقب الأزمة التى حاقت بجميع البلاد فى سنة ١٩٠٧ ، تقريرا مشهوراً فى الماليات والاقتصاديات ، لانه وإن كان خاصا بالمانيا وظروفها المصرفية والصناعية فى تلك السنة ، ألا انه اشتمل مع هذا على عدة ملاحظات دقيقة واعتبارات مالية فنية عن

قيمة التسليف الصناعى وماهيته وطريقة تطبيقه تجعل الرجوع اليه مفيداً عند وضع مسألة التسليف الصناعى موضع البحث

ومما يزيد من أهمية هذا التقرير أن واضعه الدكتور (فيلكس هخت) الذى لم يكن الا مستشارا ماليا واقتصاديا عند وضعه فى سنة ١٩٠٨ قد عالج بعد ذلك أصعب المسائل المالية والاقتصادية تعقيداً فى الوقت الحاضر . فاشترك فى مفاوضات التعويضات .

ونحن لا نلخص هنا هذا التقرير بل نفضل أن نقتبس بعض مواضع منه لنعربها كما هى حتى تظهر لنا حقيقة فكرته فى تنظيم التسليف الصناعى فى صورتها الاصلية بقدر المستطاع . قال بعد مقدمة عن أحوال المانيا الصناعية والمالية ما يأتى تعريبه :

«زادت الحاجة الى التسليف الصناعى بقدر الزيادة فى رفاهية الصناعة الالمانية . ومع هذا فانه من عجائب الامور انه لا توجد حتى الآن هيئة معقولة للتسليف الصناعى . هيئة تقوم بجميع الحاجات التى يقتضيها هذا النوع من العمليات . فالتسليف الزراعى ، عن طريق الرهن مثلا ، قد تنظم تنظيما يطابق تماما حاجات الزراعة والمزارعين . وكذا الرهن العقارى يطابق حاجات المبانى وسكان المدن . والتسليف التجارى كما تخوله بنوك التسليف بطرقها السريعة من حساب جار وفتح اعتمادات يطابق بالمثل طبيعة الاعمال الخاصة بالتجارة

ولكن التسليف الصناعى عومل دائما فى جميع الازمان باعتباره ملحقاً للتسليف التجارى بالرغم من أن الصناعة قد اعتبرت منذ زمن بعيد فى هذه البلاد وفى غيرها ركنا مستقلا من أركان الانتاج . حتى أنه عند تأسيس الدرسد بنك سمى « بنك للتجارة والصناعة » وكذلك عند تأسيس بنك اوستريشى كريدينا نستلت سمى كذلك « بنك للتجارة والصناعة » ولكن التسليف الصناعى فى هذين البنكين ليس قائما بذاته بل هو يحسب فيهما نوعا من التسليف التجارى

ومن الغريب أن مؤلفاتنا الاقتصادية التى تشتمل على كتب قيمة عن التسليف لا يوجد بينها أبحاث أساسية عن جوهر التسليف الصناعى . والحقيقة أننا اذا استثنينا بعض صغار الصناع فان كل صانع يعتبر تاجراً على الأقل فى الأوضاع القانونية مهما زادت مقدرته الصناعية عن كفايته التجارية . وبصفته تاجراً يلتقى بمدير البنك، أى برئيس الحسابات الجارية، ومديرو البنك ذوو خبرة واسعة فى أعمال التجارة والتسليف التجارى ولكن خبرتهم هذه لا تكفى غالبا لتقدير الأعمال الصناعية ولا لتقدير طبيعة التسليف اللازم للصناعات . لهذا فان التسليف الصناعى يعامل طبقاً للطرائق المتبعة فى التسليف التجارى بما يترتب عليه من نتائج خطيرة يؤسف لوقوعها .

والتسليف الصناعى موزع توزيعاً غير مناسب للحال فى أغلب الاحيان . فهو يُرفض حيث يجب أن يمنح . ويمنح حيث يجب أن يرفض كلياً أو على الأقل جزئياً . واذا ارتكب مدير الحسابات الجارية خطأ ترتبت عليه خسائر للبنك فان هذه الخسائر تحمل على مايسمونه خطر التسليف الصناعى الذى يعتبر أكبر من خطر التسليف التجارى ، ثم تضاف الخسائر الى حساب الارباح والخسائر ، وبذا ينتهى الحادث بسلام . والواقع هو أن التسليف الصناعى ليس أخطر من التسليف التجارى . ولكن هذا النوع الاخير من التسليف يمنح لطالبيه بخبرة وتجربة أوسع مما هما فى النوع الاول . بحيث أنه لو توافرت فى العمال عين المعلومات الفنية أو عين المهارة فى التسليف الصناعى لما نتجت عنه أية خسارة .

وكم رفض التسليف الصناعى فى أحوال كان ينبغى فيها إجابة الطالبين بالقبول . ومنعُ التسليف الصناعى الواجب منحه ضار من الوجهة الاقتصادية بمقدار الضرر الناشىء عن قبول تسليف لامسوغ له . وفحص طلبات التسليف الصناعى يستدعى التفاتاً عظيما . وقد يترتب على عدم الالتفات فيه أضرار كثيرة . نضرب لذلك مثل

مدير بنك يكلف مهندساً معمارياً خبيراً بتقدير قيمة مصنع كبير لتوليد الكهرباء من مسقط مياه مهندساً لم يسبق له الاشتغال بهذه الاعمال بدلا من تكليف خبير بمساقط المياه متعلم تعليما خاصاً عالم بهذا النوع من فروع الصناعة . فانه فى هذه الحالة إما أن يكون المدير بعيداً عن أمور الصناعة وإما أنه لم يوجه الالتفات اللازم للحالة التى عرضت عليه . وإما أن يكون الأمر لسبب آخر لامحل لتحديده .

والتسليف الصناعى ذو طبيعة خاصة من جميع الوجوه : من الوجهة العامة ومن الوجهة الخاصة بكل حالة من الأحوال فهو لهذا يستدعى علاجا خاصاً» . الخ . الخ . الى أن جاء الى التميز بين التسليف لاجل قصير والتسليف لأجل طويل وتكلم عن إصدار السندات وأعرب عن نظريته فى طرق التسليف الصناعى لأجل طويل بما يأتى تعريبه :

وسنوضح الآن الاوضاع والطرق التى ينبغى أن يمنح بمقتضاها التسليف الصناعى .

١ — يجب أن يعتبر التسليف الصناعى تسليفاً قابلا للسداد على دفعات سنوية وهذه الطريقة هى التى تتمشى مع فكرة أن المبالغ المقترضة فى التسليف الصناعى غير قابلة للحصول عليها عيناً فى الحال . ولا يمكن التعاقد بأى حال من الأحوال على قرض من القروض مالم يكن محدداً بأجل ولو كان هذا الأجل بعيداً . وليس معنى هذا أن الدين الذى يسدد جزء منه بالدفع السنوى غير قابل لأن يكون موضوع التعاقد من جديد فيما بعد عند ماتسمح الظروف بذلك . فقد ثبت من جهة أخرى أن طريقة الدفعات السنوية فى الرهن العقارى غير كافية وحدها لانهاء الديون . ومسألة انهاء الديون لاينبغى أن توضع بالنسبة للاعمال الصناعية أو على الاقل ينبغى أن لا توضع بعين الكيفية المقررة لانهاء الديون المضمونة بالرهن العقارى .

٢ — ينتج من مشاهدة جميع الأعمال الصناعية أن استهلاك الدين الصناعى لأجل طويل ينبغى أن يتم فى مدة أقل من المدة المقررة عادة فى التسليف الزراعى بضمان الرهن العقارى . وذلك لأنه بينما نشاهد أن الاستغلال الزراعى يستدعى درجة من دوام الحال فيها . نشاهد بالعكس أن الاستغلال الصناعى يتحتم عليه أن يساير فى الأوقات المناسبة الاختراعات الحديثة والاساليب الجديدة التى يكون العمل قد دل على امتيازها على الاساليب القديمة وهذه الضرورة فى المسايرة تختلف طبعا باختلاف الصناعات وعديد تنوعاتها . ولكنها ضرورة لا تستطيع صناعة من الصناعات أن تهمل مستلزماتها فى الحياة الصناعية .

وعلى هذا فان التسليف الصناعى لايمكن بادىء بدء أن يمتد الى آجال طويلة بل بالعكس ينبغى أن ترتب أقساط الاستهلاك فيه الى مدة من الزمن محدودة بخمسة عشر عاما فى المتوسط . ويمكن تجاوز هذه المدة الى عشرين عاما بالنسبة لبعض الصناعات وانقاصها الى عشرة اعوام بالنسبة لصناعات اخرى .

٣ — يجب ان لا ننسى أن السندات الصناعية ، بالنسبة للشركات الكبرى المساهمة الصناعية ، مضمونة بعدة ضمانات ، منها رأس مال الشركة الممثل فى اسمها ، ومنها مال الاحتياطى . وعلى هذا فان التسليف الصناعى لمدة طويلة ، هذا التسليف الذى يقابله اصدار سندات صناعية ، ينبغى أن يكون مبنياً على نسبة معينة بين رأس مال السندات من جهة ورأس مال الاسهم والمال المتجمع للاحتياطى من جهة أخرى . وليس من المستطاع ان يعين مبدأ عام لتحديد النسبة بينهما .

٤ — يجب ان لا يغرب عن البال أن المعهد المركزى المعد للتسليف ينبغى ألاّ يقصر القروض التى يعقدها على فرع معين من فروع الصناعة بل يوزع مايستطيع اقراضه على عدة صناعات لانه لو قصر معاملاته على صناعة واحدة لتعرض لخطر وقوع انقلاب سريع فى هذه الصناعة أو حدوث أزمة فيها بخلاف ما لو عمم معاملاته

مع عدة صناعات فانها لا تصاب جميعها فى وقت واحد بالانقلابات السريعة ولا بالازمات . كذلك ينبغى أن يوزع التسليف على عدة جهات لتخفيف وطأة الخطر عند حدوثه .

٥ — يجب أن لا تمنح السلف الصناعية للصناعات التى تكون فى دور التكوين بل تمنح فقط للصناعات القائمة التى تستطيع ان تثبت انها دخلت فى دور الانتاج . فالصناعات المؤسسة حديثا ، أو على الاقل الصناعات التى لاتنتج ، يجب اخراجها من دائرة التسليف الصناعى .

٦ — يجب أن تكون المصانع التى يطلب التسليف الصناعى بخصوصها مؤسسة على أحدث طراز . وهذا لا يمنع من تعيين جزء من مبالغ التسليف الصناعى لأجل طويل ليستخدم فى تحسين ما كينات المصانع .

٧ — وفى النهاية فان أهم شرط لمنح أى قرض صناعى جائز هو فحص موضوع القرض قبل منحه وفحصه بخبرة واسعة من الوجهة التجارية والوجهة الفنية . وهذا الشرط الذى نذكره فى آخر الشروط هو فى الواقع أهمها .

انه كثيرا مايتساءل الناس كيف أن البنوك العقارية لا تضطر الا نادرا إلى البيع القهرى بأحكام السلطة القضائية بينما ان الافراد الذين يقرضون بضمان رهن عقارى أقل مما تقرض البنوك العقارية يضطرون بالعكس الى بيوع قهرية أكثر منها . والجواب على هذا بسيط وهو أن القواعد الفنية للتسليف بضمان الرهن العقارى قد وصلت فى البنوك العقارية الى درجة راقية من الاتقان قل أن يترتب عليها وقوع خطأ .

ولا شك ان القواعد الفنية الخاصة بالتسليف الصناعى غير بالغة فى الاتقان ما بلغت القواعد الفنية الخاصة بالتسليف العقارى . وهذا هو الداء الذى ينبغى أن يعالجه معهد التسليف الصناعى المركزى الذى نرى ضرورة إنشائه . فان الجارى الآن هو

أن مديرى الحسابات الجارية فى البنوك هم الذين يقررون منح أو رفض أى قرض صناعى لأجل طويل . ومن هنا نشأت النتائج السيئة التى تحملتها البنوك بسبب التسليف الصناعى والشكاوى التى أظهر بها رجال الصناعة أن البنوك لا تساعدهم المساعدات الثابتة الكافية . وما هذا كله الا لأن التسليف الصناعى هو أقل أنواع التسليف إحكاما فى قواعده الفنية .

والصناعة فى ألمانيا لاتحتمل فى طياتها أى خطر أكثر مما تحتمله التجارة . وعلى هذا فإن التسليف الصناعى القائم على نظام فنى متقن لايترتب عليه أى خطر اكثر مما يترتب على التسليف التجارى القائم على نظام فنى متقن . ولربما كان الخطر فيه أقل من الآخر ، وذلك لان الاحتياط من الرجل الصناعى أسهل تحقيقا من الاحتياط من التاجر غير الصناعى

وما التجارب السيئة التى قامت بها البنوك فى مادة التسليف الصناعى الا ناشئة عن جهلها بالحالة الصناعية وعن تنظيمها الناقص للتسليف الصناعى . فان البنوك قد اكتفت بأن تطبق على التسليف الصناعى عين الطريقة التى تستخدمها فى التسليف التجارى . وبالطبع كان لهذه الطريقة نتائج سيئة .

وليس تقدير أى عمل صناعى من وجهة التسليف بأصعب من تقدير أى عمل تجارى . ولكنه يستدعى تدابير أخرى : يستدعى اتخاذ وسائط خاصة غير معروفة فى كثير من البنوك . ولو اننا نلاحظ ان بعض البيوت المالية قام بمجهود فى هذا السبيل ، وان الأفكار قد أخذت تستعد شيئا فشيئا ، وتتهيأ لمعالجة التسليف الصناعى بصفة خاصة محددة ، وان التطور فى هذا التحول واقع لا محالة ، وان ما نشاهده من بوادر النجاح دليل التقدم فى سبيل هذا التطور المحتوم

وقد حلت مسائل اقتصادية أكثر تعقيداً من مسألة التسليف الصناعى حلا مرضياً . مثال ذلك التطور الذى آلت اليه شركات التأمين على النقل من حيث

ارتباطها الوثيق بتجارة العالم . فان الشركات الالمانية للتأمين على النقل تقوم بعملياتها فى جميع أنحاء العالم بقواعد فن تحمل على الاعجاب بها . فان هذه القواعد تقضى بالتمييز بين أصناف التجارة والصناعة لافى منطقة معينة بل فى مناطق العالم

فاذا كان قد وجد حل لأمثال هذه المسائل الاقتصادية الشاقة فان من المحقق احتمال الوصول الى وضع نظام متقن للتسليف الصناعى يمكن تطبيقه بسهولة وبدون حاجة الى نفقات زائدة غير متناسبة و بكيفية تسمح لمعهد التسليف الجديد أن يحدد شروط التسليف الصناعى لمدة طويلة بدرجة كافية من الاطمئنان الاكيد .

ونحن سعداء اذ نرى أن العناصر الكافية لتكوين هذا المعهد موجودة فى البلاد . واننا نعمل على أرض مجهزة . لأن كل عمل صناعى يجب فحصه ، من جميع نواحى أساسه التجارى من جهة ، وفحصه من جهة أخرى فى مجموع أساسه الصناعى بملكة نقد واجبة . ونحن نعين منذ الآن كيفية ذلك :

ا — فمن الوجهة التجارية ، أى فيما يتعلق بفحص حسابات العمل الصناعى ، والتقارير الخاصة به وبكل ما يتعلق به عن قرب أو بعد ، يوجد لدينا أنموذج وضعته الشركات التى جعلت من أغراضها فحص حسابات جميع الاعمال التجارية وشركات الخبراء فى الاعمال الحسابية . وهى شركات من المرغوب فيه أن يزيد عددها . وعلى أى حال فان المعهد الجديد للتسليف الصناعى ينبغى عليه أن يسير بالاتفاق مع شركة من هذه الشركات الموجودة أو مع شركة يقوم هو بانشائها . فان من المعلوم أن الخبراء فى الأعمال الحسابية غير موجودين فى كثير من المناطق الألمانية أو انهم موجودون ولكنهم تنقصهم الكفاية اللازمة . وتوجد فى برلين ثلاث شركات من الخبراء فى الاعمال الحسابية متصلة ببعض البنوك الكبرى : فواحدة من هذه الشركات متصلة بالدوتش بنك ، والثانية متصلة ببنك الديسكونت وبعض المعاهد الاخرى ، والثالثة « بشافوز نشير بنك فرين » وبدرسدنير بنك . ولهذه الشركات قيمة عظيمة

من حيث الخبرة فى الاعمال الحسابية ، ومن حيث التنظيم التجارى للاعمال .

ب — ومن جهة الفحص الفنى لعمل من الاعمال الصناعية توجد بالمثل جمعيات كبيرة فنية تجمع فى أوساطها الكفايات اللازمة . نذكر من ذلك مثلا « جمعية المهندسين الالمانيين » وعدد أعضائها ١٢٫٠٠٠ مهندس . و « جمعية الكهربائيين الفنيين » وتتألف من ٣٫٠٠٠ عضو تقريبا . و « جمعية الفنيين فى الملاحة » وفيها بالمثل ٣٫٠٠٠ عضو تقريبا . و « جمعية الفنيين لمجارى المياه والغاز » وتشتمل على ٨٫٠٠٠ عضو و « الجمعية الالمانية للانشاءات الميكانيكية وللسكك الحديدية » وعددها ٦٫٠٠٠ عضو . و « جمعية الفنيين الألمانيين » وتشتمل على ٢٠٫٠٠٠ عضو . و « الجمعية الالمانية للمسابك والمناجم » يضاف الى ذلك غرف الزراعة والجمعيات الزراعية الخ.

ولا نزاع فى أن بين هذه الجمعيات رجالا ذوى خبرة وقدرة على فحص أى عمل صناعى معين فحصاً فنياً وافياً . ومع هذا فان الاختيار من بين هؤلاء الرجال صعب لأنه يقتضى البحث عن خبير يجمع بين القيمة الفنية والخبرة التجارية . فان العمل يقضى بأن تجتمع هاتان الميزتان فى شخص واحد حتى لو قامت شركة من الخبراء فى الأعمال الحسابية بفحص العمل الصناعى من الوجهة التجارية . ومن المحقق قلة هؤلاء الأشخاص الذين يجمع الواحد منهم فى نفسه هاتين الميزتين . وهذه الصعوبة نفسها لا زالت تلاقيها بنوك الرهن العقارى عند بحثها فى جهة معينة عن مهندس معمارى أو مقاول تجتمع فى شخصه الصفات اللازمة للقيام بالمهمة التى تكلفه بها . يضاف الى هذا أنه بجوار الخبرة الفنية والخبرة التجارية ينبغى أن تتوافر فى الخبير الفنى الصفات الأخلاقية والقدرة على مزاولة أعمال المهنة حتى يتمتع بثقة البنك الذى يتصل به .

وهذا الخبير الفنى لا ينبغى أن يقصر جهده على فحص العمل الصناعى كما هو معروض تحت فحصه . بل يجب عليه أيضاً أن يعتمد على علاقاته ليحصل بطريقة

غير محسوسة على معلومات عن المنافسين لهذا العمل الصناعى . فقد ادهشتنى فى كثير من الأحيان قدرة المنافسين على معرفة أحوال المشتغلين بصناعة مماثلة لصناعاتهم . وكم حصلت على معلومات سرية عن عمل صناعى معين من المنافسين لأربابه . واستقيت المعلومات من مجاميع فيش منظمة عن البيوت المنافسة رأيت من تفاصيلها المدهشة ما يتجاوز كل تقدير .

وهيئة الخبراء ، التى يعتمد عليها معهد التسليف الصناعى الجديد ، ينبغى أن يكون أفرادها أقوياء فى ثقافتهم ، وأقوياء فى المهن التى ينتسبون اليها . وذلك لأن هذا المعهد يجب أن يدار بكيفية من الاتقان نادرة الوجود . ويجب أن يلاحظ بجوار هذا أن المسائل التى تفحصها هذه الهيئة محدودة العدد بالقياس مثلا الى مواضيع الخبرة التى تقوم بها البنوك العقارية فان كل موضوع منها عبارة عن عقار أرض زراعية أو دار . بخلاف الخبرة الفنية الصناعية فانها تستدعى تحقيقا أوسع نطاقا وأكثر اشتمالا على مسائل متنوعة تدرس بتعمق شديد .

ومع هذا فنحن لا نستطيع أن نخفى أن نفقات المعاينة فى صناعة من الصناعات تزيد عن نفقات الخبرة لمعاينة عقار من العقارات . ولكن التجربة قد دلت على أن الصناعيين الذين يبحثون عن قرض يوافقون بارتياح على تحمل نفقات المعاينة . وأحيانا ما يعرضون استعدادهم من تلقاء أنفسهم لتحملها .

واذا فحصت صناعة من الصناعات بهذه الكيفية التى وضحناها وجاء وقت اعتماد السلفة الصناعية وجب أن تؤخذ فى ذلك نفس الضمانات الجارية فى التسليف التجارى ، وفى الرهن العقارى ، وان تؤخذ فى بعض الأحيان ضمانات أقوى مما تقدم . نعم انه من الجائز أن تقع بعد ذلك أخطاء محتملة الوقوع ولكن مثل هذه الأخطاء تقع أيضاً فى أحوال التسليف التجارى والتسليف العقارى . وهى ان وقعت

فى التسليف الصناعى فمن الممكن اصلاحها مادام العمل سائراً وفق نظام قائم على مبادىء صحيحة مقررة أحسن تقرير .

ومن أجل اتقاء هذه الاخطاء المحتملة الوقوع اقتضت الحال الى ضرورة وجود عناصر من الضمانات تضم الى سواها. ولا بد أن نذكر هنا أن كثيراً من الشخصيات الكبيرة تتقدم لضمان سلفة صناعية مطلوبة لعمل صناعى فردى أو لعمل صناعى تقوم به شركة مساهمة . وأحياناً مايكون رأس مال الشركة الممثل فى اسهمها فى أيدى أعضاء مجلس ادارتها فيتقدمون جميعاً بصفتهم الشخصية لضمان السلفة المطلوبة لعمل الشركة الصناعى ومع هذا فان هذا النوع من الضمان لايمكن الا أن يكون وقتيا . ولهذا فان طريقة دفع الدين بأقساط سنوية مرتفعة لها أهميتها من هذه الوجهة.

وفى بعض الأحوال التى أعرفها قدم بعض الافراد تأمينات على الحياة لتكون مبالغها المستحقة فى حالة الوفاة ضمانا آخر من ضمانات التسليف الصناعى .

ومما يصح أن يوصى به أن يشتمل عقد السلفة الصناعية على التعهد باجراء فحص دورى للحالة التجارية والفنية للعمل الصناعى الذى منحت بسببه هذه السلفة .

وبالجملة فان نيتنا فى هذا البحث هى أن نثبت أن التسليف الصناعى لم يساير التطور الصناعى . وأن نثبت بعد ذلك أن هناك محلا واضحا للتفرقة بين التسليف لاجل قصير . والتسليف لاجل طويل . وان نثبت أن أزمة التسليف التى نسعى لتجاوزها (سنة ١٩٠٨) كان من المستطاع تخفيف وطأتها لو أن المحتاجين الى القروض الصناعية اتجهوا مباشرة لحملة رؤوس الاموال بدلا من اتجاههم بسوء تدبيرهم الى الماليين. وأن نثبت فى النهاية أن انشاء معهد مركزى للتسليف الصناعى لاجل طويل يكون حسنة من الحسنات يعود أثرها النافع على الصناعة وعلى البنوك . وان هذه الحسنة تكون عظيمة بقدر ما يكون المعهد حسن الادارة . فان الصفة الجدية فى الاعمال ليست فضيلة من الفضائل ولكنها فقط عمل من أعمال الذكاء. وليس الغرض هو

المبالغة فى تقديم رؤوس اموال جديدة للصناعات ولكن الغرض هو أن يقدم لها الاعتماد المالى الذى تستحقه والذى يتفق وحاجاتها . وان ينظم التسليف الصناعى بتحسين طرقه الفنية حتى يسد نقص هام فى تكوين الاعتماد المالى الخاص فى مجموعه العام . اهـ — كلام الدكتور هخت .

٣ — الصناديق التعاونية والتسليف الصناعى

وتوجد بجوار البنوك العادية فى المانيا صناديق تعاونية على نظام رافيزين . يستعين بها صغار رجال الصناعة على اقتراض ما يفتقرون اليه من مال . وهى تعد بالآلاف وبحسب مجموع رأس مالها بالمليارات . وهى موضعية ولو انها مرتبطة بصناديق مركزية . وهى قائمة على فكرة التعاون بين المشتركين فى كل صندوق من هذه الصناديق . وسعر الفائدة فيها أقل من سعر الفائدة المتداولة . ومما يلاحظ ان الدولة الالمانية لم تتدخل مطلقا فى ادارة هذه الشركات . بل تركتها تنشأ وتقوى من نفسها حتى بلغت ما بلغت من قوة . ونجاحها فى المانيا يرجع الى ملكة التنظيم والى تعدد الاوساط الجغرافية الالمانية التى تصلح فيها أمثال هذه الانظمة .

وعلى مثال هذه الصناديق قام المالى الايطالى الكبير « لويجى لوتساتو » بالدعوة لانشاء صناديق تعاونية فى ايطاليا ربطها ببنوك شعبية نجحت هى بالمثل نجاحا عظيما فى ايطاليا وعاونت كثيرا فى التسليف الصناعى لصغار الصناع .

الفصل الحادى عشر

تشجيع الصناعات فى انجلترا

لو تتبعنا تاريخ انجلترا الصناعى فى جميع أدواره لوجدنا فيه أمثلة شتى من جهود الامة والدولة فى تشجيع الصناعات الاهلية . على اننا نكتفى بالحاضر عن الغابر ، ونستعرض هنا شيئا من مظاهر التشجيع للصناعات الاهلية ، سواء من جانب الامة أو من جانب الدولة

١ — البنوك الانجليزية وانشاء الصناعات الاهلية

من السائد المعروف ان البنوك الانجليزية متخصصة فى أعمالها وانها لاتخرج عن المحيط الذى رسمته لنفسها . فمنها بنوك الودائع وبنوك التجارة الخارجية وبنوك المستعمرات وبنوك صناديق التوفير وغير ذلك من الانواع . وهى كلها تعمل فى الدائرة الخاصة بها دون الخروج عن محيط هذه الدائرة . وبنوك الودائع بالذات ، وهى أهم هذه الانواع من جميع الوجوه ، لاتميل على الاقل فى الظاهر الى الاشتراك مباشرة فى الاعمال الصناعية . أو أنه ليس من تقاليدها الاشتراك فى هذه الاعمال لسبب جوهرى هام وهو أن الودائع تحت الطلب ينبغى عدم تشغيلها الا لمدة قصيرة الأجل يتيسر فى نهايتها الحصول على المال وجعله على الدوام جاهزاً تحت الطلب . والاعمال الصناعية تستدعى تركيز الاموال فيها بحيث يتعذر استردادها جاهزة الا بعد مضى مدة طويلة من الزمن .

ومن رأى ارباب البنوك الانجليزية ، ظاهرا ، انه اذا وجد جماعة من جماعات الاعمال الصناعية يحتاجون الى مال يستخدم فى انشاءات صناعية ويبقى فيها بالتالى الى أجل طويل وجب عليهم أن يتجهوا الى أرباب الاموال مباشرة بطلب اشتراكهم

فى هذه الاعمال . ولكنهم فى الحقيقة قد اضطرتهم المنافسة ، وضرورة النهوض بالصناعات الاهلية، الى تمويل هذه الصناعات بالتأمين على تغطية اكتتاباتها المعروضة فى صورة أسهم أو سندات أو باقراضها المال اللازم لها فى صورة أوراق تجارية متجددة

وأرباب الاموال فى انجلترا القادرون على الاشتراك فى رؤوس أموال الشركات، والراغبون بالذات فى الاشتراك فى رؤوس أموال الشركات الصناعية ، يعدون بمئات الآلاف بل وبالملايين . وهذا الميل الى الاشتراك المباشر فى الشركات الصناعية ناشىء عن غريزة الأمة الانجليزية نفسها باعتبارها قبل كل شىء أمة صناعية ، وناشىء عن توقع أرباح من الأعمال الصناعية أوفر من الأرباح العادية فى الأعمال الأخرى ، وناشىء فى آخر الأمر عن احساس جديد متولد بعد الحرب فى نفوس الرأى العام البريطانى وهو أن الصناعة البريطانية فى حاجة الى التجديد ، وهذا التجديد يستلزم الكثير من رؤوس الاموال . حتى أن انجلترا بقيت بضع سنين بعد الحرب تمنع تصدير الأموال الانجليزية للقروض الخارجية حرصا على استخدامها فى الحاجات الداخلية ومنها التجديدات الصناعية . والصحافة الانجليزية أكبر وسيلة للأعلان عن حاجات الصناعة الى الاموال . والصحف المهتمة بالشئون المالية ، كالتيمس المالية ، مملوءة بانباء الاكتتابات فى أسهم وسندات الشركات الصناعية . فهى لا تخلو يوما من الايام من عرض اكتتابات فى أسهم أو سندات شركات أو من نبأ عن انتهاء هذه الاكتتابات . وليس من شك فى أن قدرة الامة الانجليزية على الاكتتاب فى هذه الأسهم والسندات قد بلغت حدا كبيرا تنمّ عنه أهمية المبالغ المعروضة للاكتتاب وليس من شك فى أن الجمهور يقبل على اقتناء الأسهم والسندات الصناعية اقبالا تتغطى معه ، فى كثير من الاحيان ، المبالغ المعروضة للاكتتاب .

وانا لنضرب مثلا عما هو معروض من مبالغ مطلوبة للشركات الصناعية بيومين نختارهما صدفة أحدهما فى سنة ١٩٢٥ والثانى فى سنة ١٩٢٩

ففى ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٥ كان مقدار المطروح من أسهم وسندات الشركات الصناعية ٦ر٣٨٥ر٠٠٠ ج . ك وكان يخص شركة النشادر والنيترات — Synthetic Ammonia and Nitrate Ltd مبلغ ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ ج . ك سندات صناعية مضمونة فى رأس مالها وفائدتها من الدولة الانجليزية بناء على السلطة المخولة لها « بقانون تسهيلات التجارة » وهى شركة تزاول — كما يدل عليها اسمها — صناعة النشادر والنيترات ومستخرجاتهما بتثبيت الازوت من الهواء . وكان لها وقت اصدار هذه السندات مصانع تنتج ثلاثين طنا من النشادر فى اليوم فارادت أن تزيد قوة انتاجها الى ٢٠٠ طن فى اليوم يتولد منها ٢٧٠ر٠٠٠ طن فى العام من سلفات النشادر فاحتاجت الى مليونى جنيه للوصول الى هذه الغاية . أما السبب فى ضمان الحكومة الانجليزية لهذه السندات فهو ان انجلترا تستورد من الخارج وخصوصا من المانيا معظم ما تحتاج اليه من نشادر ونيترات فرأت الدولة أن تشجع هذه الشركة، لا لتنافس الصناعة الألمانية فى الخارج ، بل لتسد حاجات البلاد أو بعض حاجاتها فى الداخل .

ثم شركة صناعية أخرى هى شركة اتحاد مستودعات التبريد Union Cold Storage

كان معروضا لها عن طريق الاكتتاب العام يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٥ بالمثل سندات صناعية بمقدار ٣ر٢٠٠ر٠٠٠ ج . ك بفائده ثابتة قدرها ستة فى المائة حتى يبلغ مقدار هذا النوع من السندات ٨ر٠٠٠ر٠٠٠ ج . ك ليكون مجموع رأس مالها من أسهم وسندات ١٢ر٠٠٠ر٠٠٠ ج . ك — والغرض من اصدار هذه السندات هى تسوية قروض اقترضتها الشركة لآجال قصيرة بسبب ازدياد منشآتها وخصوصا عدد مستودعات التبريد فى مختلف المدن الانجليزية وبسبب احتياجها الى رأس مال دائر . ويتراوح متوسط أرباحها بين ١ر٠٠٠ر٠٠٠ و ١ر٢٠٠ر٠٠٠ ج . ك فى العام .

ثم شركات أخرى فى اليوم نفسه باسهم أو سندات يقل مقدار ما يخص كل شركة منها عن نصف مليون جنيه .

وفى يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ كان مقدار المطروح من المبالغ المراد الاكتتاب فيها للشركات الصناعية ٤٫٤٥٦٫٠٠٠ ج.ك. منها ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ ج . ك لشركة ديبنهامس فى لندن Debenhams وهى شركة تعمل فى صناعة نسج الأصواف والاتجار بها . وهذه السندات مضمونة برهن عقارى فى الدرجة الاولى على جميع ممتلكات الشركة. ثم شركات أخرى طرحت مبالغ أخرى للاكتتاب العام فى أسهمها لصناعة المحركات الكهربائية وصناعة قطع التغيير للسيارات

فهذه الأمثلة المأخوذة عن يومين بالصدفة من عامين متقاربين ترينا الطريقة المتبعة فى انجلترا فى الوقت الحاضر . وهى أن أرباب الصناعات عند احتياجهم الى المال يتجهون رأسا الى طلبه عن طريق الاكتتاب العام من أرباب الأموال . والجارى هو أن الاكتتابات تدفع بواسطة بنك من البنوك .

على أننا نخطىء التقدير حقا اذا نحن تصورنا أن مهمة البنوك الانجليزية حيال الصناعات واقفة عند مجرد تلقى الاكتتابات التى تدفع بواسطتها . فان الواقع هو أن ظاهر البنوك الانجليزية أنها لا تشترك فى أعمال صناعية ولا تجارية . والحقيقة أنها تشترك فى هذه الأعمال . كما تدل على ذلك حساباتها الختامية . فانها وان لم تنص بالصراحة فى هذه الحسابات على أنها تستخدم شيئاً من أموالها فى الاستثمارات الصناعية الا أن من أبوابها العامة ماهو مذكور بصفة مبهمة تدخل فيها الاستثمارات الصناعية . وقد لوحظت هذه الظاهرة منذ عشرين عاما قبل الحرب . ثم لوحظت بكيفية واضحة بعد الحرب تحت ضغط احتياجات الصناعات الى الأموال . حتى ان بعض مديرى بنوك الودائع الخمسة الكبيرة المشهورة Big Five لم يتأخروا عن تقرير هذا التطور الجديد فى أساليب البنوك الانجليزية .

وعلى هذا يكون الفرق بين البنوك الانجليزية والبنوك الالمانية هى أن هذه الاخيرة تهتم بدراسة العمل الصناعى، وتساعد على انشائه، وتطرح بنفسها أسهمه للاكتتاب وتشترك فى هذه الاسهم وتراقب العمل بعد انشائه، وتمده بالمال، وتصدر له السندات الصناعية، وتشترك فيها وبالجملة تتصل اتصالا مباشراً بالعمل الصناعى منذ انشائه الى أن يتم تكوينه غاية التمام. أما البنوك الانجليزية فهى وان لم تهتم بالشركات الصناعية من حيث دراستها، والمعاونة على تأسيسها، والاتصال بادارتها، الا أنها مع هذا تحت تأثير الحوادث تضطر الى الاشتراك فى الاسهم والسندات الصناعية تدمجها داخل باب عام من أبواب موجوداتها فى الاوراق المالية. بل يصح أن يقال ان البنوك الالمانية بعد الحرب، وعلى أثر اضطراب عملتها مدة تزيد عن ستة أعوام، اضطرت الى أن تخفف من طريقتها العامة بالاشتراك الصميم فى الاعمال الصناعية. وبدأ يوجد فيها ميول الى التخصص فى الأعمال. وان البنوك الانجليزية بدأت بالمثل، تخفف من حدة نظريتها بالابتعاد كلياً عن الأعمال الصناعية وشرعت، ولا سيما بعد الحرب، تساهم فى الشركات الصناعية وتقرضها لآجال طويلة بقبولها فى محفظة أوراقها المالية أسهماً وسندات صناعية تتزايد قيمتها عاما بعد عام.

٢ — التسليف للصادرات الانجليزية

اذا كان الغرض من التسليف الصناعى هو تقديم المال اللازم للصناعات حتى تستطيع أن تعيش وتنتج المصنوعات فى أحسن حال فان الغرض من التسليف للصادرات هو مساعدة المصنوعات الأهلية للتصريف خارج البلاد.

وانجلترا — باعتبارها بلداً صناعياً تنقصه المواد الغذائية والمواد الاولية اللازمة للصناعات — فى أشد حاجة الى التصدير حتى تكون مصنوعاته ثمناً لما يستورد من

غذاء ومواد أولية . وميزان التجارة ، وان لم ينم عن الثروة الحقيقية ، الا انه عنصر مهم من عناصر تقدير هذه الثروة

ولما كانت انجلترا قد شغلت مصانعها زمن الحرب فى صنع الاسلحة والذخائر لها ولحلفائها فقد ضعفت حركة صادراتها فى المصنوعات السلمية ، وحل محلها فيها كثير من الدول المنافسة . حتى اذا وضعت الحرب أوزارها رأت الحكومة الانجليزية أن لا بد لها من استعادة مركزها فى الصادرات الخارجية الى ما كانت عليه قبل الحرب

فى ١٨ أغسطس سنة ١٩١٩ صرح المستر لويد جورج رئيس الوزارة الانجليزية ان الحكومة قررت أن تخصص من أموالها مبلغ ٢٦ مليون جنيه انجليزى لمساعدة تجارة الصادرات مع بعض البلدان التى تشكو من اختلال سعر عملتها . وهذه البلاد واقعة فى أوروبا الشرقية وهى رومانيا وفنلندا وبولونيا وتشيكوسلافوكيا ويوغوسلافيا والروسيا الجنوبية . وان الغرض من هذا المبلغ هو فتح اعتمادات طويلة الأجل لمدة سنة أو سنتين أو ثلاث سنين والتأمين على أخطار التصدير

وفى سبتمبر سنة ١٩١٩ انشأت الحكومة ادارة للقيام بعمليات التسليف للصادرات الى هذه البلاد Export Credit Department وبعد مضى سنة من انشاء هذه الادارة اتضح ان طلبات الاعتماد لم تزد عن ٤٥٠,٠٠٠ ج . ك واعلن ارباب الصناعة نقص هذا النظام ، وعللوا هذا النقص باسباب منها ان الحكومة تقرض بمقدار مبلغ معين من قيمة البضاعة المصدرة وان الباقى الذى لا تقرض عليه الحكومة اذا اراد صاحب البضاعة أن يقترض عليه من البنوك وجد صعوبة فى الاقتراض لان البنوك تفضل الاقراض لمدة قصيرة بدلا من

الاقراض لمدة طويلة . هذا فضلا عن ان المصدّرين لا يرغبون فى كشف اسرار عملياتهم باظهار ما يربحون منها وما يخسرون .

أمام شكاوى أرباب الصناعة ، وأمام أزمة العاطلين عن الاعمال التى استمرت تتزايد فى حدتها ، رأت وزارة التجارة بالاتفاق مع وزارة المالية فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ أن تزيد مقدار القروض وان ترجع الحكومة على المصدر فقط بمقدار عشرين فى المائة من قيمة هذه القروض فى حالة توقف الشارى عن الوفاء بتعهداته أى بدفع ثمن البضاعة المصدرة

ثم ظهر أيضاً أن طريقة العمل غير كافية لتنشيط الصادرات فتقرر فى سنة ١٩٢١ جعل الانتفاع بمبلغ ٢٦ مليون جنيه غير قاصر على البلاد آنفة الذكر بل شاملا بلاداً أخرى منها المستعمرات المستقلة ثم فيما بعد ايطاليا والبرتغال . وجعل الدولة لا تقرض المال للمصدرين بل تضمن لهم فى حدود الستة والعشرين مليونا ٨٥ ٪ من ثمن البضاعة بحسب فاتورتهم لا بحسب تكاليف الانتاج كما كانت الحال قبل ذلك . وطبعا ان الدولة لا تقوم بهذا الضمان الا بعد فحص كل حالة على حدتها .

وصرحت الحكومة فوق هذا بأنها مستعدة للاتفاق مع البنوك أو جماعات البنوك المعتمدة على أن تحتمل خزانة الدولة لغاية ٧٠ ٪ من أية خسارة تصيب هذه البنوك أو جماعاتها بسبب عمليات التسليف التى تعقدها لتسهيل الصادرات الانجليزية .

وما كادت الحكومة تشرع فى تنفيذ هذا النظام ، فى يونيو سنة ١٩٢١ حتى أعلنت بعد أربعة أشهر بوجوب تعديل النظام من جديد على قواعد مبنية على روح الرغبة المتزايدة من جانب الدولة فى تعضيد الصناعات الاهلية بتشجيع تصدير مصنوعاتها . فقد خطب المستر لويد جورج رئيس الوزارة فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢١ خطبة تكلم فيها عن أزمة العمال العاطلين وعن التدابير التى تتخذها الحكومة

لمعالجتها ووضّح من بين هـذه التدابير نظام ضمان الدولة لقيمة الصادرات ووضح وجوب تعديله بالكيفية الآتية : —

(١) — زيادة النسبة فى ضمان الدولة بجعلها ١٠٠ ٪ بدلا من ٨٥ ٪ من سعر البيع. بمعنى ان البنك الذى يقرض صاحب البضاعة المصدرة أى قرض بضمان هـذه البضاعة لايحتمل منها اية خسارة قد تترتب على عمليته ولـكن الدولة تحفظ لنفسها حق الرجوع ضد المصدر بما مقداره ٥٧ ٪ من الخسارة .

(٢) — كان الواجب حتى الآن على المصدرين أن يحصلوا من وزارة التجارة على تصريح خاص فـكانوا لا يستطيعون فى الغالب ان يتموا صفقات البيع فى الحال لانهم كانوا يخشون أن لا يحصلوا على الضمان الرسمى لهذه العمليات ولـكنه منذ الآن لم يعد هذا التصريح ضروريا لانه قد تألفت فى وزارة التجارة لجنة تقدر، لـكل مصدّر، الاعتماد اللازم لضمان تصديراته. وهو يجرى أعماله فى حدود الاعتماد المذكور دون حاجة الى تصريح سابق

(٣)ـ مدة الضمان خمسة أعوام وقد تـكون فى بعض الاحوال ستة أعوام .

(٤)ـ ضمان عمليات التصدير لا تشمل فقط البلاد السابق تحديدها بل تشمل أيضا بلادا أخرى ولا سيما جميع بلاد الامبراطورية البريطانية

ومنذ هذا التصريح الى شهر يونيو سنة ١٩٢٦ زادت قيمة السلف أو الضمانات للصادرات بواسطة وزارة التجارة الانجليزية من ٣٫٣٥٣٫٠٠٠ ج ك الى نحو ٦٫٠٠٠٫٠٠٠ ج ك أى انه كان لا يزال باقيا نحو ٢٠ مليون جنيه من مبلغ الـ ٢٦ مليونا المخصص لهذه الغاية من الخزانة العمومية بمقتضى قانون التسليف للصادرات

وفى يوليو سنة ١٩٢٦ ادخلت الحـكومة الانجليزية تعديلا جوهريا فى هـذا النظام . وذلك بان نظمت العملية لا على قاعدة ضمان الدولة بل أيضا على قاعدة جديدة وهي التأمين ضد أخطار التصدير . وتغير اسم الادارة الملحقة بوزارة التجارة باسم

(ادارة التسليف والضمانات للصادرات) Export Credit Guarantee Department

وتلخص فكرة الحكومة الانجليزية فى اعتبار مبلغ العشرين مليونا من الجنيهات الباقية صندوقا للتأمين على السلف المترتبة على التصدير . وليس معنى هذا هو أن التأمين على أخطار التسليف لم يكن معروفاً من قبل فان شركات التأمين تؤمن على القروض بمقدار ٣٠ مليون جنيه فى السنة ولكن الحكومة الانجليزية رأت أن توجه انظار هذه الشركات الى أهمية التأمين فى هذه الناحية . وطريقة العمل بهذا النظام الجديد تلخص فى أن « ادارة التسليف والضمانات للصادرات » تضمن أن تدفع فى مواعيدها الحوالات التجارية التى تعهد بها المشترون من وراء البحار بدفع ثمن ما اشتروا من بضائع مصنوعة فى انجلترا بالعملة الانجليزية وتمنح الضمانات بعد الفحص للسلف قصيرة أو طويلة الاجل . وهى على ثلاثة أنواع :

(١) — ضمانات بالتأمين على الديون المطلوبة من الشارى لصالح المصدر دون الرجوع على هذا الاخير لمطالبته باى مبلغ فى حالة تقصير المدين عن الدفع . وهذا النوع من التأمين لا يصح أن يتجاوز ثلاثة أرباع قيمة الدين الذى تعهد به الشارى حيال البائع المصدر

(ب) — فتح اعتمادات ماليـة فى صالح المصدرين الذين يطلبون ذلك تحت مسئوليتهم التامة تؤدى بالتالى الى الرجوع عليهم فى حالة تقصير المدين عن الدفع . وفى هذه الحالة يكون الاعتماد المفتوح مساويا للاعتماد الذى أقره البائع المصدر فى صالح الشارى

(ج) — والنوع الثالث من الضمانات يقع بين النوعين السابقين . بمعنى أنها تمنح بشرط الرجوع أو عدم الرجوع على المصدر المنتفع بهذه الضمانات بنسبة مئوية من مقدار الدين فى ذمة الشارى . ولا تمنح الضمانات فى حالة عـدم الرجوع على

المصدر الا بمقدار ٧٥ ٪ من قيمة الدين . فان أراد المصدر أن تزيد هذه النسبة وجب عليه أن يودع تأميناً على هذه الزيادة .

وطبعاً ان « ادارة التسليف والضمانات للصادرات » لا تتعهد حيال المصدر بدفع الدين الذى تعهد به الشارى الا مقابل ايداع سنده المأخوذ عليه .

وقد تحدد للعمل بهذه الطريقة الجديدة مدة من الزمن تزيد عن ثلاثة أعوام اذ أن العمل بها ينتهى فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩ حيث يعاد النظر من جديد فيما أدت اليه من نتائج

٣ — حماية الصناعات الاهلية

اختلف الانجليز قديماً فى موضوع هام من مواضيع سياستهم الداخلية وهو هل تفتح أبواب الثغور الانجليزية للواردات الاجنبية تدخل منها حرة ولا يفرض عليها شىء من الرسوم الجمركية اللهم الا القليل لإيرادات الدولة أو لمقابلة المثل بالمثل أى فرض رسوم على واردات دولة أجنبية مثل الرسوم التى تفرضها هذه الدولة على الواردات الانجليزية . أم تبقى هذه الابواب مفتوحة على شرط أن تفرض على الواردات الاجنبية رسوم عالية يقصد بها تعطيل دخولها لحماية الصناعات الأهلية وتشجيع استهلاك مصنوعاتها فى الداخل ؟ وتاريخ انجلترا الحديث كله حافل بحوادث هذا النزاع الخطير

والانجليز قوم عمليون غير نظريين . فهم لا يتقيدون عادة بنظرية من النظريات أو تقليد من التقاليد خصوصا فى سياستهم الداخلية . لهذا فانهم لا يتأخرون عن العدول عن طريقة من هاتين الطريقتين الى الأخرى متى تبين لهم وجه المصلحة القومية العاجلة من اتباع طريقة دون أخرى . وأغلب ما يكون هذا العدول تحت تأثير الحوادث والأزمات الكبرى .

وقد وجدت انجلترا نفسها عقب الحرب العامة الأخيرة أمام أزمة اقتصادية خطيرة هى وجود مليون ونصف مليون من العمال عاطلين عن الأعمال . وهم جيش عرمرم اذا جاع كان خطراً اجتماعياً على البلاد . واذا أطعمته استمر عبء الضرائب ثقيلا وحمل المعيشة غاليا . فاتفقت البلاد على اطعامه بتخويل كل عاطل عن عمل تعويضاً مالياً يقوم بأود حياته . وهـذا التعويض يعتبره الكثير من الاقتصاديين واسطة لتشجيع العمال على الكسل . وهو على أى حال ضرورة لا مفر منها حتى يراجع نظام الانتاج ، ويصلح ما يشاهد فيه من خلل ، وتوجد الاعمال التى تجتذب اليها هذا العدد الهائل من العاطلين .

والبحث عن علاج مسألة العاطلين من طريق آخر غير طريق التعويض أو الاعانة هو أهم ماشغل أفكار السياسيين والاقتصاديين فى انجلترا منذ عشرة أعوام الى الآن.

وكانت الاحزاب السياسية الثلاثة من أهم الهيئات التى رسمت لنفسها برامج اقتصادية لعلاج هذه الحال. واذا نحن اهتممنا بهذه البرامج فانما نهتم بها من جهة كشف اتجاهها نحو الحرية أو الحماية

فبرنامج المحافظين الاقتصادى يرمى الى اتباع سياسة جمركية تقضى بفرض رسوم عالية على الواردات الأجنبية للتقليل من استيرادها بقدر الامكان ولتشجيع الصناعات الاهليـة والاكثار من انتاجها فى الداخل بما يسمح لها بتشغيل عمال أكثر مما لديهـا . وحتى لا ينزعج المستهلكون من زيادة الرسوم الجمركيـة على الواردات صرح زعماء المحافظين مرات عديدة ، خلال هذه الأعوام الأخيرة ، أن تحبيذهم لزيادة الرسوم الجمركية لا يتناول جميع الاصناف الواردة ولكنه يتناول فقط البعض منها لتحقيق الحماية الصناعية . وأنهم على أى حال لا يوصون بزيادة الرسوم الجمركيـة على الواردات الغـذائية من دقيق ولحم وزبد وجبن وبيض لأن انجلترا لا تستطيع أن تكفى نفسها من هذه الحاجات الغذائية .

وبرنامج حزب العمال الاقتصادى يتعارض مع برنامج المحافظين تمام المعارضة فهو يناصر حرية المبادلة التجارية، ويعارض فى زيادة الرسوم الجمركية، ولو كان القصد منها حماية الصناعات الاهلية، وهذا لان زعماء حزب العمال فى انجلترا وضعوا علاجا عنيفاً للأزمة الاقتصادية وهو أن تتحول السكك الحديدية من الشركات الى الدولة، وأن تتحول اليها أيضا جميع الصناعات التى تؤدى خدمة عامة للجمهور ، وأن تتحول الضرائب من ضرائب على الايراد الى ضرائب على الثروة ، وأن تستهلك الديون العمومية من الضرائب المفروضة على أصحاب الثروات التى تزيد قيمتها عن ٥٠٠٠ جنيه انكليزى

وبرنامج حزب الاحرار الاقتصادى يتفق وبرنامج حزب العمال فى ترك الباب مفتوحا للحرية التجارية وترك المنافسة تعمل عملها ولكنه لا يتفق وهذا البرنامج فى الضريبة على الثروة . ويقضى بتحبيذ الاعمال المثمرة والحض على كثرة انشائها والتوسع فى نظام التسليف والضمانات للصادرات الانجليزية

وقد نشأ من تفاعل هذه البرامج الثلاثة فى السنين الأخيرة ان فكرة تحويل الصناعات الى الدولة بقيت مكتوبة من غير تنفيذ فى برنامج العمال . بل وربما تكون قد فشلت فشلا عظيما فى اعتصاب عمال الفحم الذى كاد يشل حياة البلاد الاقتصادية فى وقت من الاوقات . ولكنه انتهى بتسكين الحال بين أصحاب المناجم والعمال بدون حاجة الى احداث تحويل فى نظام ملكيتها . وان نظام الضرائب على الايراد هو المعمول به بتراضى الجميع عمليا وان اختلفوا فى تقديره نظريا .

ثم نشأ عن تفاعل هذه البرامج سياسة واضحة للدولة الانجليزية . وهى انها ، تحت ضغط أزمة العاطلين من العمال ، وقلة الصادرات من المصنوعات الانجليزية بالنسبة لما كانت عليه قبل الحرب، تحولت عن مبدأ الحرية التجارية الذى كان معمولا به الى درجة كبيرة قبل الحرب ، الى مبدأ العلية بفرض رسوم جمركية عالية على

على بعض الواردات الاجنبية لحماية الصناعات الاهلية وجعل كشف الاصناف التى تفرض عليها الرسوم الجمركية المانعة قابلا للزيادة بمقتضى قانون صون الصناعات فصار وزير المالية فى كل عام يوضح فى الميزانية العمومية ، لمناسبة بيان ايرادات الجمارك ، مقدار الرسوم المنتظر فرضها على الواردات الاجنبية ، ويبين الاصناف التى تفرض عليها زيادة ما فى هذه الرسوم .

« وتنقسم الاصناف المفروض عليها رسم جمركى مانع الى ثلاثة أنواع : —

(الأول) ويشمل الاصناف التى ينطبق عليها النظام المعروف باسم ما كنا Mackenna Duties وهو يقضى بفرض رسوم جمركية جديدة على السيارات وملحقاتها ، والساعات صغيرها وكبيرها ، وعلى اشرطة الصور المتحركة المطبوع منها وغير المطبوع ، وعلى آلات الموسيقى ومختلف اجزائها . وقد أضيف الى هذه القائمة فى ميزانية ١٩٢٥ المنسوجات الحريرية على اختلاف انواعها من حرير أصلى إلى حرير صناعى وقدرت على جميع هذه الاصناف رسوم متساوية النسبة بمقدار ٣٣ ١/٣ ٪ من قيمتها الحقيقية .

وقدرت رسوم على الخيوط والمنسوجات الاخرى ولكنها رسوم نوعية أى مبنى حسابها على نوع كل صنف لا على أساس قيمته .

(الثانى) ويشمل بعض أصناف معينة هى زجاجات النظارات والعدسات ، والاوانى الزجاجية المستخدمة فى العلوم ، والآلات الدقيقة ، وادوات التلغراف اللاسلكى ومحركاتها ، وفحم المصابيح الكهربائية . وقدرت على جميع هذه الاصناف رسوم تبلغ ٣٣ ١/٣ ٪ من قيمتها الحقيقية وهى محدودة بمدة من الزمن يمكن امتدادها بقرار جديد من البرلمان . بخلاف اصناف النوع الاول فان رسومها ليست مقيدة بمدة معينة .

(الثالث) ويشمل الاصناف التى ينطبق عليها قانون صون الصناعات Safeguarding Act الصادر فى سنة ١٩٢١ . وهو قانون يرمى صراحة الى حماية الصناعات الانجليزية بفرض رسوم على الوارد من امثال منتجاتها بمقدار ٣٣ ⅓ ٪ من قيمتها الحقيقية لمدة تختلف باختلاف الاصناف وهى عادة خمسة اعوام . وقد يزيد مقدار الرسم عما هو مقرر . كما ان باب القانون مفتوح على مصراعيه لادخال اصناف جديدة تحت احكامه ».

وفى ميزانية سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ تعدلت الرسوم الجمركية بانقاصها فى بعض الاصناف وزيادتها فى أصناف أخرى . فهى تعدلت بالنقص فيما يتعلق بالرسوم المفروضة على السيارات الواردة متى ثبت أن استيراد هذه السيارات لمصلحة من المصالح العمومية أو لاستخدامها فى أشغال التجارة . والرسوم المفروضة على السكر الوارد إذ نقصت بمقدار بنس واحد عن الرطل عند البيع بالمفرق . ولكنها تعدلت بالزيادة تنفيذاً لقانون صون الصناعات فيما يتعلق بالرسوم المفروضة على الازرار المصنوعة فى الخارج بما يزيد إيرادات الدولة بمقدار ٢٠٠,٠٠٠ ج ك والرسوم المفروضة على الانبذة حيث جعل الرسم بمقدار ٥٠ ٪ من قيمة الجالون أى جعل الرسم شلناً وستة بنسات بدلا من شلن واحد عن الجالون الواحد . أى أن اتجاه آخر ميزانية من الميزانيات العشر الأخيرة للدولة الانجليزية قائم على مبدأ الحماية للصناعات الأهلية .

ويتضح مما تقدم أن انجلترا قد تحولت من خطة الحرية التجارية التى كانت عليها قبل الحرب الى التدرج فى اتباع خطة الحماية بعد الحرب بفرض الزياة فى الرسوم الجمركية تدريجاً على عدة أصناف . والتوسع فى الاصناف المفروضة عليها الرسوم المانعة مع استثناء الاصناف الغذائية الأساسية وما هذا التحول الا لضرورة حماية الصناعات الاهلية من منافسة الواردات الأجنبية

٤ — تشجيع الدولة المالى للصناعات الاهلية

اذا ضربنا صفحاً عن نظام التسليف والضمات للصادرات الذى خصصت له الحكومة الانجليزية ٢٦ مليونا من الجنيهات فاننا نجد بجوار هذا النظام أن هذه الحكومة قد أعانت الصناعات الاهلية بعد الحرب ـ ونحن نتكلم فقط عما بعد الحرب حتى لايطول بنا الكلام — إعانات مالية شتى جديرة بالتأمل والاعتبار .

فهى فى أزمة الاعتصاب العام فى سنة ١٩٢٥ تدخلت لتسوية النزاع بين عمال مناجم الفحم وأصحاب هذه المناجم . تدخلت فى وقت كاد الاعتصاب فيه يشل حياة البلاد الاقتصادية شلا . ولما لم تستطع أن توفق بين مطالب الطرفين اضطرت، لا الى نزع المناجم من أصحابها وتحويلها الى مناجم أهلية ملك للمجموع الى ملك للدولة كما كان ينصح بذلك زعماء العمال ويمنون أنفسهم بتحقيقه، بل الى حل وسط وهى أن تتحمل الخزانة العمومية مبلغاً من المال تقدمه بصفة إعانة سنوية لصناعة استخراج الفحم من المناجم . وقد بلغت هـذه الاعانة فى ميزانية ١٩٢٥ — ١٩٢٦ نحو ٢٤ مليون جنيه

على أن الدولة تدفع اعانات أخرى لعدة صناعات دون أن تكون فى هذا الموضع الاضطرارى الذى وقفته فى اعتصاب عمال مناجم الفحم . فهى تدفع قبل ذلك اعانة مالية لصناعة الجعة مثلا . وهى بمقتضى قانون تسهيلات التجارة Trad Facilities Act قد منحت القروض لعدة شركات صناعية ولآجال طويلة. فهى قد منحت من هذا الطريق مايحسب بعشرات الملايين لشركات كبرى للملاحة والسكك الحـديدية . من ذلك مايزيد عن ستة ملايين من الجنيهات لشركة السكة الحديدية السائرة تحت أرض لندن . وضمنت السندات لعدة شركات صناعيـة كما سبق أن رأينا ضمانها السندات الصادرة من شركات النشادر والنترات فى سنة ١٩٢٥ .

وقد ذهبت الدولة الانجليزية الى أبعد من هذا الحد فقررت فى ميزانية سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ أن ترفع جميع البلديات ٧٥ ٪ من الضرائب التى تفرضها على الصناعات المثمرة مقابل أن تدفعها الدولة من الخزانة العمومية للبلديات . وتتحمل الدولة من جراء هذا الانقاص نحو ٢٧ مليون جنيه فى هذا العام . وتنتفع الصناعة بمقابل هذا المبلغ فتصيب منه الصناعات الميكانيكية نحو مليونى جنيه والصناعات النسجية مليوناً ونصف مليون جنيه وصناعة الصوف ٧٥٠ ر٠٠٠ جنيه

وأخيراً أفادت أنباء انجلترا أن الحكومة الانجليزية تنوى أن تخصص مائة مليون جنيه بدون فائدة لمدة مائة سنة لزراعة الغابات واستغلالها صناعياً .

وان المصنوعات الانجليزية تفضل المصنوعات الاجنبية فى المناقصات العمومية ولو زادت عنها بمقدار ٢٠ ٪ من قيمتها

وبالجملة فان الصناعات فى انجلترا محل عناية الامة تشترك فى رؤوس أموالها ، وعناية البنوك ولو أنها لاتتظاهر بالاشتراك فى الأعمال الصناعية ، وعناية الدولة بخطة الحماية الجمركية وبالتسليف المباشر لآجال طويلة وبضمان السندات الصناعية وتقديم الاعانات المالية لبعض الصناعات الأهلية

الفصل الثانى عشر

التسليف الصناعى والبنوك الصناعية فى فرنسا

ان فرنسا فى اقتصادياتها القومية متوازنة التكوين . فهى دولة زراعية واسعة الانتاج فى الزراعة . ولكنها فى الوقت نفسه ذات صناعات متعددة ومتنوعة صغيرة وكبيرة تكونت بمرور الأجيال بدون انقطاع وبرزت فى منتهى دقتها الفنية فى عهد لويس الرابع عشر ، واستمرت محافظة فى صناعاتها الزخرفية على هذا التفوق حتى الآن . كما عرفت تتكيف لاحكام الاختراعات الحديثة التى امتاز بها القرن التاسع عشر على ما سبقه من القرون . فهى دولة صناعية بقدر ما هى دولة زراعية . والصناعة فيها تنشأ بقوة العادة وتقاليد الوسط فتلق دائما من يخصصون لها رؤوس المال يقيمون بها المصانع ويحيون الصناعات فى مختلف الاقاليم ومختلف الازمان . ويعتبرون استثمار الأموال فى الأعمال الصناعية أكثر مدعاة للربح الوافر من استثمارها فى الأعمال الزراعية .

لهذا فان انشاء الصناعات فى ذاتها لا يحتاج غالبا الى أية معونة من السلطات العمومية لتكوين رؤوس الأموال اللازمة لهذا الأنشاء . ولكن الصناعات بعد انشائها تشعر بالحاجة الى المال وتجد صعوبات فى الحصول عليه

١ — صعوبات التسليف الصناعى فى فرنسا

وتلخص أسباب هذه الصعوبات فيما يأتى : —

أولا — ان البنوك الفرنسية الكبرى تجمعت وتركزت فيها الودائع بكميات

هائلة . فأصبحت بنوك ودائع لا تميل الى التسليف لآجال طويلة ما لم يكن طالب السلفة من الشركات الصناعية الكبرى . ولا تميل الى التسليف الى آجال قصيرة ولا تخصم حوالات الصانع الا بضمان امضاءات يصعب على الصانع الصغير الحصول عليها ، أو بضمان أوراق مالية قد تزيد فى قيمتها عن مبالغ الحوالة المراد خصمها . واذا كان (بنك فرنسا) نفسه يخصم كثيرا من الحوالات صغيرة القيمة فليس هذا الخصم دليلا على انها من صغار التجار أو صغار الصناع فقد يكون مصدرها البيوت التجارية أو الشركات الصناعية الكبيرة .

ويقول الاستاذ رفاييل جورج ليفى المدرس بمدرسة المعلمين السياسية وعضو المجمع العلمى للعلوم الاخلاقية فى باريس دفاعا عن خطة بنوك الودائع أمثال الكريدى ليونيه ، والكنتوار ديسكونت ، والسوسيتيه جنرال ، حيال الصناعات أن أموال هذه البنوك مؤلفة من الودائع ، ومن رأس مال المساهمين ، ومن الاموال الاحتياطية وان واجبها أن تجعل الاموال « جاهزة » فى أى وقت يطلبها المودعون . ثم يستنتج من هذه المقدمات النتائج الآتية : — وهى

« ان الاموال المودعة فى البنوك لا يمكن تشغيلها الا لآجال قصيرة لعمليات الخصم والتسليف القابلة لرد النقود بأسرع وقت . أما رأس مال البنك واحتياطياته فيجوز تشغيلها فى عمليات تستدعى تثبيت المبالغ فيها مدة من الزمن . »

ويعارض المسيو هريو رئيس الوزارة الفرنسية السابق فى كتابه المعنون الانشاء (جزء ٢ ص ٦٢) تصور الاستاذ ليفى بانه قد كان من نتيجة هذه الخطة أن البنوك الفرنسية تطورت تطورا لا يطابق حاجات الصناعة .

ويعارض طريقة البنوك بالثناء على طريقة اتبعها فى اللورين بنكير شهير فيها هو مسيو « جان بوفيه » الذى جعل بعض البنوك الهامة فى اللورين تعمل لتحقيق ما نستطيع من حاجات الصناعة بروح من حب الصالح العام لا يتنافى وتحقيق أرباح

معقولة فى الاعمال . ثم قال فى الكتاب نفسه (ص ٧٦) « إننا مستعدون لنسيان أغلاط البنوك فى الماضى اذا هى عدلت عن أنانيتها التى لا تتفق والقليل من الذكاء، واذا هى قبلت أن تعمل على تحقيق برنامج عام خاضع لناموس التركيز العصرى فى الأعمال الصناعية، واذا هى ساعدتنا على سماع نداء اللورينى «جان بوفيه» القاضى بالتوفيق بين عبارتين متناقضتين فى كثير من الاحيان وهما الوطنية والمالية . اذ لا يفيدنا شيئاً أن نقاوم التقدم مقاومة غاشمة »

ثانيا — ان السبب الثانى فى صعوبات التسليف الصناعى هو أن الاموال المرتكزة فى البنوك بدلا ما تستخدم بالمقدار الواجب فى الأعمال الصناعية الداخلية تتسرب بطريق القروض الى الدول والشركات الاجنبية

ومن المأثور عن المسيو جرمان مؤسس بنك الكريدى ليونيه أن سأله أحد المساهمين لماذا لا يهتم بنك الكريدى ليونيه بالاعمال الصناعية داخل البلاد بدلا من تحويل رؤوس الاموال الفرنسية الى الخارج . فأجاب على ذلك بقوله « نحن لا ندخل فى هذا الطريق لعدة وجوه منها أن مديرى أى عمل من الاعمال ينبغى أن يكونوا رجالا اكفاء . ولسنا ندعى أن لدينا الآلاف من الرجال لادارة عمل من الأعمال ونحن نلقى صعوبات كثيرة لادارة عمل واحد ليس من السهل على الدوام حسن ادارته . وحتى يكون العمل حسناً ينبغى أن تكون ادارته على غاية التمام . والمديرون الاكفاء نادرون . واذا لقينا منهم عشر اللازم لنا فنعمت اللقى . ومن الخيال أن نتصور احتمال وجود هؤلاء الاكفاء لأدارة الأعمال »

ومع أن هذا القول مع شدته قد قيل منذ خمسين عاماً فقد بقى من التعليمات المقدسة يتناولها رجال البنوك من جيل الى جيل . وهذا لم يمنع الكثيرين من كبار الاقتصاديين والمصلحين أن يروا ضاراً بالبلاد عدم استثمار الكثير من رؤوس أموالهم فى الانتاج الداخلى وتحويله الى الاستثمار فى الخارج . من ذلك ما قاله بول كمبون

«أن فى فرنسا اكثر مايمكن من رؤوس الأموال الفائضة ولكنها لا تساعد الانتاج القومى فقد أصبحت فرنسا شيئاً فشيئاً بنكيرة أوروبا . وأصبحت أموال الفرنسيين بدلا من أن تنفع البلاد فى تقدم صناعاتها تتحول الى الخارج لتقدم صناعات المنافسين»

ثالثاً — إن السبب الثالث هو أن اصدار السندات الصناعية للسندات الأهلية قد ضاع فى أهميته وسط اندفاع البنوك لتصريف السندات الأخرى الخاصة بالديون العمومية التى يقبل عليها الجمهور الفرنسى اكثر مايقبل على سندات الصناعات الأهلية

ويعلل الاقتصاديون الفرنسيون هذه الظاهرة بأن للسندات الاجنبية تأثيراً خلاباً فى مخيلة المقتصد الفرنسى . وان العناية بتصريف السندات المتعلقة بالديون العمومية، فرنسية وأجنبية، وبأسهم وسندات الشركات الاجنبية الكبرى اكثر من العناية بتصريف السندات الصناعية الاهلية . لأن الربح الناتج من اصدارها أكبر من الربح الناتج عادة من اصدار السندات الصناعية

٢ — اشتراك البنوك الفرنسية فى الاعمال الصناعية

اذا كان (بنك فرنسا) هو بنك الاصدار، وكانت واجباته فى الاصدار الهيمنة العامة على الحالة الاقتصادية للبلاد، بما له من سلطة واسعة فى خصم الأوراق التجارية تعوقه عن الاشتراك مباشرة فى الأعمال الصناعية

واذا كانت (بنوك الودائع) لا تميل عادة الى مساعدة الصناعات بالتسليف الى آجال طويلة وتعتبر أعمالها محصورة فى دائرة تقضى عليها بالابتعاد عن الاشتراك فى الأعمال الصناعية

اذا كان ذلك كذلك فانه بجوار هـذا توجد فى فرنسا بنوك تدعى (بنوك الاعمال) تختلف وجهة نظرها وطبيعة أعمالها عن (بنوك الودائع) . فهى موجودة

للقيام مباشرة أو لمساعدة الاعمال سواء أكانت هـذه الاعمال صناعية أم مالية أم تجارية . وهى بالتالى تفحص العمل المراد انشاؤه فاذا تحقق لها نفعه عمدت الى ايجاده وعضدته بالمال حتى ينتج ، ومتى أنتج أذاعت أسهمه فى الجمهور اما مباشرة واما بواسطة (بنوك الودائع) .

وأهم (بنوك الاعمال) الفرنسية ما يأتى : —

اولا — بنك باريس والبلاد الواطئة .

تأسس في سنة ١٨٧٢ واهتم بايجاد عدة شركات صناعية وتجارية ومالية لا تقل عن الف شركة فى الوقت الحاضر . وهو من أقدر البنوك فى إصدار وتوزيع سندات الديون العمومية وسندات الشركات الصناعية وغيرها. وله طريقة فى تكوين الجماعات لتوزيع هذه السندات حتى كان قبل الحرب بنك كثير من الحكومات الاجنبية فى توزيع سندات ديونها العمومية وبيعها فى بورصة الاوراق المالية . ولا زال يقوم بهذا الدور بعد الحرب ولو أن مركز الاقتراض الدولى قد تحول من باريس الى نيويورك . وهو لا يزال أهم بنك فرنسى لتصريف السندات الاهلية سواء للديون العمومية أو للاعمال الصناعية والتجارية والمالية .

ويقوم هـذا البنك وغيره من بنوك الاعمال بشىء من عمليات بنوك الودائع غير أن قيامه بهذه الاعمـال يكون بصفة موقتة ملحقة بأعمـاله الاصلية . وأخصها عملية الاصدار .

وقد استطاع (بنك باريس والبلاد الواطئة) أن يعيش حتى الآن ٥٦ سـنة وهو ثابت الاركان . حتى ان الازمات الاقتصادية والمالية العامة لم تهز أركانه . وقد شوهد ان هذه الازمات يتبعها دائما سنتان من أشد السنين ضيقا . وان بنوك الاعمال عادة تجتاز هاتين السنتين بصعوبة اكثر ممـا تجتازها بنوك الودائع . ولهذا فانه اذا كانت الحيطة فى تكوين الاحتياطى واجبة فى بنوك الودائع فهى أوجب ماتكون

فى بنوك الاعمال . وقد اجتاز (بنك باريس والبلاد الواطئة) بسهولة جميع الازمات العمومية التى مرت بالبلاد وذلك بفضل ادارته الحازمة وخطته الحكيمة فى تكوين اوسع ما يستطيع من احتياطيات فى أوقات الرخاء تنفع أشد النفع فى أوقات الشدة.

اما أرباحه بالقياس الى ارباح بنوك الودائع كبنك الكريدى ليونيه فقد تكون فى الحقيقة اعظم شأنا. غير أن المقارنة بين أرباح هذين البنكين تدل على ان (بنك الكريدى ليونيه) يوزع ارباحا قليلة متقاربة المقدار . اما (بنك باريس والبلاد الواطئة) فيوزع ارباحا متفاوتة المقادير بين عام وآخر . وهذا التفاوت فى المقدار بين سنة واخرى هو الذى يميزها عن بنوك الودائع. وهو نفسه الذى يسوغ لادارته تخصيص جزء كبير من ارباح السنة الرائجة للاحتياطى حتى لا يكون الفرق فى توزيع الربح شاسعا فى سنة أخرى أقل رواجا.

ثانيا — بنك الاتحاد الباريسى

تأسس فى سنة ١٩٠٤ أو إنه بالاصح واصل أعمال البنك الباريسى المؤسس سنة ١٨٧٤ وتجتمع فى هذا البنك عناصر من أرباب الاموال الفرنسيين الذين كانوا يعملون بمفردهم فتحولوا تحت تأثير التركيز الى ضرورة العمل بالاتحاد فى هذا البنك المشترك بينهم

وهو يقوم بأعمال بنوك الودائع لا مع الاشخاص بل مع الدول والبلديات التى يتصل بها : ويتصل مباشرة بعدة أعمال صناعية هامة ، وخصوصاً فى الصناعات المرتبطة بالمعادن ، ويتصل على الأخص بالصناعات التى يعمل لها جماعة شنيدر صاحبة المصانع الكبرى الشهيرة

ثالثا — الكريدى التجارى لفرنسا

وهذا البنك يقرض أرباب الصناعة والتجارة قروضاً قصيرة الاجل .

رابعاً — كنتوار ديسكونت فى ميلوز

يشترك اشتراكا فعلياً فى الصناعات الكبرى فى الالزاس واللورين

خامساً — شركة الكريدى الاستعمارى

ويهتم هذا البنك بالصناعات فى المستعمرات وعلى الاخص بصناعات السكر فيها . وله مصالح صناعية كبيرة فى فرنسا نفسها .

وعرض بنك الجزائر فى ١١ ديسمبر سنة ١٩١٧ على الحكومة الفرنسية « انه فى حالة مد امتيازه سيساعد بنفوذه الأدبى والمالى على انشاء بنك صناعى لأفريقيا الشمالية وان الغرض الاساسى من انشاء هـذا البنك هو منح الصناعات الفرنسية قروضاً طويلة ومتوسطة الأجل » .

وقد أسس فعلا هـذا البنك بعد الحرب ولكنه على مايظهر لم يعمل الا عملا محدوداً فى سبيل الغاية التى أنشىء من أجلها

وبجوار هـذه البنوك الخمسة توجد عدة بنوك فردية تعمل نادراً فى العاصمة وتعمل غالباً فى الاقاليم . وتساعد فى إحياء الصناعات وتشجيعها احسن المساعدة . واخص هذه البنوك هى البنوك العاملة فى مقاطعات الشمال والدوفينيه والسفوا .

والبنوك الاقليمية لها ميزة الاتصال مباشرة بالصناعات وبارباب الصناعات ، واستطاعة تقدير مايلزمها من أموال ، ومباشرة أحوالها بالذات

غير أن المشاهد هو أن البنوك الكبرى تضع يدها على مصادر التوفير وتركزها بين أيديها بما يجعل لبنوك المناطق أهميـة ثانوية فى التسليف الصناعى والانشاءات الصناعية .

٣ — تدخل الحكومة الفرنسية فى التسليف الصناعى

كانت فرنسا ميدانا لمشروعات التسليف الصناعى منذ ثورة سنة ١٨٤٨ غير أن هذه المشروعات بقيت من غير أثر ثابت فى حياة البلاد . وفى سنة ١٨٨٩ قامت الدعوة لتنظيم التسليف أو الاعتماد المالى . وفى سنة ١٨٩٠ تقدم المسيو ميلين رئيس الوزارة

الى مجلس النواب بمشروع قانون لتنظيم التسليف الزراعى والتسليف بواسطة بنوك الشعب لجميع المشتغلين بالانتاج ، ومن بينهم رجال الصناعة . وقد صادق مجلس النواب فى ابريل سنة ١٨٩٣ على مشروع القانون كما هو . ولكن مجلس الشيوخ هشم القانون فأخرج منه التسليف بواسطة بنوك الشعب وقصره على التسليف الزراعى وأعاده الى مجلس النواب . وفى ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤ صدر قانون التسليف الزراعى . فكانت أول خطوة جديدة لتنظيم التسليف من هذه الناحية

استمر رجال الصناعة وغرف التجارة يشكون من اختلال نظام التسليف ويكثرون الرجاء فى أن ينظم التسليف الصناعى والتجارى كما نظم التسليف الزراعى . فكان لهذه الشكاوى صدى بطبيعة الحال فى دوائر البرلمان . إذ تقدم فى أوقات متقاربة كل من النواب جوديه ، وجورج شوليه ، وجول سيجفرد بمشروع قانون منظم للتسليف الصناعى .

ولما انتقل جان جوديه من عضوية مجلس النواب الى عضوية مجلس الشيوخ فى سنة ١٩٠٨ تحول معه مشروعه فصار بعد تعديل فيه مشروع لجنة الشيوخ الخاص « بالتسليف التعاونى للعمال والصناع والتجار والشركات التعاونية »

وفى سنة ١٩٠٩ كان مسيو ارستيد بريان رئيساً للوزارة فخطب فى بيروجيه خطبة أشار فيها الى التسليف الصناعى حيث قال « ان من واجب حكومة الجمهورية أن تخصص جهودها الاولى لتنظيم التسليف وتقريبه الى التاجر والصانع والزارع »

وفى ٦ ديسمبر سنة ١٩١٠ أعلن مسيو ديبوى وزير التجارة والصناعة أن وزارته تهتم بترتيب التسليف للتاجر الصغير والصانع الصغير

وفى ٨ يناير سنة ١٩١١ أعلن مسيو جوزيف كايو فى خطبة له بمدينة ليل . أنه قد آن الاوان لتحقيق النظم الواجبة للتسليف الصناعى والتسليف التجارى

وفى ١٣ مايو سنة ١٩١١ خرج المسيو كايو وهو رئيس الوزارة من عهد الوعود

المبهمة الى وضع قرار أمضاه رئيس الجمهورية قاض بتأليف لجنة فى وزارة المالية مكلفة « بفحص نظام البنوك فى فرنسا والبحث عن الوسائط لاتمام هـذا النظام بكيفية تؤدى الى تسهيلات أكبر من التسهيلات الحـاضرة فى موضوع التسليف للتجارة الصغيرة والمتوسطه والصناعة الصغيرة والمتوسطة » .

وفى أول يونيو تعينت اللجنة ، وفى ٢٤ يوليو سنة ١٩١١ بدأت تنعقد فانقسمت الى ثلاث لجان فرعية .

(١) اللجنة الأولى لفحص نظام البنوك فى فرنسا وتحديد ما فى هـذا النظام من عيوب

(٢) واللجنة الثانية لدراسة أنظمة التسليف الشعبية فى فرنسا والخارج.

(٣) واللجنة الثالثة تختص بجمع عمل اللجنتين وبتحضير المشروعات .

وقد انتهت هـذه اللجان الى وضع ثلاثة تقارير وافية فى الموضوع استجمعت فيها العناصر اللازمة لوضع نص تشريعى يصبح قانوناً للبلاد .

وفى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٢ تقدم الى مجلس النواب مشروع عن تنظيم التسليف للصناعة الصغيرة والمتوسطة والتجارة الصغيرة والمتوسطة ولجماعات العمال الانتاجية وكان مقدمو هذا المشروع هم . —

المسيو كلوتز	وزير المالية
والمسيو ليون بورجوا	وزير العمل
والمسيو فرنسوا دافيد	وزير التجارة والصناعة

ثم احيل الى لجنة الصناعة والتجارة بمجلس النواب مشروع هؤلاء الوزراء الثلاثة. ومشروعات كل من . المسيو جوديه ، والمسيو شوليه ، والمسيو سيجرد .

فدرست هـذه اللجنة المشروعات الاربعة وعنيت بمراجعة الاعمال التى قامت بها اللجنة التى سبق أن ألفها مسيو كايو .

وانتهت الى وضع مشروع قانون أرفقت به تقريراً قيما للمسيو أدولف لاندرى أحد أعضاء مجلس النواب وأستاذ الاقتصاد التطبيقى فى المدرسة العملية للدراسات العالية الملحقة بجامعة باريس

وقد بدأ المسيو لاندرى تقريره بوصف الحالة الحاضرة (ابريل ١٩١٣) من حيث نظام البنوك وصعوبة الحصول على السلف الصناعية ، وان قصيرة الأجل منها لا تتحقق الا بفوائد باهظة ، وطويلة الأجل لا تتم الا فى أحوال استثنائية لأرباب المصانع الكبيرة ، وأن تصدير المصنوعات الى الخارج لا يستند الى أى اعتماد مالى . وأطال فى وصف شركات التعاون المالى وأثرها فى الخارج ، وأثرها فى فرنسا فيما يتعلق بالتسليف الزراعى

ثم أشار واضع التقرير الى وجوب الاستعانة فى التسليف الصناعى بثلاثة أنواع من الشركات أو البنوك

النوع الأول : هو شركات التضامن والبنوك الشعبية التى ينشئها أرباب الشأن أنفسهم لخصم الحوالات مع تظهيرها بواسطة هذه الشركات حتى تتضامن مع صاحب الحوالة . وبهذه الطريقة يسهل التسليف لمدة قصيرة بقطعها فى البنوك وبنك فرنسا

والنوع الثانى : هو بنك مركزى يخصص لمنح السلف الصناعية الطويلة الأجل على مثال البنك العقارى المعد للتسليف الزراعى

والنوع الثالث : هو صنف من البنوك المساعدة يكون غرضها الوحيد الحصول على الأموال اللازمة للتسليف الصناعى لأجل طويل بالاكتتاب فى الأسهم والسندات الصناعية وبالاقراض لأكثر من سنتين . أو بضمان القروض التى تزيد مدة استحقاقها عن سنتين

وكان البرلمان قد عرض عليه فى ديسمبر سنة ١٩١٢ مشروع قانون بمد أجل امتياز (بنك فرنسا) فوعدت الحكومة أثناء المناقشة فيه أن تخصص عشرين

مليوناً من حصة أرباحها فى هذا البنك لاستخدامها فى انجاح مشروع التسليف الصناعى . ولهذا فانه لما عرض مشروع القانون المقدم من لجنة الصناعة والتجارة كان منطوياً على هذه المساعدة المالية . ولو أنه لوحظ أثناء المناقشات أن مبلغ العشرين مليوناً لا يحسب شيئاً بجوار ١٣٥٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك وكسور خصصتها الحكومة من نصيبها فى أرباح (بنك فرنسا) للتسليف الزراعى

وأخيرا صادق مجلس النواب الفرنسى دون مجلس الشيوخ على قانون التسليف الصناعى فى ١٩ مارس سنة ١٩١٤ وقد نص هذا القانون على انشاء بنك للتسليف الصناعى يكون الغرض منه (مادة ١٥) « عقد القروض التى يكون من شأنها أساسياً تهيئة وتحسين الاعمال والمعدات الصناعية وانشاء الاعمال الصناعية واستغلال براءات الاكتشافات الصناعية »

وتكون هذه القروض لمدة سنة على الأقل وخمس وعشرين سنة على الاكثر ، ولا يمكن عقدها الا بضمان رهن عقارى أو أى ضمان عينى آخر أو بتكوين ضمان . واذا كانت القروض لأشخاص وجب التأمين على حياتهم بالصندوق الأهلى للتأمين على الحياة . ورتبت الصلة بين هذا الصندوق وبنك التسليف الصناعى بحيث يحصل هذا من ذلك على قيمة التأمين عند وفاة المدين .

وللبنك حق المراقبة على استعمال المبالغ المدفوعة وحق المطالبة بسداد الدين كله أو بعضه قبل حلول مواعيده اذا اتضح له ان الضمانات قد نقصت عما كانت عليه وقت التعاقد

ويدير البنك مجلس ادارة (مادة ١٦) تختار الجمعية العمومية اعضاؤه . وتعين الحكومة الرئيس ونائب الرئيس والمدير بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير المالية . كما تعين بالطريقة عينها ثلاثة مراقبين « يكونون مكلفين بالسهر على ملاحظة القانون ويكون لهم الحق فى حضور جلسات مجلس الادارة برأى استشارى

والحق فى مراقبة انشاء السندات واصدارها وفحص قوائم الجرد والحسابات السنوية ودفاتر المحاسبة وحالة الصندوق ومحفظة البنك وجميع الاوراق . ولهم أن يقوموا بتقديم ملاحظاتهم للجمعية العمومية . وعليهم أن يقدموا تقريرا فى كل ستة أشهر الى رئيس الجمهورية عن حالة البنك . »

وخول لبنك التسليف الصناعى الحق فى قبول ودائع فيه (مادة ١٧) لاجل لا يقل عن ثلاثة أعوام . « والحق فى أصدار سندات يكون استهلاكها بطريق الاقتراع السنوى فى مدة لا تتجاوز خمسين سنة . ولا يمكن أن يزيد رأس المال المتكون من السندات عن قيمة مجموع السلف التى عقدتها الشركة ولا عن خمسة امثال اسهم رأس المال » .

وتضمن الحكومة السندات الصادرة من هذا البنك . وطريق الضمان هو انها (مادة ١٨) تخصص حصة من أرباحها فى بنك فرنسا « تكون بمثابة احتياطى يرجع اليه بعد الاحتياطى العادى لحاجات السندات من فوائد واستهلاكات » وبخصوص جنسية المساهمين والمديرين نصت المادة ٢٤ من القانون المذكور على أن « يكون المكتتبون فى رأس المال والمديرون فرنسيين »

وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ صدر قانون شركات التعاون الانتاجية . وهذا القانون يتناول الصناعة بوجه خاص . وقد خصصت الدولة لهذه الشركات حصة من أرباحها فى بنك فرنسا. وأخرجت شركات التعاون الاستهلاكية من حق الانتفاع بهذه الاعانة المالية . أى أنها فرقت فى التعاون بين الانتاج والاستهلاك . فاعتبرت الانتاج مجهوداً صناعياً يحتاج الى تنظيم بقدر ما يحتاج الى مال . بخلاف الاستهلاك فان أساسه الأولى هو التنظيم . وهو فى ذاته عمل تجارى ولو كان فى صورة شركة تعاونية . فان هذه الصورة ليس الغرض منها فى آخر الأمر الا تقليل الوسطاء

وتحقيق ما يترتب على تقليلهم من فرض الحصول على مواد الاستهلاك بأسعار هى أقرب ما يكون من تكاليف الانتاج وأرباحه

وفى ١٣ مارس سنة ٩١٧ صدر قانون للتسليف الصناعى ، وخصوصاً للسلف الصناعية الصغيرة والسلف المتوسطة . وهو قانون ضيق الدائرة غير متسع النطاق اتساع القانون الذى كان قد صادق عليه مجلس النواب فى ١٩ مارس سنة ١٩١٤ . والفرق بينهما أن قانون ١٩١٤ شامل جميع السلف الصناعية بما فيها السلف لأجل طويل والثانى غير شامل السلف لأجل طويل

وفى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٩ صدر قانون للتسليف لأجل طويل بمبالغ محدودة لاعانة الصناع المسرحين من الجيش على استعادة حياتهم الصناعية التى كانت قد وقفت بسبب تجنيدهم

وعند هذا الحد وقفت ، فيما نعلم ، جهود المصلحين فى فرنسا حيال مسألة التسليف الصناعى المعقدة .

ومع هذا فان هناك تدابير اتخذتها الدولة الفرنسية لا للتسليف الصناعى مباشرة بل لتشجيع تصدير المنتجات الصناعية . أو بعبارة أدق للتأمين على بعض هذه المنتجات عند تصديرها الى الخارج . ويسمون هذا النوع من التسليف « التسليف للصادرات » ويميزونه بعض التميز عن التسليف الصناعى . وهو فى الواقع لايختلف عنه فى نتيجته النهائية وهى معاونة الصناعة بما يلزمها من مال فى جميع أدوارها منذ انشائها واستمرارها على العمل الى وقت تصريفها ماتنتج من مصنوعات .

من ذلك انه قد صدر فى ٢٣ اكتوبر سنة ١٩١٩ قانون يقضى بتأسيس « البنك الاهلى الفرنسى للتجارة الخارجية » لتسهيل التصدير الى الخارج بتحويل الاوراق التجارية من أجل طويل الى أجل قصير يتجدد فى نهايته مع تسوية المراكز بحسب الدفع عند كل تجديد .

ويدير هذا البنك مجلس ادارة مؤلف بنسبة الثلثين من رجال تجارة وصناعة وبنسبة الثلث من رجال بنوك . ورأس ماله الاولى مائة مليون فرنك .

وتعين الدولة الفرنسية هذا البنك إعانة مالية فى صورة مبلغ سنوى تدفعه له بدون فائدة على أن يتكون من المبالغ التى تدفعها احتياطى خاص للبنك يصل الى خمسة وعشرين مليون فرنك وعلى أن تكف الدولة عن دفع هذه الاعانة متى بدأ البنك يوزع على مساهميه ٧ فى المائة أرباحا . ويكون للدولة الحق فى مقاسمة البنك شيئا من أرباحه يضم الى الاحتياطى الخاص حتى يبلغ خمسة وعشرين مليوناً فيرد منه الى خزانة الدولة ماتكون قد دفعته للبنك .

وأخيرا أصدرت الحكومة الفرنسية فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٨ قانوناً يدل عنوانه على موضوعه « قانون يصرح للحكومة بان تضمن تسوية حساب الصادرات المرسلة الى المصالح أو الهيئات العمومية الاجنبية » . وتقضى المادة الاولى منه بان الدولة تضمن لغاية « ٦٠ ٪ من قيمة الصادرات المرسلة الى الجهات الاجنبية المذكورة » .

وقصارى القول هو أن التشريع الفرنسى وان نظم التسليف الصناعى لآجال قصيرة وآجال متوسطة محدودة ، فأنه أهمل تنظيم التسليف الصناعى لآجال طويلة ، إلا فى حالة وقتية طارئة هى حالة المسرحين من الجيش بعد الحرب . وانه بجوار التشريع توجد بنوك للأعمال تساعد على انشاء الصناعات واقراضها ما يلزمها من أموال . واعظم ما يتجه اليه التفات هذه البنوك هو الاهتمام بالصناعات الكبيرة .

الفصل الثالث عشر

البنوك الصناعية فى اليابان

ربما تكون اليابان من أقدم البلاد اهتماما بانشاء البنوك الصناعية . ويرجع الفضل فى انشائها الى أحد وزراء المالية اليابانية الماركيز ماتسوكاتا الذى وضع فى سنة ١٨٨٢ تقريرا أثبت فيه انه اذا كان البنك الاهلى اليابانى هو بنك الاصدار وكان هو حجر الزاوية فى هيكل البنوك اليابانية فان المصلحة تقضى بأن توجد بجواره بنوك صناعية تكون وظيفتها الاساسية تعضيد الصناعة والتجارة

وقد تأسست من ذلك الحين عدة بنوك صناعية للعمل فى الاتجاه الذى رسمه المركيز ماتسوكاتا . وهى على العموم بنوك ناجحة ساعدت الصناعة أكبر مساعدة اذ أمدتها بالأموال اللازمة للوجود والبقاء . وعاونتها على تصدير مصنوعاتها والتسليف عليها فساعدت بذلك التجارة فى سبيل الصناعة . لهذا فان رؤوس أموالها كانت تتضاعف على الدوام ، وأرباحها الصافية تتزايد ، واحتياطياتها تكثر وتتجمع ، لان هذه البنوك توزع على المساهمين مقدارا ثابتا من الارباح لا يتجاوز عشرة فى المائة عادة وتحفظ باقى الارباح السنوية لتحويلها الى أموال احتياطية .

واهم البنوك اليابانية الصناعية هو البنك الصناعى والبنك العقارى والبنك الصناعى اليابانى وسنتكلم عن كل منها باختصار

البنك الصناعى Nippon Kanayô Ginkô

تأسس بقانون رقم ٢٨ فى سنة ١٨٩٦ برأس مال أولى قدره عشرة ملايين ين (والين يساوى عشرة قروش مصرية تقريبا) أى ما يساوى مليون جنيه مصرى زيد بعد ذلك الى اضعاف هذا المقدار . وهو يمنح السلف بدون رهن عقارى أو برهن

عقارى بشرط أن تسدد على أقساط سنوية متساوية أو غير متساوية . وتنتفع بهذه السلف الطوائف ، واتحادات الطوائف ، التى تعمل اعمالا صناعية ، أو تعمل فى صناعات الصيد ، أو تستغل الغابات .

وهذا البنك بمثابة بنك مركزى للصناعات لان أهم وظيفة يقوم بها هى الوساطة فى اصدار السندات الصناعية اللازمة للتسليف الصناعى .

وطريقة عمله هو أنه يوجد فى اليابان ٤٦ بنكا اقليمياً بقدر عدد الأقاليم أو المديريات . أى ان لكل مديرية يابانية بنكا خاصاً بها . والبنك الصناعى يعتبر كبنك مركزى لبنوك المديريات من حيث حركة التسليف الصناعى . أى ان بنوك المديريات هى التى تقوم بأقراض الصناعات ثم تكلف البنك الصناعى باصدار السندات الصناعية التى تقابل القروض التى عقدتها . وهذه هى فى الواقع أهم عملية يقوم بها البنك الصناعى اليابانى

وبنوك المديريات لا تقرض الصناع وحدهم بل تقرض أيضاً المزارعين . وطريقة عملها فى التسليف الصناعى هى أنها تقرض جماعات الصناع ضامنين متضامنين . فاذا كانت جماعة الصناع لا تزيد عن عشرين عضواً جاز منحهم قرضاً بدون رهن عقارى اكتفاء بتضامنهم الشخصى على أن لا تتجاوز مدة القرض خمسة أعوام يقسط الدين عليها أقساطاً متساوية . واذا كانت الجماعات أو الطوائف الصناعية تزيد عن عشرين شخصاً جاز منحهم قرضاً تطول مدته بحسب الاحوال من خمس سنين الى ثلاثين سنة . ويكون القرض فى هذه الأحوال بضمانات أهمها الرهن العقارى

ومصادر بنوك المديريات فى التسليف الصناعى هى (أولا) الودائع التى تودع فيها والتى لا يجوز استخدامها فى هذا التسليف الا الى حد محدود يساوى رأس مال البنك المدفوع (وثانياً) السندات الصناعية التى يجوز لكل بنك من هذه البنوك اصدارها بكمية يجب أن لا تتجاوز خمسة أمثال رأس المال المدفوع وبشرط أن

تكون كمية السندات الصناعية مساوية لمجموع الأقساط السنوية التى يتعهد بها المدينون الصناعيون

والرابطة بين بنوك المديريات اليابانية الشبيهة بالرسمية والبنك الصناعى اليابانى فى طوكيو هى أن هذا البنك يكتتب فى السندات الصناعية ويتولى تصريفها كلها أو تصريف بعضها وحفظ الباقى لديه

٢ — **البنك العقارى اليابانى**

هو بنك يقرض الصناعات بضمان الرهن العقارى وهو يصدر السندات بضمان الرهون العقارية وفى حدود قيمتها . ومتوسط الفائدة التى يدفعها لمساهميه عشرة فى المائة .

ويعمل البنك العقارى أيضا فى التسليف الصناعى بالاتفاق مع بنوك المديريات والفرق بين البنكين هو أن البنك الصناعى يقرض بالضمان والتضامن الشخصى ، والبنك العقارى يقرض بضمان الرهن العقارى .

والدولة اليابانية تشرف على كل من هذين البنكين ، والبنك الصناعى يتحرك فى التسليف الصناعى أكثر مما يتحرك البنك العقارى . وهذا راجع الى طبيعة الضمان فى كل من البنكين

٣ — **البنك الصناعى اليابانى** Nippon Kogyô Ginkô

تأسس بقانون رقم ٧٠ فى مارس سنة ١٩٠٠ برأس مال أولى قدره عشرة ملايين زيد الى ١٧٫٥ مليون ين . وهو يقوم بادارة الاعمال على اختلاف أنواعها ويقوم خصوصا بالتسليف بضمان سندات ، ويخصم الحوالات المضمونة بسندات على الدولة ، وبالتسليف بضمان أسهم الشركات ، وبضمان الرهن العقارى الخاص بالمصانع والمناجم ، وتنص المادة ٤٠ من قانونه الأساسى على أن مدة التسليف لا تتجاوز خمسة

أعوام . فهو اذاً بنك للتسليف الصناعى لمدة متوسطة . على أن له أن يتجاوز هذه المدة فى أحوال « الضرورات الخاصة »

وحتى يستطيع الحصول على المبالغ اللازمة لترقية الصناعة اليابانية ضمنت الحكومة (اولا) لحملة اسهم رأس مال هذا البنك خمسة فى المائة ربحا سنويا وصرحت (ثانيا) فى القانون الخاص بانشائه ان له الحق فى اصدار سندات صناعية لغاية عشرة أمثال رأس ماله المدفوع بشرط أن لا تزيد قيمة السندات الصادرة عن قيمة المبالغ المقرضة ، والحوالات المخصومة ، والاوراق المالية فى محفظة البنك . وضمنت (ثالثا) فائدة السندات التى يصدرها هذا البنك بمقدار خمسة فى المائة مع ضمان رأس مالها .

ومن أجل هذا الضمان جعلت عمليات هذا البنك خاضعة لاشراف الحكومة والمساهمين . واستطاع البنك تصريف السندات الصناعية لا فى الاسواق المالية الداخلية وحدها بل وفى الأسواق الخارجية .

وبفضل نظام هذا البنك ، ونظام البنوك فى المديريات ، ونظام البنوك اليابانية الصناعية بوجه عام ، وبفضل مرونة اساليبها التى تعتمد على الضمانات العينية والضمانات الشخصية التضامنية ، مما يدل على تقدم روح التضامن بين اليابانيين ، ويدل على انهم اقتبسوا ما اقتبسوا من الغرب واحتفظوا بأخلاقهم الاصلية الشرقية من حيث الميل بالطبع الى احترام الوعود والوفاء بالتعهدات فى آجالها ، وبفضل معاونة الحكومة الساهرة على مصالح البلاد الحيوية بقبولها ضمان استثمار رأس المال والسندات الصناعية . نقول بفضل هذا كله استطاعت اليابان — هذه الدولة الحديثة الفتية — أن تتحول بسرعة مدهشة الى دولة صناعية من الطبقة الاولى

الفصل الرابع عشر

التسليف الصناعى وانشاء الصناعات فى بلجيكا

يوجد فى بلجيكا معهد مالى تأسس بعد الحرب للتسليف الصناعى عاون على تأسيسه البنك الاهلى البلجيكى والحكومة البلجيكية. ويدعى هذا المعهد « الشركة الاهلية للتسليف الصناعى »

وسنتناول هنا الكلام عن هذه الشركة . والكلام عنها يتناول أسباب انشائها من حيث ارتباطها بحالة التسليف الصناعى ، والطريقة التى عولجت بها مسائل هذا التسليف ، والنتائج التى وصلت اليها الشركة .

كما يوجد فى بلجيكا بعض بنوك أعمال تشترك اشتراكا فعلياً فى الأعمال الصناعية والمالية والتجارية على مثال بنوك الأعمال فى فرنسا . وأهم هذه البنوك فى بلجيكا هى « الشركة العامة » . والشركة العامة البلجيكية بنك أعمال صناعى مقره فى بروكسل . وسنتناول هنا الكلام عنها لتوضيح تأثيرها فى انشاء الصناعات فى بلجيكا

أو بعبارة أخرى ان « الشركة الاهلية للتسليف الصناعى » تمثل أحسن أداة مالية فى بلجيكا منظمة للتسليف الصناعى « والشركة العامة » تمثل أفضل طراز فى بلجيكا لبنوك الأعمال التى تشترك اشتراكا فعلياً فى انشاء الصناعات

١ — الشركة الاهلية للتسليف الصناعى

Société Nationale de Crédit à l'Industrie

دور التكوين

قبيل انتهاء الحرب العامة كان جماعة من البلجيكيين الاقتصاديين والمصلحين يفكرون فى وسائل انهاض بلادهم اقتصاديا بعد أن تضع الحرب أوزارها . وكانوا يرون أن من هذه الوسائل تنظيم التسليف الصناعى . وذلك لأنهم كانوا يذكرون ما كانت تعانيه الصناعات البلجيكية المتوسطة من الصعوبات قبل الحرب . اذ كانت بنوك الودائع لا تسمح بالتسليف الا لآجال قصيرة . وحاجات الصناعة تتطلب آجالا متوسطة وآجالا طويلة . وتطور الصناعة البلجيكية ، وان كان متجهاً الى تكوين الصناعات الكبيرة المتركزة . وكانت هذه الصناعات تلقى فى الغالب بفضل قوة تركزها المعونة المالية اللازمة من البنوك الا أن الصناعات المتوسطة التى لها حق الوجود بذاتها أو التى ابطأ اندماجها فى تيار التطور العام لتركيز الصناعات الكبيرة كانت تجد صعوبات جمة فى الحصول على مايلزمها من قروض سواء لتوسيع مصانعها أو لتسيير حركة أعمالها .

وكان من الذين يفكرون فى علاج مسألة التسليف الصناعى جماعة البنك الاهلى البلجيكى أى البنك المكلف باصدار أوراق العملة البلجيكية . وكان هذا البنك قد اضطر قبل الحرب الى الخروج عن قواعد بنوك الاصدار المقررة وهو عدم خصم الاوراق التجارية لاكثر من اشهر معدودة لا تتجاوز ربع العام أو ثلثه . فصار يسمح بتأجيل هذه الاوراق من مدة الى أخرى . حتى تجاوز مجموع التأجيل السنة الكاملة . وكان اضطراره هذا نتيجة ضغط الحالة الاقتصادية التى كانت عليها هذه الصناعات المتوسطه واحتياجها الى المال لآجال متوسطة حتى أنه ترتب على هذا

التجاوز وجود تيار من الرأى قبل الحرب بجواز ان تخصم بنوك الاصدار أوراقاً تجارية لمدد أطول من المدة القصيرة الجارى العمل بها فى المعاملات التجارية . وكان الباعث للبنك الاهلى البلجيكى على قبول هذه الخطة رغبته فى تعضيد الصناعات المتوسطة فى البلاد ، واضطراره الى قبول أوراق تجارية قابلة للتجديد من فروعه ومن بنوك الاقاليم . بخلاف (بنك فرنسا) فانه حرص دائما على تقاليده القديمة فى الخصم لآجال قصيرة ، وفى حدود من الضمانات ، جعلته دائما من أقوى بنوك الاصدار فى العالم .

وكان معروفا فى بلجيكا اوضاع مسائل التسليف الصناعى فى فرنسا كما درستها اللجنة التى الفها مسيو كايو ، ومشروع القانون الذى صادق عليه مجلس النواب الفرنسى فى مارس سنة ١٩١٤

وكان معروفا أن هذا المشروع قد حبذ تأسيس شركة مركزية للتسليف الصناعى فكان من السهل على البلجيكيين أن يتأثروا بمثل جارتهم الكبرى ، وان يعملوا هم بالمثل على ايجاد شركة مركزية للتسليف الصناعى .

وقد اهتم البنك الاهلى بدراسة هذا المشروع والف لجنة تناولته بالفحص من جميع جهاته وحبذت هذه اللجنة تأسيس معهد مركزى للتسليف الصناعى ، وحبذت اشتراك البنك الاهلى فى رأس ماله ، وجعله مشمولا برعايته قائما فى عمارته ، مستمدا المعونة من أقسامه فى المركز الرئيسى وفروعه فى الاقاليم والخارج ، متمتعا بخبرته الطويلة بالاشخاص والاعمال حتى يقوى ويصبح قادرا على السير بذاته .

ولما كان القانون الاساسى للبنك الاهلى البلجيكى لا يخول له الاشتراك فى اعمال صناعية أو تجارية أو مالية باعتباره بنك اصدار يجب أن يقف أعماله عند الاصدار وخصم الاوراق التجارية وغير ذلك من أعمال بنوك الاصدار فقد رأى مجلس ادارة هذا البنك مخرجا لطيفا لحل هذه المسألة دون حاجة الى تعديل القانون

الاساسى . وهذا المخرج هو أن البنك الاهلى كان قد امتنع زمن الاحتلال الالمانى عن نشر حساباته ، وحركة أعماله ، ونتائج أرباحه . فترتب على هذا الامتناع ان المساهمين فى هـذا البنك لبثوا اربعة أعوام لا يتناولون شيئا من أرباحه . فعرض البنك ، وقت الهدنة ، على الحكومة البلجيكية التى كانت لا تزال مبعدة عن عاصمة البلاد ، فكرة تأسيس شركة أهلية للتسليف الصناعى . وعرض عليها فى حالة موافقة الحكومة أن يجمع الجمعية العمومية للمساهمين ليعرض عليهم تخويل مجلس الادارة السلطة لتحويل حقهم فى ارباح البنك مدة الأعوام الاربعة السابقة إلى أسهم فى الشركة الاهليـة للتسليف الصناعى المزمع انشاؤها . فوافقت الحكومة البلجيكية على مبدأ انشاء هـذه الشركة . وعقد البنك البلجيكى الجمعية العمومية للمساهمين وحصل منها على هذا القرار بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٨

وفى أقل من شهر ، فى ٢٣ يناير سنة ١٩١٩ ، تقـدم رئيس الوزارة مسيو دلاكروا الى مجلس النواب بمشروع قانون يصرح للبنك الاهلى البلجيكى بانشاء شركة أهليـة للتسليف الصناعى . وشفع رئيس الوزارة مشروع القانون بمذكرة تفسيرية توضح أسباب وضعه ، وموضوع أساساته نقتبس منها ما يأتى تعريبه :

« كان تنظيم التسليف دائما من أهم المسائل التى شغلت بال المشرع البلجيكى . ولا يمكن أن يكون الحال غير ذلك . لأن التسليف فى بلاد مثل البلاد البلجيكية — انصرفت الى الصناعات والى تصدير اعظم جزء من مصنوعاتها للحصول مقابل ذلك على المواد الاولية اللازمة لغذائها ولانتاجها — عامل من العوامل الاساسية فيها اكثر مما هو فى بلاد غيرها للمجهود المنتج وللرقى الواجب . فهو الذى يحرك الديون فى المعاملات ، ويحرر رؤوس الاموال المستغلة فى عمليات الانتاج والبيع ، وهو الذى يعاون على تكرار عملياتها مع فوائدها الاقتصـادية . وهو ليس فقط العرق الحساس للتجارة والصناعة ، فان تأثيره ابعد من ذلك مدى اذ انه يتصل اتصالا وثيقا

بمنابع الثروة العمومية ، ويمتد الى أصغر طبقات السكان بما يهيء لهم من عمل ويسهل لهم من دفع أجور »

الى أن قال

« ان الصناعة والتجارة البلجيكية تحتضران فى النزع الأخير اذا لم نأت لهما عاجلا بالمساعدة الأكيدة الواجبة . وكى تستطيعا تضميد جراحهما الدامية ، واستطلاع ضياء الأمل فى الأوقات القادمة ، لابد من أن تخولا المساعدات التى تؤملانها . وحقاً ان تأسيس معهد قوى للتسليف الصناعى يأتى بالنسبة لهما فى الصف الاول من هذه المساعدات . فانهما تتوقعان من هـذا المعهد أن يحقق لهما ماتؤملان من مساعدات »

الى أن قال عن وصف المشروع

« ان اقتراحات البنك الاهلى المحددة فى مشروع القانون الاساسى المطروح أمامكم مستمدةمن الآراء التى سبق بيانها ومن آراء الجهات التى استأنس بها البنك. فهو يتقدم بخمسة وعشرين مليون فرنك سمح له المساهمون بتخصيصها لتكون رأس مال للشركة . وهذا المبلغ العظيم يدل على أن البنك لاينوى أن يدخل فى تجربة من التجارب بل فى عمل من الأعمال المنتجة . وللشركة بجوار هذا المبلغ الحق فى أن توجد مايلزمها من أموال باصدار سندات لغاية عشرة أمثال رأس مالها واحتياطياتها. وتكون هذه السندات ذات فائدة ثابتة ، ويكون استهلاكها لمدة لاتزيد عن ثلاثين عاما . وللشركة الحق ، خلاف ذلك ، فى إصدار أذنات مسحوبة على صندوقها وقابلة للدفع فى مدى خمسة أعوام ، وفى قبول الودائع لأجل .

وللتأمين على قبول هذه السندات ، وسرعة تداولها ، طُلب ضمان أرباحها من الدولة . وهناك أسباب تسوغ هذا الضمان .

ذلك اننا نعتبر من الواجبات المحتومة للسلام العام أن تتخذ التدابير اللازمة

عاجلا لأحياء الصناعة والتجارة ، واعادتهما الى ما كانتا عليه فى السابق ، وتخويلهما لهذه الغاية القروض اللازمة لأجل طويل وبشروط تقرب بقدر الامكان من مستوى التكاليف ، وتبعد عن غرض الاتجار ، وتحقق التوافق بين المبالغ المقروضة والعمل الذى تستخدم فيه ، هذا التوافق الذى يعتبر من العناصر الأساسية للتنظيم المعقول . وهل من المستطاع أن ترفض الدولة المساعدة المطلوبة لأسباب خطيرة مثل هذه الأسباب فى حين انها لم تتردد عن قبول القيام بمثل هـذه المساعدة فى أحوال أخرى ؟

هذا فضلا عن أن من الواجب التشبع بفكرة ان المعهد الجديد المراد انشاؤه سيكون معهداً أهليا بصفة قطعيـة لا من حيث اسمه فقط بل من حيث النظام المرسوم لعملياته . فان التجارة البلجيكية ، والصناعة البلجيكية ، هما وحدهما اللتان ستنتفعان به . والادارة ستكون ادارة بلجيكية أى ان اعضاء مجلس الادارة سيكونون بلجيكيين ، والأسهم انفسها ستكون اسمية ولا يجوز أن يحوزها الا البلجيكيون ، ولا يجوز التنازل عن سهم الا لبلجيكى وبمصادقة سابقة من الادارة على هذا التنازل .

ومن المفهوم ان ليس الغرض من انشاء هذا المعهد دفع الناس على انشاء اعمال جديدة لا تكون قابلة لتقديم الضمانات المفروضة .

والضمانات المفروضـة على المقترضين تستدعى الجمع بين ضمانين : أولهما ضمان احد البنوك أو ما يماثل البنوك ، وثانيهما ضمان عينى محدد كرهن عقارى أو شىء منقول تحت اليد أو عقد تأمين على الحياة الى غير ذلك . والغرض من ضمان أحد البنوك هو التأكد من دفع الاقساط فى مواعيدها ، والتأكد بالتالى من استهلاك السندات الصناعية بصفة منظمة .

وحتى لا تتثبت الاموال فى مكانها تثبتا مبالغا فيه رؤى ان لا يزيد اجل الدين عن عشرين سنة .

ومما سيساعد كثيرا على تمكين هذا المعهد الجديد من القيام باعماله خير قيام انه سيكون خاضعا لاحكام فى قانونه الاساسى تقضى عليه بتكوين احتياطيات هامة باسرع ما يستطيع ، وذلك بتخصيص نصف ارباحه السنوية لهذه الاحتياطيات حتى ترسخ قواعد المعهد الذى يقوم عليها ، وحتى يزيد مقدار السندات الصناعية بنسبة الزيادة فى مقابل رأس مال السندات .

وستكون مراقبة الدولة على هذا المعهد بواسطة مندوب للحكومة يشرف على جميع عملياته ، وبتدخل وزير المالية فى بعض مسائل رئيسية هامة ، وبتدخل الحكومة عند ضرورة ادخال تعديل فى قانونه الاساسى ، وبالملاحظات التى قد يدلى بها وسط البرلمان عن حسابات المعهد الختامية وتقارير مجلس ادارته التفصيلية التى تبلغ للبرلمان فى كل عام » اهـ كلام رئيس الوزارة

وقد صودق على مشروع القانون باجماع الاصوات فى مجلس النواب وفى مجلس الشيوخ وصادق عليه الملك فصدر القانون فى ١٦ مارس سنة ١٩١٩

ووفقا لهذا القانون اسس البنك الاهلى البلجيكى « الشركة الاهلية للتسليف الصناعى » وفتح ابوابها للعمل فى ٢ يونيو سنة ١٩١٩

ويدير الشركة ، حسب المادة الرابعة عشرة من القانون الاساسى ، مجلس ادارة مؤلف من سبعة أعضاء معينين للمرة الاولى بمرسوم ملكى . ولكن خمسة على الاقل من هؤلاء الاعضاء يجب أن يختاروا فيما بعد من بين اعضاء مجلس ادارة البنك الاهلى أو من كشف المرشحين الذى تقدمه ادارة هذا البنك .

دور العمل

لما بدأت الشركة تدخل فى دور العمل واخذت تتهيأ للتسليف الصناعى انفتح

امامها باب للعمل جديد لم يكن ليطرأ على بال المفكرين فى تأسيسها والعاملين على ايجادها . ذلك أن تعويضات الحرب كان من المعتقد فى بلجيكا بعد الهدنة مباشرة امكان تحقيقها باسرع ما يمكن حتى يستطيع البلجيكيون ان يعيدوا إلى بلادهم سابق حياتها الاقتصادية وان ينشطوها للانتاج . وكان اعتقادهم هذا مبنيا على تصريحات رسمية من مختلف الجهات . ولكنه لما ان انقضت الشهور ، وظهر البطء فى المفاوضات ، وحركة الاخذ والعطاء فى المداولات ، بدأ يدب فى نفوس البلجيكيين نوع من خيبة الامل . فاسرع اولياء الامور إلى اصدار قانون ١٠ مايو سنة ١٩١٩ الذى يقضى بحق التعويض لجميع البلجيكيين الذين اصيبوا بأى ضرر بسبب الحرب. وشرع فى تنفيذ هذا القانون وتحديد ما أصاب كل بلجيكى من ضرر مادى . واعطيت لكل مصاب اذنات على حساب التعويضات التى تنتهى المفاوضات إلى الحصول عليها من الجانب الآخر . ولما كان الحصول على التعويضات الفعلية قد يمتد الى أجل بعيد فقد احتاطت الدولة البلجيكية فى جعل الأذنات التى تعترف فيها بحقوق البلجيكيين فى التعويضات قابلة للدفع فى ظرف خمسة أعوام . وجعلت لهذه الأذنات فائدة سنوية قدرها خمسة فى المائة

ثم عمدت الحكومة الى الشركة الأهلية للتسليف الصناعى وكافتها بتحريك هذه الأذنات أى بقبولها كضمان والتسليف عليها لحامليها بفائدة مثل فائدة الأذنات أى خمسة فى المائة . وبذلك استطاعت الشركة الأهلية للتسليف الصناعى أن تعاون الدولة البلجيكية معاونة صادقة فى تخفيف الأضرار الناشئة عن تأخير دفع التعويضات ، واستطاعت أن تقوم بهذه المهمة ، لا باعتبارها مجرد خزانة للدولة بل باعتبارها معهداً ماليا اعتمد على وسائطه الذاتية فى تكوين رؤوس الأموال اللازمة من الذين بين أيديهم أموال فائضة يودون استخدامها فى هذا العمل القومى المنتج . حتى لقد تجاوزت المبالغ التى أقرضتها الشركة بضمان أذنات التعويضات ٤٣٢

مليونا فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٢١ و ١٢٠٠ مليون فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٢

ولم يقف مجهود الشركة الأهلية للتسليف الصناعى عند هذا الحد ، الذى قضت به ضرورات المفاوضات للتعويض عن اضرار الحرب ، بل هى قامت بعمليات التسليف الصناعى كما تقضى بذلك أغراضها الأساسية .

فهى قد اقرضت الصناعات الكبيرة عدة قروض هامة ولو انها اتبعت فى اقراض هذه الصناعات شيئا من التحفظ ناشئ عن كون الصناعات الكبيرة قوة فى ذاتها ، وهذه القوة تلقى فى بلجيكا، كما تلقى مثيلاتها فى البلاد الأخرى ، الأموال اللازمة لها بطريق الاقتراض .

وهى قد اقرضت الصناعات الوسطى عن طريق هيئات اعتماد مالية بواسطة ضمانات اضافية أخرى ما بلغ قيمته فى السنة الاولى ٦٩ مليون فرنك ، وفى السنة الثانية ١٤٢ مليونا ، وما جعل هذا المبلغ يتضاعف عاما بعد عام . واقرضت هذه المبالغ بفائدة ستة فى المائة

ولما كانت الضمانات الواجب اخذها على المدينين غير ميسور تحقيقها بالنسبة للصناعات الصغيرة ، فقد فكر جلالة الملك البير فى تكوين احتياطى خاص فى الشركة الاهلية للتسليف الصناعى لضمان المبالغ التى تقرض لارباب الصناعات الصغيرة ، وتبرع من ماله الخاص بمبلغ خمسمائة الف فرنك لهذا الاحتياطى الخاص ، ودعا خمسين شخصا من البلجيكيين للتبرع مثله بنصف مليون حتى بلغ مقدار المبلغ المتبرع به مليونا من الفرنكات . واقصى سلفة تعطى للصناعات الصغيرة هى ١٥،٠٠٠ فرنك . والفائدة خمسة فى المائة . وقد نظمت لهذه الغاية شركات تعاونية مالية فى مناطق مختلفة من بلاد البلجيك لتقوم بوساطة التسليف بين المقترضين من اصحاب الصناعات الصغيرة وبين الشركة الاهلية للتسليف الصناعى . ويخضع المقترضون فى الصناعات الصغيرة لمراقبة حسابية منظمة بكيفية يقصد بها تعويد ارباب هذه

الصناعات على امساك الحسابات الخاصة باعمالهم امساكا منظما بدرجة تجعلهم يعرفون مراكزهم بين آن وآخر .

كذلك امتد التسليف الصناعى بواسطة الشركة الاهلية إلى صادرات الصناعة إلى الخارج .

ومما يدل على نشاط الشركة الاهلية للتسليف الصناعى ، وعلى امتداد اعمالها على جميع مظاهر الحياة الاقتصادية ، ان رأس مالها الذى بدأ بمقدار ٢٥ مليون فرنك قد زاد بعد ذلك الى ٥٠ مليون فرنك ، ثم زاد على اكثر من مرة حتى بلغ فى سنة ١٩٢٨ ، ١٥٠ مليون فرنك

وقد انتفعت الشركة بحقها فى اصدار السندات الصناعية فاصدرت بحسب القانون ما يوازى قيمة عشرة امثال رأس المال .

وهذا بخلاف ما يقابل الاحتياطى الذى يتضخم بنصف الارباح عاما بعد عام .

كذلك مما يدل على النجاح الذى وصلت اليه الشركة الاهلية للتسليف الصناعى ما كتب عنها البنك الاهلى البلجيكى فى تقرير مجلس ادارته عن سنة ١٩٢٧ حيث جاء فيه ما يأتى :

« بعد الهدنة بقليل ساعد البنك الاهلى على تأسيس الشركة الاهلية للتسليف الصناعى رغبة منه فى تشجيع الصناعات التى تعمل للاسواق الخارجية ، وفى تمكين هذه الصناعات من التمتع بمزايا التسليف لآجال متوسطة وآجال طويلة ، مثل التى تتمتع بها صناعات البلاد المنافسة .

وقد عضدنا هذه الشركة فى بداية حياتها بما وصلنا اليه من تجارب . فكان من أثر ذلك أن نجحت الشركة فى السنين الأولى من حياتها نجاحا عظيما .

والآن والشركة الأهلية للتسليف الصناعى تعضدها بنوكنا الكبرى قد رتبت لنفسها حياة مستقلة فهى لم تعد فى حاجة الى معاونتنا اياها معاونة متداخلة صميمة

ولهذا فانها فى نهاية السنة المالية الحالية قد انفصلت عن مركزنا واستقرت مستقلة بهيئاتها فى مقرها الجديد الخاص بها ، ونحن نتمنى لها التوفيق فى مقرها الجديد . وستبقى فروعنا كما كانت فى الداخل والخارج تؤدى لها ماتحتاج اليه من خدمات»

٢ — الشركة العامة لبلجيكا

Société Générale de Belgique

تأسست هذه الشركة بأمر ملكى مؤرخ فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٢٢ أى ان لها من العمر الآن مائة وست سنين . وكان اسمها فى الأصل « الشركة العامة للبلاد الواطئة » حتى اذا استقلت بلجيكا سميت « الشركة العامة لبلجيكا »

وقد تغير قانونها الأساسى بالطبع عدة مرات ، تبعاً لتقلبات الأنظمة ولتطورات الأفكار الاقتصادية والمالية فى تنظيم الشركات . ومع هذا فان هذه الشركة العتيدة بقيت خاضعة لشئ كثير من تقاليدها التاريخية القديمة .

ولادارة هذه الشركة مميزاتها الخاصة . فهى مؤلفة من مجلس ادارة مؤلف من محافظ وثمانية مديرين ، ومن سكرتير عام للشركة ، ومن مجلس للمراقبة مؤلف من تسعة مندوبين . والجمعية العمومية هى التى تعين بالانتخاب المحافظ ،والمديرين ، والسكرتير العام والمندوبين .

وكل مدير يختص بقسم من ادارة الشركة . ومجلس الادارة هو الذى يباشر ادارة الشركة فى جميع شئونها . أما هيئة المراقبة فوظيفتها فقط الاشتراك فى وضع اللوائح الداخلية للشركة ، والاشتراك فى وضع القواعد اللازمة لتحضير الحساب الختامى ، ثم هى تقدم للجمعية العمومية تقرير المراقبة آخر كل عام .

ومميزات هـذا النظام هو أن كل عضو من اعضاء مجلس الادارة من المحافظ والمديرين له عمل خاص محدد . وهم جميعا متفقون فى الادارة العامة . والسكرتير

العام له عمل محدد ، وهو يتصل مباشرة بالمحافظ ، ومع هـذا يجوز قبول مديرين مخربين فى مجلس الادارة من المديرين السابقين للشركة . وهم ليس لهم عمل فعلى ولـكن أهميتهم فى المجلس هى الادلاء بنتائج التجارب التى حصلوا عليها ، وجعـل اعمال المجلس تتواصل فى تقاليـدها بين المديرين العاملين والمديرين السابقين . والمراقبة ليست مراقبة سنوية ولـكنها مراقبة شهرية فعلية . وقد جعل للمراقبة تسعة مندوبين كما جعل لمجلس الادارة ثمانية مديرين ومحافظ . ومع هـذا يجوز لمجلس الادارة أن يعين مندوبا خارجا عن هيئة المندوبين ويحدد له ما يشاء من اتعاب .

نترك هذه المميزات جانبا ، ونتكلم عن اشتراك هذه الشركة فى الاعمال الصناعية.

والواقع ان الشركة العامة البلجيكية هى بنك من البنوك العـامة التى تشتغل باعمال بنوك الودائع وباعمـال البنوك الصناعية . فان مراجعة حسـابها الختامى ، وتفصيلاته الملحقة به ، تؤيد هـذا الواقع تمام التأييد . والفصل الثالث من القانون الاساسى لهذه الشركة وعنوانه « عمليات البنك » يفيد ان الشركة بنك ودائع لقيامها بخصم الحوالات والاوراق التجارية وبفتح الحسابات الجارية للمصـالح العمومية والشركات والافراد وبالتسليف فى صورة اعتماد بحساب جار على سندات عمومية واسهم وسندات غير عمومية وغير ذلك من ضمانات والتسليف بضمانات شخصية وبضمان بضـائع أو رهن عقارى .وتأجير الخزائن الحديدية .

كما يفيد ان الشركة بنك أعمال لقيامها باصدار السـندات لمدة محددة أو غير محددة وبفائدة معينة أو غير معينة وبيع وشراء أوراق الديون العمومية واسهم الشركات وسنداتها وبتأسيس الصناعات وبالاشـتراك فى اسهم شركاتها وسـنداتها وبالسعى والحصول على امتيازات بمد سكك حديدية وخطوط ترام وشق ترع واستغلال مناجم وغير ذلك وبالجملة « جميـع العمليات التى تقوم بها البنوك من

اقراض وايداع وخصم وتأمين واشتراك فى جميع الاعمال النافعة بمقابل »

أما الشركات التى تساهم فيها أو تهيمن مباشرة على ادارتها « الشركة العامة لبلجيكا » فعديدة نأتى على وصفها اجمالا فيما يأتى :

أولا — شركات السكك الحديدية والترام ويبلغ عددها سبع شركات . ومن هذه الشركات « الشركة البلجيكية للسكك الحديدية والاعمال » متصلة هى نفسها بعدة شركات ميكانيكية وكهربائية « والشركة الدولية المساعدة لأعمال السكك الحديدية » وهى تهتم خصوصا بصنع عربات السكك الحديدية والترام « والشركة البلجيكية للسكك الحديدية فى الصين » و « شركة السكك الحديدية بين مدريد واراجون » وشركة للسكة الحديدية فى البرازيل . وأخرى فى لكسمبورج . وشركة تراموای بروكسل

ثانياً — شركات استخراج الفحم من المناجم وعددها خمس ومعظمها داخل البلاد البلجيكية .

ثالثا — شركات لصناعات المعادن ولمصانع الانشاءات الميكانيكية . وعددها اثنتا عشرة شركة معظمها لاعمال داخل البلاد وبعضها فى الخارج .

رابعا — شركات الكهرباء وعددها ست تعمل كلها داخل البلاد البلجيكية .

خامسا — شركات لصناعات الزجاج وعددها ثلاث تعمل داخل البلاد .

سادسا — شركات صناعية متنوعة . منها شركة للكتان وشركة للقطن ، وشركة للمبانى ، وشركة للطيران ، وشركتان اخريان . فيكون المجموع ست شركات فى هذا الباب تعمل داخل البلاد .

سابعا — شركات للملاحة . وهى شركة اللويد الملكية البلجيكية ، والشركة البلجيكية البحرية للكونغو ، وشركة الملاحة الافريقية .

ثامنا — شركات مالية وبنوك . ويبلغ عددها سبع عشرة شركة أو بنكا تشترك

« الشركة العامة » فى رأس مالها . وكثير من هذه الشركات أو البنوك ماهو داخل تحت رعايتها بعدة أشكال منها الاشتراك فى عضوية مجالس ادارتها .

تاسعا — الشركات الخاصة باعمال فى الكونغو البلجيكية . وهى عظيمة الاهمية تكاد تكون كلها تابعة رأسا « للشركة العامة البلجيكية » ويبلغ عددها احدى وعشرين شركة منها شركات للسكك الحديدية ، وأخرى للانشاءات الميكانيكية ، ولزراعة القطن وتصديره ، وللسكر ، ولاستغلال مناجم النحاس والقصدير والذهب والماس ، ولاستغلال الغابات .

ويستفاد من البيانات الواردة عن شركة القطن فى الكونغو التابعة للشركة العامة البلجيكية ان مستعمرة الكونغو أنتجت فى سنة ١٩٢٦ نحو ١٥,٠٠٠ طن قطن غير محلوج أستخرج منه ٥٠٠٠ طن قطن محلوج وان هذا المقدار يوازى ١٠ فى المائة من حاجات بلجيكا ، وان شركة القطن المشار اليها أنتجت وحدها نحو ٧٠ فى المائة من مجموع المحصول أى ٣٥٠٠ طن قطن محلوج

وفى أواخر ديسمبر سنة ١٩٢٨ كان رئيس مجلس ادارة بنك مصر ونائب الرئيس وعضو مجلس الادارة المنتدب لبنك مصر فى سياحة نيلية فالتقيا صدفة بأحد مديرى « الشركة العامة البلجيكية » فى طريقه الى الكونغو فدعياه الى اليخت « مصر » وقضيا معه بضع ساعات فى مختلف الاحاديث . ويستفاد من أحاديثه ان صنف القطن المزروع فى الكونغو واطئ ، وان سعره محدد بفرنك الكيلو جرام ، وان أجرة الحليج محددة بالمثل ، وانه ولو أن بلجيكا تستخدم الاقطان الواطئة للغزل الا انها مع هذا لاتستطيع الاستغناء عن مراتب ارقى من القطن تستوردها من الخارج .

وكان من احاديثه وصف هام لشركة صناعية اسستها الشركة العامة البلجيكية لصنع الراديوم بالجرامات المعدودة وأهميته فى التطبيقات الطبية خصوصا لمعالجة السرطان .

وبالجملة فان نشاط « الشركة العامة البلجيكية » فى الاعمال الصناعية يعتبر نشاطا من الدرجة الاولى ، لا من حيث تنوع الاعمال فى ذاتها ، بل خصوصا من حيث رقى الصناعات التى تعمل فيها ، فان هذا الرقى يتمشى مع مقام الصناعة البلجيكية المتقدم فى فنونه واساليبه وقدرته على المنافسة الدولية .

وتبلغ قيمة الاسهم التى تملكها « الشركة العامة البلجيكية » لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بالنسبة للشركات الصناعية المختلفة ٤١٢٫٩٤٧٫٤٠٠ فرنك وبالنسبة للشركات المالية ١٦٫٨١٠٫٧٧٣ فرنكا .

اما السندات الصناعية التى اصدرتها الشركة العامة البلجيكية فقد بلغ المتداول منها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ مقدار ٧٠٫٥٩١٫٥٠٠ فرنك موزعة بالكيفية الآتية .

فرنك	الفائدة
٥٠٠	٣ ٪
١٣٫٥٠٠	٣ ١/٢ ٪
٦٫٨٥٨٫٥٠٠	٤ ٪
٨٫٤٩١٫٥٠٠	٤ ١/٢ ٪
٤٤٦٫٥٠٠	٥ ٪
٢٣٫٨٩٧٫٠٠٠	٥ ١/٢ ٪
٣٠٫٨٨٤٫٠٠٠	٦ ٪

وبجوار هذه السندات التى أصدرتها الشركة العامة باسمها ، بدون تعيين صناعة من الصناعات ، توجد سندات صناعية أخرى اصدرتها لصناعات معينة ، ولو انها قليلة المقدار . اذ أن قيمتها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ لاتتجاوز ١٥ مليونا من

الفرنكات منها ١٣,٩٤٨,٠٠٠ سندات بفائدة ٣ فى المائة لشركة شمال بلجيكا . ومنها ٦٤٤,٠٠٠ لاحد مصانع الزجاج

ومعنى هذا أن الشركة البلجيكية تفضل اصدار السندات الصناعية باسمها بدلا من اصدارها باسم صناعة معينة . وان الظاهر من مجرد النظر فى كيفية توزيع السندات ان الفائدة السنوية ثابتة . ولو أن قانونها أباح لها اصدار سندات غير ثابتة الفائدة ، وان من الطبيعى كما هو مشاهد فى هذه الحالة انه كلما زادت فائدة السندات الصادرة كان الاقبال عليها اعظم مما لو كانت الفائدة أقل .

٣ — التسليف للصادرات البلجيكية

ومسئولية الدولة فى تحمل بعض اخطاره

لم تكتف الدولة البلجيكية بضمان السندات الصناعية التى تصدرها « الشركة الاهلية للتسليف الصناعى » بل رأت ان بلجيكا بلدة صناعية تنتج المصنوعات المختلفة ، وان البلاد التى تحتاج لهذه المصنوعات لاتقدر على دفع ثمنها فورا ، وانها تطلب مهلة قد تصل الى عامين من الزمان ، وان البنوك العادية لاترتاح الى الاقراض لمثل هذا الاجل الذى تعتبره طويلا ، ورأت ان علاج هذه المسألة يستدعى أن تتدخل الدولة لتحمل نصيبا من الاخطار التى يتعرض لها المصدرون البلجيكيون . فقررت بقانون صادر فى أغسطس سنة ١٩٢١ أن تشترك فى تحمل نصيب من اخطار التصدير ، وأن تخصص لهذه الغاية مبلغ ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك .

والطريقة التى جرت عليها الدولة البلجيكية فى هذا الباب تلخص فى أن ارباب الصناعات يستطيعون أن يبيعوا فى الخارج مصنوعاتهم مقابل دفع الثمن آجلا ولمدة طويلة تتناسب مع أحوال المنافسة الدولية ومركز الشارى . ولهم قبل أن يتموا

صفقاتهم أن يلجأوا الى هيئة التسليف للصادرات لتشترك معهم فى تقدير الصفقة وضمانات الدفع حتى اذا أتموها استطاعوا أن يحولوا الثمن الآجل الى ثمن عاجل بعد الخصم بفائدة قليلة لاتذكر .

وهذا التحويل لاينهى العملية التى تبقى معلقة حتى ينتهى الشارى بدفع الثمن الذى تعهد بدفعه فى الاجل المتفق عليه . فان كان الدفع تاما وفى مواعيده بدون خسارة اعتبرت العملية منتهية بسلام وحصل البنك الوسيط على حقوقه من هذا المبلغ .

اما ان جاء الدفع غير تام وترتبت عليه خسارة فان صاحب المصنوعات المصدرة يتحمل الخسارة لغاية ٢٥ ٪ من قيمة الشىء المبيع . فان زادت الخسارة عن ٢٥ ٪ فما فوق الى ٤٥ ٪ تحملتها البنوك الوسيطة فى العملية . فان زادت الخسارة عن ٤٥ ٪ فما فوق تحملتها الدولة .

وتفضل الدولة البلجيكية أن لا تتحمل هذا النصيب من المسئولية الا فى الاحوال التى يكون فيها المنتجون الصناعيون مؤلفين فى صورة جماعات للتصدير . والتى تكون فيها البنوك قد اتفقت مع هؤلاء الجماعات على ضمان عملياتهم بحدود المسئولية التدريجية ، ومقدارها المعين فى حالة الخسارة .

ولما كان المشهور أن الحكومات عادة أقل خفة فى انجاز الاعمال من الهيئات الحرة فقد رأت الدولة البلجيكية أن لا تجعل تقدير أحوال التصدير التى تنتفع بتعضيد الدولة تابعا لادارة أو اكثر من ادارات الحكومة ، ولا أن تجعلها بين أيدى اشخاص مختارين من أواسط مختلفة ، بل فضلت أن تكون هيئة حرة من المعتادين على أعمال البنوك والاعمال التجارية ، فانشأت « هيئة التسليف للصادرات » وساعد رئيس مجلس الشيوخ الذى هو فى الوقت نفسه رئيس مجلس ادارة « الشركة الاهلية للتسليف الصناعى » فى امداد هذه الهيئة بالاشخاص القادرين على فحص

أحوال الصادرات التى تطلب اشتراك الدولة فى تحمل نصيبها من اخطار التصدير .

وخلاصة القول هو أن الدولة البلجيكية بهذين الحادثين الاقتصاديين الخطيرين: وهو ضمان السندات الصناعية الصادرة من (الشركة الاهلية للتسليف الصناعى) واحتمال نصيب معين من الخسارة المحتملة عند تصدير المصنوعات البلجيكية ، قد ضربت هى الاخرى المثل على أن النظريات القديمة القائلة بعدم تدخل الدولة فى شئون الصناعة والتجارة اصبحت نظريات بالية ، وان للحياة الاقتصادية والمنافسة الدولية ضرورات تجعل الامم والدول تخضع لها قهرا أو اختيارا حفظا لحياتها ووجودها بالذات .

الفصل الخامس عشر

انشاء الصناعات والتسليف الصناعى
فى رومانيا

أن جهاد رومانيا لاحياء الصناعات الاهلية وتنظيم التسليف الصناعى فيها يصح أن يكون أحسن مثل لنا نحن المصريين . فرومانيا بلدة فى الاصل زراعية كما أن مصر فى الاصل بلدة زراعية . ورومانيا تسعى لأن تكون بلدة صناعية بجوار كونها بلدة زراعية . ومصر بالمثل . والفرق بين البلدين أن رومانيا عنيت باحياء صناعاتها الاهلية قبل الحرب ببضع سنين . بخلاف مصر فانها لم تهتم اهتماما جديا باحياء صناعاتها القومية الا بعد الحرب . ورومانيا لديها بنوك قومية كبيرة تشترك قلبا وقالبا فى جعل رومانيا دولة صناعية . ومصر ليس فيها الا بنك قومى واحد بمعنى الكلمة قام ولا يزال يقوم بما هو فى وسعه . وما لايذكر بجوار المجهود العظيم الذى تقوم به البنوك الرومانية القومية العديدة . ورومانيا لديها معهد للتسليف الصناعى وللانشاءات الصناعية اشتركت فى رأس ماله الحكومة الرومانية . ومصر محرومة من مثل هذا البنك اولا وغير معروف ثانيا فى حالة وجوده ان كانت الحكومة تشترك فى رأس ماله أو لا تشترك فيه على مثال الحكومة الرومانية .

ورومانيا وصل مجهودها فى الاعوام العشرة الماضية الى تكوين صناعات كبرى قوى بها الانتاج الصناعى قوة عظمى . ومصر المجاهده بمفرد قواها ، ومن باعث نفسها ، مصر المحرومة من مثل هذا التعضيد ، مصر الفتية ، مصر الواثقة بنفسها والمتفائلة بحسن مستقبلها ، تتساءل : ماذا عساه أن يكون حال الصناعات فى مصر بعد عشرة أعوام . أتكوّن فيها صناعات كبيرة كما تكونت فى رومانيا فى

ظرف عشرة أعوام سابقة ؟ أم أنها تقوى وتتقدم ولكنها تقوى وتتقدم فى حدود الصناعات الصغيرة ؟

١ ــ البنوك الرومانية وانشاء الصناعات

ليست تجارة الاموال بواسطة البنوك تجارة قديمة فى رومانيا . فقد وجد قديما « الزرافى » ولعله مأخوذ عن اللغة العربية «الصيرفى» الذى كان يقوم بمبادلة العملة بالعملة ويقوم بجوار هذه المبادلة ببعض اعمال التسليف وحفظ الامانات . ولكن البنوك بمعناها المعروف حديثة العهد فى رومانيا . فقد تأسس بشق الانفس بنك عقارى رومانى سنة ١٨٧٤

ثم تأسس البنك الاهلى لاصدار العملة الورقية فى سنة ١٨٨٠ حتى اذا ارتكزت العملة على أساس بنك للاصدار بدأت البنوك تؤسس ويكثر عددها ويزيد رأس مالها بالكيفية الآتية :

السنة	عدد البنوك	مجموع رأس مالها باللاى
١٩٠٠	٣٠	٧٥ر٠٠٠ر٠٠٠
١٩١١	١٨٣	١٧٦ر٠٠٠ر٠٠٠
١٩١٣	١٩٨	٢٢٣ر٠٠٠ر٠٠٠
١٩١٦	٢٣٨	٢٦٠ر٠٠٠ر٠٠٠
١٩١٩	٢٠٤	٥٦١ر٠٠٠ر٠٠٠

وفى هذه السنة ضمت الى رومانيا القديمة أراضى المقاطعات الجديدة التى كان بعضها تابعاً للنمسا والآخر تابعاً للروسيا ، بساربيا ، وترنسلفانيا ، والبانات .

فازدادت البنوك الرومانية قوة بضم مافى هذه المقاطعات من بنوك اليها . وتصاعد عددها وكثرت رؤوس اموالها بالكيفية الآتى بيانها مؤخوذا عن الاحصاءات الرسمية الموضوعة تحت اشراف الاقتصادى الرومانى البحاثة الدكتور تيودوريسكو

السنة	عدد البنوك	مجموع رأس مالها باللاى
١٩١٩	٤٨٨	٧١٨ر٦١٠ر٢٣٩
١٩٢٠	٥٤٣	١ر٩٦٦ر٦٦٣ر٨٩٩
١٩٢١	٥٥٦	٢ر٤٠٦ر٤٠٠ر٤٧٠
١٩٢٢	٦٨٣	٣ر٣٣٤ر٧٦٧ر٧٨٠
١٩٢٣	٧٥٦	٤ر٢٥٣ر٤٨٢ر٤٤٨
١٩٢٤	٨٤٤	٥ر١٧٥ر١٨٧ر٢٧٣
١٩٢٥	٩٢٨	٦ر٢٧٦ر٤٠٩ر٢٤٨

وهذا بخلاف عدد آخر من البنوك الشعبية الصغيرة لايقل فى الوقت الحاضر عن ألف بنك مجموع رأس مالها مليارلاى على أقل تقدير .

وقد كان الغالب فى البنوك الرومانيـة قبل الحرب أنها تابعة فى جزء كبير من رأس مالها الى الاجنبي . ولـكنه بعد الحرب تمكن الرومانيون بمهارة فائقة من شراء صفقات مالية خطيرة من الاسهم والسندات من الايدى الاجنبية فاستطاعوا بذلك أن يجعلوا رأس المال الغالب فى هذه البنوك رومانيا . ثم ان رأس المال الاجنبى نفسه لاسباب يطول شرحها أحجم بعد الحرب عن الاشتراك فى اعمال البنوك والشركات الرومانية حتى أن الاخصائيين يعدون على الاصابع عدد البنوك التى أسست بعـد الحرب واشترك الاجنبى فى رأس مالها .

ومن هـذا البيان يتضح كيف ان الرومانيين قد استطاعوا تكوين رؤوس اموال كبيرة للبنوك ، وكيف أن هذه البنوك أصبحت قوة عظيمة فى ذاتها ، وكيف يكون من السهل ادراك اثرها الـكبير فى حياة البلاد الاقتصادية .

وقد كان من آثار هذه البنوك الاشـتراك الفعلى فى تأسيس عدد كبير من الشركات الصناعية المساهمة .

نعم ان هذه الآثار لم تكن عظيمة من هذه الناحية قبل الحرب وذلك نظرا لان البنوك نفسها كانت قليلة العدد ، وصغيرة رأس المـال بالنسبة لما أصبحت عليه بعد الحرب ، ونظرا لان العنصر الاجنبى كان غالبا فيها من حيث رأس مالها ، ومن حيث ادارتها فكان الاهتمام باستثمار أكبر فائدة لرأس المـال مقدما على كل اعتبار آخر .

ولـكنه مع هذا قد اشـتركت البنوك الرومانية قبل الحرب فى عدة شركات صناعية كبيرة ، خصوصا شركات استخراج البترول .

أما بعد الحرب فقد تغيرت عقلية الرومانيين — وكم غيرت الحرب من عقليات بين طبقات العاملين فى مختلف الشعوب — فأصبحوا يرون لبنوكهم وظيفة أرقى من خصم الحوالات والاوراق التجارية ، وقبول الودائع بفائدة ، وتسليفها للغير بفائدة أعلى ، وهى زيادة الامتزاج فى حياة الانتاج القوميـة والاخذ باسباب تنشيطها . فاندفعت البنوك تستخدم رؤوس أموالها واحتياطياتها اكبر مما كانت تستخدم قبل الحرب فى انشاء الشركات الصناعية العديدة ، وتنشيط الصناعات القومية ، لتحويلها الى صناعات كبيرة ، وتركيزها بكيفية تجعلها قادرة على مقاومة المنافسـة الدولية . والتركيز فى الصناعات ناموس من نواميسها العصرية يشاهد فى البلاد الـكبرى كالولايات المتحدة من جانب وبعض دول أوروبا الشماليـة من جانب آخر . كما يشاهد فى الدول الصغيرة كبلجيكا ورومانيا . حتى انه ليظهر من تطور المنافسـة

الدولية انها تتحول شيئا فشيئا من منافسة بين أمة وأخرى الى منافسة جماعات انتاجية كبرى من عدة امم متفقة مصالحهم فى الانتاج الصناعى ، متوحدة طرقهم فى اساليب التصريف ، متوزعة مناطق البلاد بينهم لاجراء هذا التصريف .

نرجع الى رومانيا فنقول إن البنوك الرومانية قد أسست بعد الحرب عدة شركات صناعية تعد بالمئات . ولم يترتب على اشتراكها فى الاعمال الصناعية الا الخير للبلاد وللبنوك نفسها .

واذا كانت أيدينا خالية فى الوقت الحاضر من الاحصاءات الرسمية للعثور على متوسط ارباح البنوك الرومانية ، فان مابين أيدينا من أرقام عن تصاعد احتياطياتها كاف للدلالة على أن اشتراكها فى الاعمال الصناعية قد أنتج ارباحا ساعدت على تكوين هذه الاحتياطيات الكبيرة بالنسبة لبنوك حديثة العهد فى الوجود

وفيما يلى بيان لمقدار اشتراك البنوك الرومانية فى الاسهم والسندات الصناعية والتجارية — وخصوصا الصناعية — ولمقدار الاحتياطيات :

السنة	اشتراك البنوك بمليون اللاى فى الاسهم والسندات الصناعية والتجارية	الاحتياطيات بمليون اللاى
١٩١٩	٦٠٤	٣٤٨
١٩٢٠	١٢٩٦	٧٧٥
١٩٢١	٢٤٨٣	٨٦٨
١٩٢٢	٣٣٢٩	١١٤٦
١٩٢٣	٣٩١٦	١٣٣٩
١٩٢٤	٤٠٦٨	١٧٦٠
١٩٢٥	٤٢٢٩	٢١٣٧

أى ان الاشتراك فى أسهم وسندات الشركات الصناعية والتجارية قد استغرق فى سنة ١٩٢٥ نحو ثلثى رأس مال البنوك وان الاحتياطيات قد بلغت من جهة أخرى نحو ثلث رأس مالها المدفوع . فكأن نصف رأس المال والاحتياطيات موظف فى الاستثمارات الصناعية والتجارية ، والنصف الآخر متحرك للقيام بعمليات البنوك العادية لاجل قصير

٢ — الشركة الاهلية للتسليف الصناعى

Société Nationale de Crédit Industriel

ومع أن البنوك الرومانية قد اشتركت اشتراكا فعلياً واسع النطاق فى تأسيس الشركات الصناعية ، فقد لوحظ فى أواخر سنة ١٩٢٣ انه لايكفى انشاء الصناعات اللازمة للبلاد بل لابد من تنظيم التسليف الصناعى حتى تستطيع أن تجد مايلزمها من مال سواء لتوسيع دائرة اعمالها ، أو تحسين معداتها ، أو لرأس المال الدائر ، وسواء لمدة متوسطة ، أو لمدة طويلة من الزمن

١ — نظام الشركة

ولتنظيم التسليف الصناعى فى رومانيا وضعت الحكومة الرومانية مشروع قانون عرضته على البرلمان فصادق عليه فى ١٩ يونيو سنة ١٩٢٣ . جاء فى المادة الاولى منه :

« أن وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة والبنك الاهلى الرومانى مصرح لهم بانشاء شركة مساهمة تشترك فى اسهمها الدولة والبنك الاهلى برأس مال بالغ ٢٠٠ مليون لاى فى أول دفعة » ويكون اسمها « الشركة الاهلية للتسليف الصناعى » والغرض منها هو « منح السلف للصناعة وتحريك الديون الصناعية والتجارية وتشجيع رقى الصناعات فى رومانيا » .

وجاء فى المادة الثالثة « تشترك الدولة فى رأس مال الشركة الاولى بمقدار ٤٠ مليون لاى والبنك الاهلى بمقدار ٦٠ مليون . ولا يجوز للدولة ولا للبنك التنازل عن حصتهما فى رأس المال . ومع هذا فانه يجوز لكل منهما التنازل عن شىء من حصته بحيث يكون الباقى فى حيازته ٥ ٪ بالنسبة للدولة و١٠ ٪ بالنسبة للبنك الاهلى » .

وجاء فى المادة الخامسة « تضمن الدولة اذنات الصندوق التى تصدرها الشركة الاهلية للتسليف الصناعى كما تضمن فوائد هذه الاذنات وكوبونات السندات الصناعية التى تصدرها الشركة المذكورة . سواء أكانت هذه السندات عقارية أم كانت مجرد خطابات اعتماد صناعى » .

وجاء فى المادة السادسة « تقبل السندات وخطابات الاعتماد الصناعى الصادرة فى الخزانة العمومية بصفة ضمان فى المزايدات والمناقصات . كما تقبل بصفة ضمان فى البنك الاهلى . ويمكن استخدام نقود القصر وعديمى الاهلية فى شراء هذه السندات والخطابات » .

وجاء فى المادة الحادية عشرة « تسير الشركة وفق قانونها الاساسى ووفق هذا القانون اللذين يعتبران متممين لبعضهما ومتساويين فى القوة . ولا يجوز أن يدخل أى تعديل على القانون الاساسى بدون تصديق مجلس الوزراء بناء على تقرير وزير المالية » .

وجاء فى المادة الثانية عشرة « تكون الشركة خاضعة لمراقبة الحكومة نظرا لما للشركة من صفة أهلية » .

وقانون الشركة الاساسى كما تقدم متمم لهذا القانون فى بيان نظمها . ويستفاد من القانون الاساسى البيانات الاضافية الآتية :

رأس المال

تشترك الدولة فى رأس المال بمقدار ٢٠ ٪ منه ويشترك البنك الاهلى بمقدار ٣٠ فى المائة والباقى تشترك فيه البنوك والافراد .

واذا كانت الدولة او البنك قد احتفظا لانفسهما بحق التنازل عن شئ مما يملكه كل منهما فالسبب فى ذلك هو تشجيع اشتراك اكبر عدد مستطاع من الرومانيين فى اسهم هذه الشركة ، ولهذا فان التنازل لا يكون الا فى حالة ماتزيد طلبات الاكتتاب عن المقدار المعروض

وفى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٥ قرر مجلس ادارة الشركة زيادة رأس مالها من ٢٠٠ الى ٥٠٠ مليون لاى «باصدار اسهم اسمية تبلغ قيمتها ٣٠٠ مليون لاى» وجاء فى بيان مجلس الادارة عن هذه الزيادة « ان الغرض من اصدارها زيادة رأس مال الشركة الدائر حتى تستطيع أن تسد حاجات الصناعة الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بأوسع نطاق . وانه بناء على المادة الثامنة من القانون الاساسى سيحتفظ بمقدار ٦٠ مليون لاى للدولة عبارة عن ٢٠ فى المايه من رأس المال . ومقدار ٩٠ مليون لاى عبارة عن ٣٠ فى المائة منه للبنك الاهلى . وان الباقى وقدره ١٥٠ مليون سيقسم الى ٥ر٥٨ مليون للمساهمين السابقين بواقع سهم واحد لكل سهمين والى ٥ر٩١ مليون يطرح للاكتتاب العام »

وقد تم الاكتتاب العام فى مواعيده فاصبح رأس مال الشركة ٥٠٠ مليون لاى. وهو باق على حاله من سنة ١٩٢٥ الى الآن .

مجلس الادارة

يتألف هذا المجلس من عشرة اعضاء : ثلاثة تعينهم الحكومة ، وثلاثة يعينهم البنك الاهلى ، واربعة يختارهم المساهمون فى الجمعية العمومية . وقد عقدت أول جمعية

عمومية للمساهمين فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٣ لانتخاب اعضاء مجلس الادارة الاربعة

واختار مجلس الادارة خارجا عن هيئته مديراً عاما للشركة من كبار المهندسين الرومانيين المشتغلين بالصناعات هو المسيو (جورج بوبسكو) الذى لايزال فى مركزه حتى الآن . كما اختار مديراً آخر من رجال القانون هو الدكتور (فيكتور سالفسكو) الذى كان قبل تعيينه نائب المدير فى بنك رومانيسكا من اكبر البنوك الرومانية . وهـذا الاخير من الاقتصاديين الذين اختبروا اعمال البنوك وكتبوا الكتب عنها وعن نظم التسليف على العموم . وعلى كتف هذين الرجلين ، تحت اشراف وارشاد مجلس الادارة ، قامت الشركة باعمالها العظيمة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٤ .

اصدار السندات الصناعية

للشركة الحق فى (١) اصـدار سندات صناعية (٢) وخطابات اعتماد صناعى (٣) واذنات مسحوبة على خزانتها .

وقيمة السندات الصناعية التى تصدرها الشركة غير محدودة بنسبة رأس المال . فقد اشترط فقط فى أن تكون بمقـدار السلف الصناعية التى تكون قد اقرضتها الشركة للصناعات بضمان رهن عقارى ، أو بضمان عينى آخر . فان كان الضمان برهن عقارى وجب أن لاتزيد السلفة الممنوحة عن نصف القيمة التى تكون قدرتها المعاينة للاعيان المرهونة . وان كان الضمان عينيا آخر جاز أن يكون بضمان ، سندات دين عمومى ، أو اسهم شركات صناعية ، أو شهادات بوجود بضـاعة فى مخازن استيداع أو فى الطريق .

ويجوز بجوار هـذا الحق الواسع فى اصـدار السندات الصناعية أن تصـدر الشركة سندات صناعية لا بضمان القروض التى تكون قد عقدتها بل بضمان رأس

مال الشركة نفسه . وفى هـذه الحالة اشترط ان لا تزيد قيمة السندات الصناعية الصادرة عن ثلثى رأس المال .

وللشركة الحق فى اصدار خطابات اعتماد صناعى . وخطابات الاعتماد الصناعى نوع من أنواع السندات الصناعية . والفرق بين الاثنين هو أن السـند الصناعى يجوز اصداره لمدة عشرين سنة متى كان بضمان السلفة الصناعية . ولمدة خمس عشرة سنة متى كان ضمانه بثلثى رأس المـال . بخلاف خطاب الاعتماد الصناعى فانه سند موقت غير محدود الاجل أو ان كان اجله محددا فيكون لاقل من ١٥ سنة لان قيمة الخطابات اما أن تدفع فى مدة معينة أو تدفع عن طريق السحب كل ستة أشهر .

وزاد النظام مرونة بتخويل الشركة حق اصدار اذنات على خزانتها . والاذنات على الخزانة موقتة بالمثل .

وقد روعى فى اصدارها احتمال أن ينقص المال الجاهز فى الخزانة فتحل الاذنات محله . فهى بمثابة ورق عملة . أو بمثابة حق اصدار نوع من ورق العملة بجوار أوراق العملة الرومانية التى يصدرها البنك الاهلى الرومانى .

ولزيادة السهولة فى تناول هذه السندات والخطابات والاذنات جعلت جميعها لحاملها

ولتشجيع الاقبال عليها ، وايجاد الثقة فى النفوس ، والتأمين على رأس المال المدفوع فيها ودفع فوائده ، احتملت الدولة ضمان هـذه المستندات المـالية فى رأس مالها وفوائدها . فكأن الدولة لم تشترك فقط فى رأس المال بمقدار ٢٠ ٪ منه بل تضمن ديون الشركة الصادرة فى صورة سندات صناعية وخطابات اعتماد صناعى وأذنات خزانة.

وللشركة مصدر آخر هام لتغذية مصادرها المالية ودوام تحريك ما بين أيديها من أموال . وهـذا المصدر هو خصم أوراقها التجارية فى البنك الاهلى أو اعادة خصمها بواسطة هذا البنك للأوراق التجارية التى تـكون هى قد خصمتها لصالح أرباب الصناعة .

ب — حياة الشركة العملية

بدأت الشركة اعمالها فى أول يناير سنة ١٩٢٤ فكان لها أربعة أعوام من عمرها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٧

وبين أيدينا مصادر شتى عن الادوار العملية لهذه الشركة فى اربعة أعوام . غير أننا لانريد أن نتعقبها فى تفاصيل هذه الادوار . ويكفينا أن ننظر نظرة عامة عما آلت اليه هذه الشركة بعد مضى اربعة أعوام من حياتها .

ولحسن الحظ أننا ونحن نستعد للاعتماد على المصادر المبعثرة لتكوين هذه النظرة العامة عثرنا على هذا البحث نفسه بقلم المسيو جورج بوبسكو المدير العام للشركة . فرأينا انه هو أدرى منا بالشركة التى يديرها . ورأينا ان كلامه عنها أولى من كلامنا بالتقديم . وعليه ننقل عنه فى هذا الباب مايأتى تعريبه :

« ان رومانيا وهى بلدة زراعية صميمة قد اضطرت بعد الحرب أن تعاون مصادر انتاجها وأن توجهها نحو حالة من الصناعة أقوى مما كانت عليه . وقد كانت الدواعى اللاجئة الى اتباع مثل هذه السياسة ناشئة بصفة خاصة عن الحالة التى ترتبت على اتساع حدود رومانيا باندماج مقاطعات جديدة فيها ، ووجود صناعات راقية متقدمة فى هذه المقاطعات ، وعن الاصلاح الزراعى الهام الذى أدى الى نزع ملكية الاراضى الزراعية واسعة الاطراف بمقابل جعل رؤوس الأموال الجاهزة كثيرة ومعدة للاستغلال فى الصناعة .

وللوصول الى الغرض المقصود ، ولتثبيت وترقية الصناعة الاهلية ، وجعلها تتمشى مع مصالح البلد العامة ، تأسست « الشركة الاهلية للتسليف الصناعى » بمقتضى قانون صادر فى ١٩ يونيو ١٩٢٣

ومعهد التسليف هذا مؤسس فى صورة شركة مساهمة خاصة ولكنها شركة

متمتعة بامتيازات مخولة لها من جانب الدولة تسمح بأن يكون لها مركز خاص بين المنشآت المالية فى رومانيا . من ذلك أن الدولة والبنك الاهلى يساهمان فى رأس مالها الاولى بنسبة ٢٠ فى المائة والثانى بنسبة ٣٠ فى المائة منه والباقى وقدره ٥٠ فى المائة موزع بين أيدى الناس من بنوك وصناعات وأفراد .

ولما كان الغرض من الشركة هو تشجيع الصناعة الرومانية بمختلف الوسائل التى تؤدى قبل كل شىء الى تحقيق حاجاتها من الاموال التى تقرض لاجل طويل، فان العمليات التى تقوم بها والتى نص قانون تأسيسها وقانونها الاساسى عليها هى من أوسع العمليات نطاقا واكثرها تنوعا .

عمليات الشركة

تمنح الشركة :

(ا) القروض فى شكل حساب جار بضمان رهن عقارى أو بضمان رهن حيازى واقع على مواد أولية أو مواد مصنوعة أو على مؤسسات صناعية .

(ب) القروض فى شكل حساب جار مقابل ضمان بنك ، أو اعتماد شخصى ، أو رهن حيازى واقع على اسهم صناعية . ولكن منح القروض بفتح هذا النوع من الاعتمادات نادر ويجرى بصفة استثنائية محضة .

(ج) القروض الناشئة عن اعادة خصم الاوراق التجارية الناتجة من بيع المصنوعات والداخلة فى محفظة رجال الصناعة . ومنح هذا النوع من القروض لمدة قصيرة تتراوح بين ٦٠ و ٩٠ يوما .

وتهتم الشركة بكل عمل يراد به انشاء صناعات جديدة فى البلاد ، وتشترك خصوصا بجزء من اموالها فى تسيير الصناعات ، وخصوصا من بينها الصناعات ذات المنفعة العامة .

وهى تمنح بالمثل قروضا لشركات التعاون الصناعية، وللمعاهد التى يكون الغرض من انشائها مساعدة الصناعة والصناع باية صورة من صور المساعدة المالية وغيرها .

مصادر اموال الشركة

وللشركة لتحقيق غرضها مصادر مالية خلاف رأس مالها البالغ ٥٠٠ مليون لاى . وهى:

١ - المبالغ الناتجة من اعادة خصم محفظتها بواسطة البنك الاهلى .

٢ - مبالغ الودائع التى تقبلها للاستثمار والقروض التى تعقدها ويكون ضمانها إما خطابات الاعتماد الصناعى التى لا تتجاوز قيمتها حدود المبالغ التى تقرضها الشركة بضمان رهن عقارى . وإما السندات الصناعية التى تستطيع الشركة اصدارها بحيث لا تزيد قيمتها عن ثلثى رأس المال .

وللشركة الحق فى ضمان دفع ديون الصناعيين فى الخارج اذا كانت هذه الديون قد عقدت لغرض الحصول على ماكينات أو ملحقاتها أو مواد اولية الخ . .

ولا تستطيع الشركة أن تمنح هذه التسهيلات لغير رجال الصناعة .

وقد اتبعت الشركة سياسة التبصر فى تكوين الاحتياطيات حتى انه فى خلال اربعة أعوام من حياتها تمكنت من تكوين ٩٠ مليون لاى أى ١٨ ٪ من قيمة رأس المال. وستستمر الشركة فى اتباع هذه الخطة حتى يتساوى مقدار الاحتياطيات ومقدار رأس المال .

وللشركة خلاف مصادر أموالها الذاتية مصادر اجنبية عنها تتصرف فيها وتبلغ قيمتها ٢١١٨ مليون لاى . منها ١٦٩٠ مليون لاى ناشئة عن اعادة خصم محفظتها بواسطة البنك الاهلى ، ومنها ٢٢٠ مليون لاى عن اذنات صادرة على خزانة الشركة، ومنها ٢٠٨ مليون لاى ودائع للاستثمار .

ويبلغ مقدار الاموال التى تتصرف فيها الشركة لغاية الوقت الحاضر (ديسمبر سنة ١٩٢٨) ٢ر٧٠٩ مليون لاى موزعة بين مصادر ذاتية بمقدار ٥٩١ مليون ، ومصادر اجنبية عن الشركة بمقدار ٢ر١١٨ مليون لاى .

وهذه الاموال العظيمة جعلت الشركة الاهلية للتسليف الصناعى فى مقدمة المعاهد المالية فى رومانيا .

توظيف اموال الشركة

جميع اموال الشركة موظفة فى اعمال صناعية . وكان توظيفها لغاية أول يناير سنة ١٩٢٨ بالكيفية الآتية :

مليون لاى	نوع التوظيف
١ر٥٩٥	حساب جار بضمان رهن عقارى
٢٠١	« « « تجارى
٤٢٥	« « « خطابات ضمان
٣٤٦	خصم الاوراق التجارية للصناعات الكبيرة
٩١	« « « « الصغيرة
٢٠	سندات عمومية
٦٠	اشتراك فى اسهم شركات صناعية
٢ر٧٣٩	

وتوزيع الاموال بهذه الصورة المتنوعة دليل المتانة المتبعة فى توظيف الاموال. هذا فضلا عن انها مضمونة برهن عقارى وبرهن حيازى على منشآت الصناعة ، وعلى المواد الاولية ، والمصنوعات بما تبلغ قيمته ٨ر٣٠٠ مليون لاى .

وتتضح الصفة الجدية لتوظيف الاموال من الطريقة المتبعة فى منح القروض

الصناعية . وهـذه الطريقة تقضى بأن لايمنح أى قرض صناعى قبل أن يوفد ، لجهة الصناعة التى تستقرض ، مندوبان : أحدهما مهندس ، والثانى خبير مالى ، لمعاينة الحالة فى مكانها ، وقبل القيام ببعض الأبحاث بصفة دقيقة ، وقبل أن تسمع الادارة تقارير هذين المندوبين وأية معلومات أخرى تستقى من غيرهما ، وقبل أن تقرر لجنة الادارة منح القرض أولا ثم يوافق مجلس الادارة على قرار اللجنة فى آخر الامر

وتدل هذه الطريقة على درجة الالتفات والعناية الخاصة اللذين تفحص بهما جميع طلبات السلف الصناعية التى لاتجاب الا اذا كانت الصناعة المستقرضة ذات ضمانات كافية . وفى الغالب ان قيمة القرض الصناعى تتراوح بين ٢٠ و٣٠ فى المائة من قيمة الصناعة بحسب تقدير خبراء الشركة الاهلية للتسليف الصناعى .

وعلاوة على هـذه الضمانات فان الادارة توفد سنويا الى جهات الصناعات المقترضة مندوبين خبراء لفحص نتائج الحالة بعد الاقراض الصناعى ، وللوقوف على درجة التقدم الذى توافر لكل صناعة مقترضة ، والتحقق أيضا من استمرار بقاء الضمانات

وتتضح العناية التى تتلقى بهـا الشركة طلبات الاقتراض من عدد القروض الممنوحة وقيمتها بالقياس الى عدد القروض المطلوبة وقيمتها فى السنين الأربع من حياتها وهى كما يأتى :

السـنة	عـدد القروض المطلوبة	القيمـة بمليون اللاى	عدد القروض الممنوحة	القيمـة بمليون اللاى
١٩٢٤	٨٩٠	٥٦٩٥	٣٤٢	١٧٩١
١٩٢٥	٣١٦	١٧٢٤	١٣٩	٧٢١
١٩٢٦	١٩١	٨٣٥	١٢٦	٥٦٧
١٩٢٧	١٥٦	٥٦٣	٨٣	٣٣٣
الجملة	١٥٥٣	٨٨١٧	٦٩٠	٣٤١٢

ويرينا هذا الجدول ان من بين الطلبات التى تقدمت وعددها ١٥٥٣ طلبا قيمتها ٨٨١٧ مليونا من اللاى لم يقبل فقط الا ٦٩٠ طلبا مجموع قيمتها ٣٤١٢ مليون لاى أى ٥ر٣٧ ٪ من قيمة القروض المطلوبة . وهـذا يوضح لنا كم من قروض جديدة لا تزال لازمة للصناعات

وهذه الارقام تشهد من ناحية أخرى بأهمية الشركة الاهلية للتسليف الصناعى وبالدور العظيم الذى تقوم به فى نظام التسليف فى رومانيـا . وفى الواقع أن الشركة استطاعت وحدها ان تجيب فى السنين الاربع الاولى من حياتها عـددا كبيرا من طلبات الصناعيين الذين منحتهم القروض بفائدة تتراوح بين ٩ و١٠ ٪ وهى أقل بكثير من الفائدة التى تتقاضاها البنوك الاخرى .

وقد لوحظ فى منح القروض أن تكون مبالغها موزعة بكيفية عادلة بحيث تراعى اهمية الصناعات المختلفة فى الاقتصاد الاهلى . كما تراعى حاجات هذه الصناعات. وهذا هو بيان لمبالغ القروض المطلوبة ، والمبالغ المقررة للقروض المقبولة ، والمبالغ المدفوعة من القروض المقبولة ،مع بيان توزيعها على كل مجموعة من مجموعات الصناعات

المجموعة الصناعية	قيمة القروض المطلوبة	قيمة القروض المقبولة	قيمة المدفوع من القروض المقبولة
١ — صناعات المعادن والميكانيكا	١٤٩٥٦٠٠٠٠٠	٩٨٧١٢٠٠٠٠	٦٠٣٨٧٨٦٨٦
٢ — صناعات استغلال الغابات	٩٩٢٢٠٠٠٠٠	٢٠٨٥٢٠٠٠٠	١٤٢٠٠٧٥٣٨
٣ — الصناعات الكيمياوية	٣٤٢٥٠٠٠٠٠	١٣٥٦٠٠٠٠٠	٥٣٧٥٩٣٩٠
٤ — « الغذائية	٢٦٧٨٧٠٠٠٠٠	٨٦٧٢٩٠٠٠٠	٦٦٦٧٩٤٩٥٨
٥ — « النسجية	٧١١٦٠٠٠٠٠	٣١٤٤٥٠٠٠٠	٢١٤٥١٤٩٨٥
٦ — صناعات الدباغة	٦٠٥٢٠٠٠٠٠	٢٦٧٧٥٠٠٠٠	٢٢٨٠٧٥٥٢٩
٧ — الصناعة الخزفية	٤٣٥٦٠٠٠٠٠	١٤٩٨٠٠٠٠٠	١١١٠٣٤٩٠٦
٨ — صناعات الطباعة	٤١٥٣٥٠٠٠٠	١٦٦٠٥٠٠٠٠	١٢٦٦٩٢١٦٧
٩ — « الكهرباء	٢٧٣٢١٠٠٠٠	١٤٥١٠٠٠٠٠	١١١٠٨٥١٦٠
١٠ — « مختلفة	٥٩٩٠٠٠٠٠٠	٢٨٤١٠٠٠٠٠	١٦٦٦٩٥٤٧٢
١١ — « البترول	٣١٩٠٠٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠٠٠	١١٣٠٣٠٢٧٠
١٢ — الصناعات الصغيرة	١١٠٩٧٦٠٠٠	١١٠٩٧٦٥٠٠	٩١١٨٣٥٥٠
المجموع	٨٩٧٨٩٣٦٠٠٠	٣٧٧١٧٥٦٥٠٠	٢٦٢٨٧٥٢٦١١

وان الصناعات الصغيرة لتغتبط هى الاخرى بالخدمات التى أدتها لها الشركة الاهلية للتسليف الصناعى لانها وزعت عليها بواسطة ١٠٥ بنوك وسيطة فى محال وجودها فى مختلف المديريات الرومانية قروضا بلغت ٩١مليون لاى انتفع بها ٢٧٥٦ شخصا من أرباب الصناعات الصغيرة أو الصناع الذين يعملون بمفردهم .

وبلغت الفائدة التى أقرضت بها المبالغ للبنوك الوسيطة على ذمة التسليف للصناعات الصغيرة ٧ فى المائة .

وقد قامت الشركة أيضا بواجبها حين اشتركت فى تأسيس وتشجيع وتثبيت بعض الصناعات اللازمة للدفاع الاهلى . فهى قد اشتركت بمقدار ٦٠ مليون لاى فى صناعات ذات نفع أهلى مثل « شركة الطيران الرومانية » و « شركة المقذوفات » الاولى من نوعها و « شركة مصانع المعادن » و « الشركة الاهلية لغاز متيان » و « شركة ذيوع الراديو » .

وبجوار اعمالها المالية قامت الشركة بأبحاث قيمة ونشرت مذكرات هامة عن عدة صناعات أمدتها بالاموال .

وستصلح هذه الابحاث لان تكون اساساً وطيداً لسياسة المستقبل فى تنظيم الصناعات الاهلية ومدها بالاموال .

النتائج

لما كانت الشركة بعيدة عن المغامرة وعن الدخول فى عمليات سهلة يتحقق معها الربح الوافر العاجل وكانت ترمى الى جعل اعمالها متوافقة مع الصالح العام فانها قد اتبعت خطة التبصر فى توزيع الارباح .

سياسة المستقبل

ان التجارب التى حصلت عليها الشركة فى السنين الاولى من حياتها توضح المبادىء التى ينبغى أن تستمد منها الوحى فى المستقبل .

فهى أولا ستتبع خطة رأس المال أعنى أن تبحث عن زيادة مصادرها المالية باصدار مستندات للتسليف بمجرد مايتحقق استقرار العملة فى حالة من الثبات .

وهى ثانياً ستستمر فى خطة التبصر فى توظيف الأموال مع ملاحظة الضمانات المطلقة وإنماء الصناعات ذات النفع العام ، والصناعات التى تلقى موادها الاولية فى البلاد ، والصناعات الزراعية التى تتجه اليها العوامل الاقتصادية فى البلاد .

وهى ثالثا ستستمر فى خطة النتائج المعقولة بتكوين احتياطيات قوية ودفع أرباح معتدلة » اهـ .

وليس لدينا مانضيفه الى بيان المسيو جورج بوبسكو الا أن نبين شيئا أشار اليه إجمالا وهى « الأرباح المعتدلة » فقد بلغت الأرباح التى وزعتها الشركة فى كل من العام الاول والثانى ١٢ ٪ وبلغت فى العام الثالث ١٥ ٪ .

وفى هـذا برهان قاطع على أن عملية التسليف الصناعى اذا نظمت بكيفية مأمونة متفقة والصالح العام ، وحاجات الصناعات ، فانها تنتهى بارباح جديرة بالاعتبار ولو أن مايعتبره مدير عام الشركة الأهلية للتسليف الصناعى الرومانية « أرباحا معتدلة » قد يعتبر فى بعض البلاد الاخرى أرباحا بالغة. فان رؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعات مهما كان لها حظ وافر من الأرباح فان هذه الارباح لاترتبط بالصناعة وحدها ولكنها ترتبط أيضا بعوامل اقتصادية خارجة عن الصناعة نفسها كعامل سعر العملة باعتبارها بضاعة خاضعة لناموس العرض والطلب . ومع هـذا فانه لو لم يكن من فائدة لهذه الشركة الأهلية الرومانية النافعة الا أنها أنزلت سعر الفائدة التى كان يقترض بها الصناعيون من ٢٥ ٪ الى ١٠ ٪ لكفى

٣ - تقدم الصناعات الكبرى

تقدمت الصناعات الكبرى منذ تأسيس الشركة الأهلية للتسليف الصناعى تقدما ليس له مثيل من قبل . نعم ان قوى البلاد ، لا سيما بعد انضمام المقاطعات الجديدة اليها ، قد اتجهت نحو الانشاءات الصناعية فى السنين الأولى بعد الهدنة مباشرة ولكن هذه الانشاءات كانت تتعثر فى أذيالها اذا لم يكن أهل السلطة والنفوذ فى رومانيا قد اتفقوا على إيجاد أداة للتسليف الصناعى تشترك فيها الدولة اشتراكا فعلياً حتى يتسنى لهذه الاداة أن تمد الصناعات الجديدة بما تحتاج اليه من مال . بحيث أنه لا يكون من المبالغ فيه مطلقاً اعتبار الشركة الأهلية للتسليف الصناعى العامل الاساسى فى تقدم الصناعات الأهلية فى رومانيا .

وللدلالة على أثر هذه الشركة فى حياة البلاد نكتفى بمقارنة الحالة التى كانت عليها الصناعات الكبرى فى آخر ١٩٢٣ ، أى وقت دخول الشركة الأهلية للتسليف الصناعى فى دور العمل ، والحالة التى صارت اليها بعد مرور أربعة أعوام أى فى آخر سنة ١٩٢٧ .

السنة	عدد المصانع الكبرى	عدد العمال المشتغلين فيها	مقدار الانتاج بمليون اللاى
١٩٢٧	٣٧٦٣	١٩٢٫٥٠٠	٤٣٫٩٢٣
١٩٢٣	٢٩٢٤	١٥٧٫٠٠٠	٢٢٫٣٠٠
الزيادة	٨٣٩	٣٥٫٥٠٠	٢١٫٦٢٣

ويتوزع الانتاج الصناعى الرومانى الكبير فى آخر سنة ٩٢٧ بالكيفية الآتية : —

مجموعة الصناعات	عدد المصانع	القوى المحركة بالحصان	مقدار الانتاج بمليون اللاى
١ ـ معادن وميكانيكا	٥٣٨	٨٦ر٧١٦	٧ر٠٥٧ر٨٨٦ر٥٠٠
٢ ـ كهرباء	١٤	٤٥٨	١١٤ر٤٨٩ر٥٤٠
٣ ـ خشب	٨٢٥	٧٢ر٠٤٧	٥ر٨٤٢ر٩٢٩ر٥٦٠
٤ ـ غذاء	٨٤٠	٩٩ر٨٢٢	١٤ر٩٥٩ر٣٧٠ر٧٦١
٥ ـ نسج	٤٦٢	٢٨ر٩٢٤	٦ر٦٥٦ر٠٦٢ر٠٠٠
٦ ـ جلد	٣١٢	١٣ر٨٢٦	٢ر٩٧٦ر٢٠١ر٣٥٠
٧ ـ مواد بناء	٢٦٨	٣٥ر٢٠٣	١ر٤٢٣ر٦٨٥ر٠٠٠
٨ ـ خزف	٣٤	٤٦٧	٧٢ر٩٢٧ر٠٠٠
٩ ـ ورق	١٥٠	٢٣ر٩٥٥	١ر٧٧٤ر٢٢٣ر٠٠٠
١٠ـ كيمياء	٢٤٨	٤٣ر٠٥٣	٢ر٣٨٥ر٦٨٠ر٠٠٠
١١ـ زجاج	٣١	١ر٥٣٣	٤٩٨ر٩٨١ر٠٠٠
١٢ـ مختلف	٤٠	١ر٩٨٦	١٧٠ر٤٤٨ر٠٠٠
المجموع	٣٧٦٢	٤٠٧ر٩٩٠	٤٣ر٨٢٢ر٨٨٣ر٧١١

وبلغت رؤوس اموال الصناعات الكبرى لغاية ٣١ دبسمبر سنة ١٩٢٧ مقدار ٢٦ر٧٠٠ مليون لاى موزعة بنسبة ١٠ر٠٠٠ مليون فى اعمال البترول . أى ما يقرب من ٣٥ ٪ من مجموع رؤوس الاموال الصناعية الكبرى و ٢ر٦٠٠ مليون للصناعات الغذائية و ٢ر٥٥٢ لاستغلال الغابات والمناجم و ٢ر٥٣٤ للصناعات الميكانيكية .

ويعمل فى هذه الصناعات الكبرى ٢٠٩ر٠٠٠ شخص منهم ١٩٢ر٥٠٠ عامل والباقى كمهندسين ورؤساء عمال وفنيين ومستخدمين ومديرين

وبلغت الارباح التى وزعتها الصناعات الكبرى فى سنة ١٩٢٧ مقدار ٣٢٠٤ مليون لاى أى بنسبة ١٣ر٥ فى المائة من رأس مالها الاسمى .

ويدل الحاضر على مستقبل عظيم لهذه الصناعات . فهى تستهلك نحو ٢٥٠٠٠ مليون للمواد الاولية ، ونحو ٢٥٠٠ للوقود . ومعظم المواد الاوليـة التى تحتاج اليها ومعظم الوقود تجده داخل البلاد .

ومتى ثبتت العملة الرومانية وزال عنها كابوس التقلبات الذى لا زالت تتأثر به فان الصناعات الـكبرى الرومانية بمعاونة الشركة الاهلية للتسليف الصناعى ، ومعاضدة الدولة ، والبنك الاهلى ، تزداد ثباتا على ثباتها ، وتتقدم بخطى واسعة الى الامام .

الفصل السادس عشر

تشجيع الصناعات فى تركيا

اهتمت تركيا منذ اعلان الدستور فى سنة ١٩٠٨ بالصناعات أكثر مما كانت مهتمة بها قبل ذلك .

على أن الاهتمام الجدى بالأعمال الصناعية لم يبدأ فعلا الا بعد انتصار الحكومة الكمالية وبعد استقرار هذه الحكومة فى أنقره . فقد دخلت تركيا بعد ذلك فى دور من الحياة شعرت معه بوجوب العناية بالمسائل الاقتصادية . وخُطب الغازى مصطفى كمال بصفته زعيما للمجلس الملى أثناء الخلافة ، وبصفته رئيسا للجمهورية بعد الغاء الخلافة ، وخطب عصمت باشا ومناقشات الوزراء والنواب تدل فى مجموعها على وجود تيار فكرى عام بأن حياة البلاد مرتبطة بزيادة مواردها فى الانتاج ، وأن جهود الامة ينبغى أن تنصرف فى زمن السلم الى الاعمال المنتجة . وبفضل القوة التى تركزت فى الحكومة الكمالية استطاعت تركيا فى هذه الاعوام الثمانية الأخيرة أن تنشىء على انقاض أنقرة القديمة أنقرة الجديدة بمبانيها الجميلة ، وأن تمد السكك الحديدية ، حتى أصبح السفر بواسطتها من الاستانة الى أنقرة كالسفر فى الخطوط الاوروبية الطويلة . وأن تمهد الطرق العمومية فى الأناضول ، وأن تهىء بفضل تحسين المواصلات أسبابا قوية لنقل الحاصلات الزراعية لتقوية الرغبة فى مزاولة الأعمال الصناعية بجوار الاعمال الزراعية والتجارية .

والحقيقة ان تركيا ، وان تكن بلدة زراعية ، إلا أن لديها من الأسباب مايساعدها على أن تكون بلدة صناعية : ففيها الحاصلات الزراعية المتنوعة التى تصلح للأعمال الصناعية كالزيتون والبذور الزيتية والسمسم والنباتات الطبية والقنب

والكتان ، وفيها الغابات الواسعة للأخشاب والفحم الخشبي ، وفيها الماشية والاغنام والماعز والألبان والأصواف والفرو والجلود ، وفيها الاسماك ترعى على شواطىء البحر الاسود والبوسفور والدردنيل والبحر الابيض ، وفيها المناجم مبعثرة بعضها مستغل وبعضها محفوظ الامتياز مهمل الاستغلال ، وفيها الفحم الحجرى على شواطىء البحر الاسود قريبا من شمال الاستانة الشرقى ، والنحاس والرصاص والكبريت ، والمنغنيز والبترول ، والملح وبالجملة فيها المواد الاولية متوافرة لتكوين صناعات حديثة صغيرة وكبيرة واسعة النطاق

والذى ينقص تركيا فى هذا الباب هو الايدى العاملة ورؤوس الاموال . فقد كانت نسبة المشتغلين فى الصناعات قبل اعلان الجمهورية ١٥ فى المائة من الاتراك و٦٠ فى المائة من اليونان و١٥ فى المائة من الارمن . وكانت نسبة رؤوس الاموال ١٥ فى المائة للأتراك و٥٠ فى المائة لليونان و٢٠ فى المائة للأرمن . وهذا بالنسبة للمصانع الكبيرة . أما بالنسبة للصناعات الصغيرة المنتشرة فى قرى الاناضول فان احصاء وزارة الاقتصاد الوطنى فى تركيا فى سنة ١٩٢١ يدل على انه كان فى الاناضول ٥٣٫٣١٦ صانعاً يعمل فى صناعة المنسوجات داخل (٢٠٠٥٧) مصنع منزلى ، و١٧٩٦٤ صانعاً يشتغلون فى ٥٣٤٧ مصنعاً لتمليح الجلود ، ونحو ٢٣٠٠٠ صانع يشتغلون فى نحو ٧٠٠٠ مصنع حدادة وخشب ومأكولات ونخار واسمنت .

وبعد تنفيذ الاتفاق فى مبادلة السكان اليونانيين بالاناضول بالسكان الاتراك فى اليونان أخذ العمال الاتراك يتسع أمامهم ميدان العمل للاشتغال بالصناعات التى كان يعمل فيها اليونانيون . ومع هذا فان الوقت لم يتسع لحكومة الجمهورية التركية حتى تنظم التعليم الصناعى فيها تنظيما يساعد على تهذيب الملكات الصناعية فى البلاد .

بقيت أكبر صعوبة وهى رؤوس الاموال اللازمة لأنشاء الصناعات . وقد

بدأت الجمهورية التركية حياتها فى وقت كان الاتراك خارجين فيه من حرب عامة ومن قتال قومى دام أكثر من عامين بعد الهدنة العمومية فضعف الانتاج ، وقل الادخار ، وتعذر الحصول على رؤوس أموال أهلية ، فتقدمت رؤوس أموال أجنبية . ولكن حكومة الجمهورية التى قامت على فكرة الجنسية الطورانية والتى لا تزال آثار الامتيازات الاجنبية الملغاة عند اعلان الحرب العامة عالقة بأذهانها رأت ان تحتاط كل الاحتياط فى قبول الاقتراحات العديدة التى تقدمت اليها من أرباب الاموال حتى الامريكيين . وفضلت بقدر الامكان أن تجعل جهودها فى إحياء موارد البلاد الاقتصادية مبنية على اقتدار ابنائها أكثر مما هى مبنية على مساعدة رؤوس الاموال الاجنبية .

وقد استشعر المرحوم جاويد بك وطلعت بك فى حكومة الاتحاديين السابقة بحاجة البلاد الى رؤوس أموال تركية فعاونا على انشاء بنك الكريدى الوطنى فى أول يناير سنة ١٩١٧ برأس مال قدره أربعة ملايين ليرة تركية . وقررا أن يكون رأس المال محفوظا بين أيدى الاتراك وحدهم . وان تشترك الحكومة فيه بمقدار ٤٠ فى المائة واستمرت حكومة الجمهورية التركية ترعى هذا البنك بعنايتها وتعضيدها ، وتعين رئيساً لادارته يعاونه فيها مجلس ادارة مؤلف من الاتراك دون سواهم .

وصادقت الحكومة الجمهورية على تأسيس بنك للتجارة والصناعة فى أكتوبر سنة ١٩٢٣ برأس مال قدره مليون ليرة . كما شجعت أبناء البلاد فى سنة ١٩٢٦ على تأسيس (بنك الاشغال) برأس مال قدره أربعة ملايين ليرة لمزاولة مختلف الاعمال الاقتصادية ومن بينها الاعمال الصناعية .

ولما كانت ميزانية الحكومة التركية فى العهد الأخير لاتتوازن طرفاها الا بشىء من الصعوبة والاجهاد ، وكانت الصناعات فى حاجة الى التشجيع ، فهى لم

تستطع أن تمد هذه الصناعات بالمال من الخزانة العمومية ولكنها رأت على الأقل أن تساعدها بما تستطيع من امتيازات أخرى مثل منح الأراضى الاميرية مجاناً لتشييد المصانع فوقها ، والاعفاء من الرسوم الجمركية وتفضيل مصنوعاتها على المصنوعات الأجنبية . وفى ٥ ابريل سنة ١٩٢٥ صدر قانون آخر بمنح بعض امتيازات لمصانع السكر التى يراد انشاؤها فى الاناضول . لان واردات السكر من الخارج كثيرة والاتراك يستهلكون منه بزيادة مطردة فرأت وزارة الاقتصاد القومى فى تركيا أن تقلل من وارداته بتشجيع زراعة البنجر ومنح امتيازات لمصانع السكر

ولدينا عن قانون تشجيع الصناعات فى تركيا روايتان إحداهما عن حضرة قنصل المملكة المصرية فى الاستانة سنة ١٩٢٦ وهى تشمل نص هذا القانون كما هو معدل بقانون صادر فى ١٦ ابريل سنة ١٩٢٥ . ورواية أخرى عن خلف حضرته فى وظيفته جاءت ضمن تقرير لوزارة الخارجية المصرية نشر فى أوائل يناير سنة ١٩٢٩ والروايتان ، وان اتفقتا فى جوهر المبادىء التى انطوى عليها هذا القانون ، إلا انهما تختلفان فى المقادير وفى بعض التفاصيل مما يجعلنا ننقل عن آخر تقرير للقنصلية المصرية فى الاستانة الملخص الوارد به عن قانون تشجيع الصناعات .

قال حضرة القنصل المصرى فى تقريره المشار اليه ما يأتى :

« لاتزال تركيا من الوجهة الصناعية فى عهد الطفولة وذلك رغما عن غناها بالمعادن من كل نوع ففيها الفحم والحديد والنحاس والقصدير والفضة وزيت البترول وغير ذلك من المعادن غير انها كانت مهملة ولم يكن هناك الا قليل من المناجم تستثمرها شركات أجنبية وكانت هذه الشركات تصدر هذه المعادن خاما الى الخارج فلا تحول الى مصنوعات فى تركيا . وأغلب هذه المناجم فى مناطق بالقرب من سواحل البحر الاسود لسهولة نقل المعادن الى الساحل لتشحن فى البواخر إلى الجهات

المختلفة . وقد سبق أن ذكرنا ان من اسباب عدم استثمار الثروة المعدنية فى تركيا قلة طرق المواصلات اللازمة لنقل المعادن الى الموانىء وقلة رؤوس الاموال .

الا أن الحكومة الحالية مهتمة بتشجيع الصناعة فى البلاد التركية وقد أصدرت قانونا لتشجيع الصناعة يبتدىء تنفيذه من أول يوليه سنة ١٩٢٧ ونحن نكتفى فى هذه الفرصة بذكر أهم مبادىء هذا القانون وما يعن لنا من الملاحظات عليه .

يقسم هذا القانون المصانع الى أربعة أقسام تتميز الثلاثة الاول منها بعضها عن بعض بقوة الآلات المحركة التى تديرها وعدد العمال الذين يشتغلون فيها فى السنة والقسم الرابع يشمل الامكنة التى يجتمع فيها العمال لصنع السجاجيد أو الحصر أو المخرمات باليد ويعتبر القانون المناجم من المصانع

وتتلخص المزايا التى تعطى للمصانع فيما يأتى :

أولا — الأراضى اللازمة لانشاء أو توسيع المصنع لغاية خمسة وعشرين فدانا تعطى مجانا على شرط أن تكون مملوكة للحكومة وأن تقرر وزارة التجارة صلاحيتها للغرض المطلوبة من أجله

ثانيا — الأبنية والأراضى التى عليها المصنع وملحقاته وآلاته تعفى من عوائد المنازل وضريبة الأراضى وضريبة الايراد وتعفى أيضا من الرسوم التى تتقاضاها الهيئات المحلية رسوما للرخصة

ثالثا — المواد اللازمة لبناء المصنع والآلات اللازمة للصناعة والمواد الخام التى تستعمل فى الصناعة الواردة من الخارج تعفى من الرسوم الجمركية اذا كان لا يمكن الحصول عليها من تركيا بكميات وافرة وتمنح تخفيضا قدره ٣٠ فى المائة من أجور الشحن بالسكك الحديدية أو البواخر التركية أو تمنح نقدا ما يوازى قيمة هذا التخفيض

رابعا — لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزارة التجارة أن يمنح المصنع اعانة بمقدار ١٠ فى المائة من قيمة المواد الخام التى تستعمل فى الصناعة فى ظرف سنة

خامسا — الحكومة والهيئات المحلية والمؤسسات التابعة لها والشركات التى عندها امتيازات من الحكومة والمصانع المنتفعة بهذا القانون يجب عليها أن تفضل المنتجات التركية اذا كانت هذه المواد تصنع أو تنتج بكميات وافرة وثبت أنها صالحة للاستعمال المقصود حتى لو كان ثمنها يزيد لغاية ١٠ فى المائة عن مثلها الوارد من الخارج

ويجب على من حصل على تصريح بالامتيازات المتقدمة أن يقيم المصنع ويبتدىء فى الصناعة فى ظرف ثلاث سنوات من تاريخ التصريح والا أصبح لاغيا كما أن المصانع التى توقف العمل أكثر من سنة بدون أسباب تقبلها وزارة التجارة تسحب رخصها وتكلف بدفع الرسوم والضرائب عن المدة التى لم تشتغل فيها

ولا يجوز بيع الاراضى التى منحتها الحكومة للمصنع ولا تأجيرها الا بعد أن يمضى على استعمالها للغرض الذى منحت من أجله مدة خمس عشرة سنة ولكن يجوز نقل ملكيتها لآخر يستمر فى الصناعة وينقل باسمه التصريح

ويستلزم القانون من المصانع التى تمنح هذه الامتيازات أن يكون جميع موظفيها وعمالها من الترك ولا يستثنى من ذلك إلا المديرون والمحاسبون غير انه يمكن بتصريح خاص من وزير التجارة استخدام بعض الاجانب من الاختصاصيين ومهرة العمال إذا لم يوجد منهم العدد الكافى من جنسية تركية على شرط أن يكون استخدامهم لمدة محددة وأن يمرن معهم من الاتراك عدد كاف ليحل محلهم عند انتهاء مدة استخدامهم .

وتكون المصانع المتمتعة بهذه الامتيازات خاضعة لتفتيش موظفى وزارة التجارة للتحقق من قيام أصحابها بالشروط المدونة بالقانون .

وقد عنينا بذكر أهم مبادىء هذا القانون لأنه وضع لدولة مركزها الصناعى كمركز مصر فكلا البلدين قوام ثروته الزراعة وفى كليهما نهضة وحركة ترمى الى

تعضيد بعض المصنوعات الاصلية التى تتوفر شروط نجاحها غير أن ذلك لا يتم الا باتخاذ اجراءات لتشجيع هذه الصناعة وحمايتها من المزاحمة الاجنبية القاتلة الى أن تنمو وتقوى فيكون فى رواجها عمل لكثير من العمال ومجال لكثير من الشبان الذين درسوا الصناعة وليس أمامهم الآن مجال للاشتغال فيما درسوه كما أنه يصبح مصدرا جديدا من مصادر الثروة .

وتركيا بهذا القانون قد سارت فى سبيل تعضيد الصناعة أكثر مما سارت مصر لاننا فى مصر لم نكد نزيد على اقراض بعض المصانع الصغيرة مبالغ بفوائد معتدلة لتجديد آلاتها وتحسينها بينما القانون التركى ينص على اعطاء المصنع الاراضى التى يقام عليها مجانا وتعفى الآلات والمواد الاولية من الرسوم الجمركية ويحتم على فروع الحكومة والشركات والمصانع الاخرى أن تشترى من مصنوعات هذه المصانع حتى لو زاد ثمنها ١٠ فى المائة من المصنوعات الاجنبية كما ينص على اعطاء اعانات مالية الى آخر ماسبق ذكره من الامتيازات

وانى أظن ان قانوناً على نهج القانون التركى يؤدى الى نتائج كبيرة فى إنماء الصناعة فى مصر على شرط أن تسير الحكومة فى تنفيذه بهمة واستمرار . وبما أن مركز مصر يختلف بعض الاختلاف عن تركيا لوجود معادن كثيرة فى الأخيرة ليست فى مصر فيمكن قصر مفعول القانون على الصناعة التى يظهر من البحث أن رواجها ممكن فى مصر

ومما يلاحظ فى القانون التركى انه يرمى إلى تشجيع استعمال الآلات المحركة فى المصانع فيقصر الامتيازات على المصانع التى من هذا القبيل ولا يستثنى من ذلك الا محلات صنع السجاجيد والحصر والمخرمات

كما يلاحظ ان القانون التركى لم يشترط أن يكون أصحاب المصنع من الاتراك

بل جعل المزايا عامة لجميع المصانع بصرف النظر عن جنسية أصحابها اكتفاء باشتراط أن يكون موظفوها وعمالها من الترك ماعدا استثناءات قليلة

ولم يمض بعد الوقت الكافى للحكم على نجاح هـذا القانون فى تركيا لان ذلك يتوقف على كيفية تنفيذه وعلى كل حال فى تركيا جميع العناصر التى تكفل نجاحـه لانها بلاد غنية بالمعادن من كل نوع وطرق المواصلات تنتشر بسرعة فى أنحاء البلاد فاذا أقبل الأجانب على استثمار أموالهم فى الصناعة التركية فقد تتقدم هذه الصناعة تقدما محسوساً فى السنين المقبلة . » اه كلام قنصل المملـكة المصرية فى الاستانة

الفصل السابع عشر

قانون للرهن الصناعى فى اليونان

صدر فى اليونان ، سنة ١٩٢٨ ، قانون للرهن الصناعى وضعته وزارة الاقتصاد القومى لتشجيع التسليف الصناعى لأجل طويل بواسطة البنوك والأفراد .

ويشمل هذا القانون المبادىء الهامة الآتية :

أولا — امتداد الرهن العقارى حتى يتناول ماكينات المصانع التى تكون قيمتها فى الغالب أعلى من قيمة العمارة التى تعمل فيها هذه المصانع .

ثانيا — منع بيع الماكينات أو نقلها بغير تصريح سابق من الدائن .

ثالثا — تسهيل طرق التنفيذ فى حالة البيع القهرى بسبب عدم الوفاء أو الاخلال بشروط القرض .

رابعا — احلال الورثة محل المدين فى حالة الوفاة بالنسبة لما كان فى ذمة مورثهم من دين وبالنسبة لاستمرار العمل فى المصانع المرهونة .

ونظرا لحداثة القانون وبساطة صيغته وأهميته فى تصور الرهن العقارى من حيث ارتباطه بحاجات الصناعات رأينا ان نعربه هنا كما هو فيما يلى :

المادة (١) — رغبة فى تسهيل القروض من أى نوع كانت لرجال الصناعة بما فيها قروض البنوك والاشخاص المعنويين والأفراد لأجل طويل مقابل استهلاكها بأقساط سنوية تحقيقا للغرض المذكور بعد يجوز أن يعقد رهن عقارى يقع على عقار المدين ويمتد حتى يقع أيضا على الماكينات والتركيبات الاخرى على العموم القائمة داخل هذا العقار أو فوق ارضه . وحتى يكون الرهن على الماكينات والتركيبات

الاخرى صحيحا يجب أن ينص فى عقد القرض على ان الغرض منه هو استعماله بواسطة الصناعى المقترض فى مزاولة صناعته أو توسيع نطاقها .

المادة (٢) — يشمل حق الرهن أيضا الماكينات التى تركب فيما بعد فى المصنع على شرط أن يسجل بيانها تسجيلا اضافيا طبقا للقانون .

المادة (٣) — المدين ملزم بالتأمين على العقارات والماكينات المرهونة من خطر الحريق وفى حالة امتناع المدين عن التأمين يقوم الدائن به ويكون المبالغ التى أنفقها للتأمين وفوائدها القانونيـة حق الامتياز على باقى الدين . وله على أى حال استعمال الحقوق المخولة له فى المادة ٣٠ من قانون الرهن .

وفيما يتعلق بالاخطار الاخرى فان التأمين من وقوعها اختيارى .

المادة (٤) — محظور فك أو بيع الماكينات والتركيبات قبل دفع الدين بأكمله مالم يصادق الدائن على ذلك من قبل . وفيما عدا ذلك فان استخدام الماكينات فى إنتاج المصنع غير مقيد بأى قيد .

المادة (٥) — يجوز للغرض نفسه عقد الرهن بالشروط والاجراءات نفسها على الماكينات والتركيبات المشار اليها فى المادة الاولى اذا كانت قائمة بصفة دائمة فى عقار ملك للغير .

المادة (٦) — اذا كان المدين الصناعى مالكا للماكينات والعقار القائمة فيـه وجب النص فى عقد العقد على أن الرهن المسجل ضمانا للدين يشمل المكان المقامة فيه الماكينات .

المادة (٧) — اذا كان المدين غـير مالك للعقار القائمة فيه الماكينات المعروضة للبيع بالمزاد العلنى فان على من يرسو عليـه المزاد وتؤول اليه ملكية الماكينات بعد دفع الثمن أن يوقع تصريحا يثبت فيه أنه يحل محل المدين فى الحقوق والواجبات الناشئة عن العقد المبرم بينه وبين مالك العقار .

المادة (٨) — فى حالة ما اذا كان المصنع المعروض للبيع بالمزاد العلنى متمتعا ببعض مزايا من جانب الدولة فان هذه المزايا تؤول بنفس الاجراءات الى من يرسو عليه المزاد .

المادة (٩) — يصح القرض الصناعى الذى يرمى هذا القانون الى حمايته واجب الاداء قبل حلول ميعاده فى الأحوال التى نص عليها القانون والعقد وكذلك فى الظروف الآتية . —

(أ) اذا تعطل العمل فى المصنع بسبب وفاة المدين أو فى حالة تغيير حادث فى مركزه القضائى على شرط أن لاتقل مدة التعطيل عن ثلاثة أشهر .

وهذا النص لاينطبق على المصانع التى توقف عادة أشغالها فى غضون مدة معينة من السنة .

(ب) فى حالة ما اذا سحب المدين الماكينات أو ابدلها بسواها أو فكها أو نقلها كلها أو بعضها خارج المصنع بغير علم أو بدون رضاء الدائن بحيث يترتب على ذلك إنقاص لقيمة الضمان .

(ج) فى حالة التنازل عن المصنع بدون رضاء الدائن .

المادة (١٠) — فى حالة استمرار العمل فى المصنع بواسطة ورثة المدين أو بواسطة من حلوا قانونيا مكانه فان على هؤلاء بالتضامن وبحكم القانون أن يقوموا بسداد الدين .

وفى حالة تنازل المدين عن المصنع فى حياته فان المتنازل والمتنازل اليه يصبحان بحكم القانون وبصرف النظر عن نتائجه الاخرى مسؤلين بالتضامن عن سداد الدين .

المادة (١١) — تعين طرق تطبيق هذا القانون بواسطة أمر عال . يصدر بناء على عرض وزير الحقانية ووزير الزراعة .

الباب الرابع

مشروع
بنك صناعى مصرى

الفصل الثامن عشر

ضرورة انشاء بنك صناعى مصرى

ان مصر مهما زادت مساحة أراضيها الصالحة للزراعة ، ومهما اتقنت من أساليبها الزراعية ، ومهما وصلت الى الانتفاع بغلة الارض أقصى انتفاع ، تبقى دائما أمة فقيرة الى غيرها ، فقيرة فى نفسها ، مادام إنتاجها الزراعى لايصاحبه إنتاج صناعى منظم يزيد من أسباب ثروتها القومية العامة ، ويغنيها عن المصنوعات التى تستوردها من الخارج بقدر استطاعتها على صنع مثلها فى الداخل .

ومصر بالزراعة وحدها تبقى ناقصة فى تكوينها الاقتصادى . ولا يتم هذا التكوين على أساس القومية المصرية مالم تتضافر الجهود على انشاء الصناعات فى البلاد وتنظم للأخذ بيدها واحيائها حياة قادرة على الأنتاج الصناعى المنظم الذى يجعل ايراد الأمة متنوعا غير قاصر على الزراعة وحدها ولا على صنف واحد من أصناف الحاصلات .

ومصر فى تعدادها الدورى كل عشرة أعوام يتضح ان سكانها يزيدون زيادة مطردة وان نسبة الزيادة فى عددهم تفوق نسبة الزيادة فى الاراضى الصالحة للزراعة فى المدة نفسها ، حتى انه لوحظ انه لو نفذت مشروعات الرى الكبرى ، واصلحت كل الاراضى البور ، وتحسنت طرق الزراعة الكثيفة ، وتنوعت الحاصلات الزراعية ما كفى ذلك كله السرعة المتصاعدة فى زيادة السكان . ولوحظ منذ زمان أن متوسط ايراد المصرى ينقص بالنسبة لغلة الاراضى الزراعية فهو فى سنة ١٩٢٧ أقل مما كان عليه مثلا من ثلاثين سنة أى فى سنة ١٨٩٧ وما ذلك إلا لان السكان يزيدون والأراضى لا تتسع لهم أو هى تتسع قليلا ولكن غلتها تنقص كثيرا . ولا يوجد مخرج لهذه

الحال بتحسين الزراعة وحدها فان من أسباب تحسينها التوسع فى استخدام الماكينات الزراعية والتوسع فى استخدامها يؤدى الى تقوية تيار المهاجرين من الارياف الى المدن فيكونون هم مع الزيادة العامة فى السكان جيشاً يطلب العمل فى المدن . وهذا الجيش اما أن يبقى عاطلا لاتتسع له وظائف الحكومة ولا أعمال التجارة على حالتها الضعيفة القاصرة ، ولا أعمال الصناعة على حالتها الضيقة الحاضرة ، وعندئذ يتحول هذا الجيش بالتدريج الى خطر اجتماعى يهدد بالفوضى أركان البلاد . واما أن يوجد له عمل بجوار العمل الزراعى . وهذا العمل لايمكن أن يوجد الا بانشاء الصناعات الجديدة وتقوية الصناعات الموجودة على قواعد منظمة تضمن لها البقاء والنجاح . فالصناعة هى الميدان الوحيد الذى تقضى سلامة البلاد باعداده لأشغال العدد المتزايد من المصريين المتعلمين أو المتباعدين عن الزراعة أو المتزايدين دوريا فى كل تعداد . ومتى وجدت الصناعة بجوار الزراعة قويت التجارة من تلقاء نفسها وفتحت هى الأخرى ميادين واسعة للعمل فيها .

والمصريون يتقدمون فى الرفاهية وتزداد حاجات طبقاتهم المختلفة جيلا بعد جيل . وهم ان وقفوا عند حدود مجهودهم الزراعى وعددهم يتزايد لا يكفى هذا المجهود لسد حاجاتهم . فلا بد لهم والحالة هذه من ينبوع للثروة جديد يزيد من ايراداتهم على الاقل بقدر الزيادة فى حاجاتهم المتولدة عن تقدم الرفاهية العامة . وهذا الينبوع لايجدونه فى غير الصناعة . فهى عند تنظيم الانتاج فيها يتحقق من وجودها ايراد جديد يساعد على سد الحاجات الجديدة .

وحتى توجد الصناعات فى مصر ، وحتى تعيش فيها وتنجح ، ينبغى أن تتوافر لها رؤوس الاموال للانشاء والتوسع والاقراض ، وتكوين الكفايات اللازمة من مهندسين ورجال ادارة وحساب ومال وعمال ورؤساء عمال ، والتشريع الواجب لتشجيعها على الظهور والبقاء ، والاتفاقات الدولية لحماية مصنوعاتها من منافسة

المصنوعات الاجنبية ، والروح القومية التى تحل الصناعات المحل اللائق بها فتعضدها بمجهود الامة والدولة تعضيدا تاما من غير تقييد .

واذا كانت رؤوس الاموال التى تحتاج اليها الصناعات من أهم اسباب إيجادها وحياتها فان تدبير الاموال اللازمة لها أول عمل من اعمال التنظيم القومى لإحياء الصناعات الاهلية واسنادها للبقاء والنجاح . ومهما تصورنا الطرق المختلفة لتكوين رؤوس الاموال اللازمة للصناعات فاننا لانجد طريقاً أفضل من ايجاد أداة مالية تستجمع فيها الاموال الفائضة التى يريد اربابها أن يوظفوها فى الصناعات فتكون بمثابة خزان عام لاستجماع هذه الاموال . ثم تخرج هذه الاموال من هذا المعهد المركزى الى مختلف الصناعات المراد احياؤها أو تقويتها على أن يبقى بعضها فى الصناعات ويعود بعضها فى حينه الى هذا المعهد ثم يخرج من جديد لتوظيفه فى عمل صناعى جديد . وهذه الوظيفة فى الاقتراض والاقراض هى وظيفة البنوك . ولهذا يصح أن يكون المعهد المركزى الضرورى للصناعات بنكا صناعيا مصريا . ولو أن التسمية لا أهمية لها مادامت الغاية إيجاد معهد مالى مركزى لرؤوس الاموال اللازمة لاحياء الصناعات وتشجيعها وتقدمها فى البلاد .

وهذا المعهد أو البنك الصناعى المصرى لايمكن تصوره مؤديا وظيفته السامية لصالح البلاد العام الا إذا كان بنكا صناعيا قوميا أو اهليا بمعنى الكلمة وحقيقة الواقع . اذ أن مصالح المصريين فيما بينهم متحدة فى أن يقوموا باحياء الصناعات فى بلادهم بتدبير رؤوس الاموال اللازمة لهذا الاحياء بفكرة خالصة لايشوبها أى غرض خفى من الاغراض .

لهذا فان مصر حين تضع لها برنامجا اقتصاديا قوميا ، وحين تحدد البرنامج الصناعى داخل هذا البرنامج العام ، وحين تعمل على تنفيذ برنامجها الصناعى أو برنامجها الاقتصادى العام ، ينبغى أن لاتعتمد الا على قواها الذاتية أى على قوى ابنائها

المصريين . ولهذا فان وجود البنك الصناعى المصرى أمر واجب لتحقيق أى برنامج قومى صناعى واجب ليسد حاجة حقيقية للصناعات الاهلية وهى حاجتها الى رؤوس الأموال لايجادها وتقويتها وتيسير أعمالها. وقد قورنت قديما البنوك فى حياة البلاد الاقتصادية بالشرايين فى جسم الانسان . والبنك الصناعى المصرى شريان يجب أن تجرى فيه الاموال حتى يوزعها باقتداره الفنى على الحاجات الصناعية بقدر وحساب .

حقا ان (بنك مصر) الذى أثبت فى السنين التسع الأولى من حياته اقتداره على مزاولة الأعمال المصرفية وتنظيم أعمالها وتحضير الشبان المصريين للقيام بها لايستعصى عليه القيام بتنظيم الجهة المالية الخاصة بالأعمال الصناعية . خصوصا وانه قد اكتسب خبرة خاصة بما فحص من مشروعات صناعية متعددة ، ونفذ من شركات صناعية ناجحة تمام النجاح ، وبما نال من ثقة الحكومة التى دعته للوساطة فى القيام بالتسليف الصناعى فى حدود مبالغ أودعتها تحت تصرفه لهذه الغاية .

وحقا ان (بنك مصر) يستطيع أن يستمر سائرا فى الخطة التى سار عليها حتى الآن فيدرس المشروعات الصناعية بروح المصلحة القومية التى تقوده فى أعماله ، ويحدد برنامج الأعمال الصناعية لعدة أعوام ، ويشرع فى تنفيذها بقدر مايستطيع الى التنفيذ سبيلا ، فيخصص شيئا من فائض أرباحه للاشتراك فى أسهم رأس مالها ، ويدعو الجمهور الى الاكتتاب فى بقية هذه الأسهم ، والجمهور يتلقى فى كل مرة نداءه بالقبول والارتياح ، ويستمر على طريقته الحاضرة فى التسليف الصناعى وهو أن يوظف فيه المبالغ التى توافق الحكومة على وضعها تحت تصرفه .

نعم ليس مايمنع الاستمرار على هذه الحال ، بل وليس مايمنع أن يضاعف البنك جهوده فى تشجيع الانشاءات الصناعية التى تحتاج اليها البلاد ، وفى تكوين جناح فيه يختص بالأعمال الصناعية بدلا من ادماجها كما هو الحال فى الوقت الحاضر فى أقسام البنك الأخرى .

لكن (بنك مصر) يفضل على هذه الطريقة طريقة أخرى فى العمل وهى طريقة انشاء بنك صناعى مصرى برأس مال مستقل وادارة مستقلة وروح صناعية قائمة بذاتها . بحيث يكون متمما لبنك مصر دون أن يكون معارضا له ، وبحيث يساعده بنك مصر فى دور التكوين والعمل فى سنى حياته الأولى حتى يكون قادرا على السير بنفسه ويكون وليدا لبنك مصر تربطه به رابطة البنوة من جانب والابوة من جانب آخر ، وبحيث يكون البنك الصناعى عاملا فى دائرة خاصة هى دائرة الأعمال الصناعية وفق برنامج صناعى قومى ، كما يعمل بنك مصر فى دائرة أعمال البنوك العامة وفق برنامج اقتصادى قومى عام ، فتكون رابطة القومية فى البنكين هى رابطة القرابة الدموية الدائمة ، ورابطة العمل المخصص لأحدهما والعام للآخر هى الرابطة الفنية التى لاغنى عن وجودها فى حياة البلاد الاقتصادية .

والحق ان (بنك مصر) ليس بنكا ككل البنوك حتى فى البلاد الاجنبية نفسها ، فهو لايقوم بمجرد اعمال مصرفية ليحقق من القيام بها ربحا دون أن يسعى فى جعل اعماله متجهة فى سبيل غاية عامة ترمى الى تحقيق مصلحة عامة والى وضع اساسات فى حياة البلاد يتحقق بها استقلالها الاقتصادى ، تلك غاية عامة تقتضى أن تتفرع عنها عدة منشآت خاصة منها ماهو مالى ومنها ماهو صناعى .

ومن المنشآت المالية التى هى أوجب مايكون فى الوقت الحاضر تفكيره فى تأسيس بنك صناعى يضع لنفسه برنامجا صناعيا قوميا ويسعى الى تحقيقه بطريق المال ، ومتى توافر المال فى مشروع من المشاريع توافرت بجواره الكفايات الفنية وغير الفنية مصرية سائدة أو اجنبية فى خدمة العمل المصرى

فكأن بنك مصر والحالة هذه يقوم بوظيفة عامة ، والبنك الصناعى يقوم بوظيفة خاصة داخلة ضمن البرنامج الاقتصادى القومى العام .

ولو أن (بنك مصر) كان بنكا أنانيا يحب مصلحته دون المصلحة العامة لحرص

كل الحرص على تركيز جميع مظاهر الحياة الاقتصادية من تجارية وصناعية وزراعية ومالية داخل اعماله الذاتية. ولكنه، وهو بنك قومى يسعى الى تحقيق مصالح البلاد العامة، يكره الاحتكار وينفر منه ويشجع على تنظيم الاعمال على قواعد مناسبة لكل نوع منها مع ربطها جميعاً برباط من القرابة والمصالح القومية المشتركة تجعل جميع الاعمال التى يقوم بها أو تقوم بهـا المنشآت التى يعاون على تأسيسها مبنية على فكرته الثابتة القاضية بان لاتنافر بين مصالح المساهمين المصريين فى هذه المنشآت وبين المصلحة العامة القاضية بوجودها

فدعوة (بنك مصر) اليوم الى تأسيس (بنك صناعى مصرى) هى دعوة الى الارتقاء فى نظام البنوك القوميـة المصرية، هى دعوة الى انشاء بنك قومى جديد بجواره يكون فى بادىء الامر وليده حتى يقوى فيصبح فى الحياة صديقه وزميله ، هى دعوة الى التخصص فى اعمال البنوك القومية المصرية

وهذا التخصص فى الاعمال ناموس من نواميس التقدم العصرى ، وهو محبوب فى ذاته من الوجهة الفنية المحضة ، فان (بنك مصر) بنك ودائع وهو بصفته بنك ودائع يحرص على الاصول الفنية فى توظيف ودائعه . والاعمال الصناعيه اعمال تستدعى رؤوس أموال ثابتة لتأسيس الصناعات ، ورؤوس أموال متحركة لاقراض هذه الصناعات ، والقروض الصناعية ان كانت لمـدة قصيرة جاز منحها من بنوك الودائع بضمان . أما ان كانت القروض لمدة متوسطة أو مدة طويلة وجب أن يقوم بها معهد مالى خاص يقبل الودائع لآجال وتتكون فيـه رؤوس الاموال خاصة لهذا النوع من الاعمال .

فالبنك الصناعى المصرى، والحالة هذه، يكون بمثابة معهد مالى متخصص باعمال مالية لها طبيعتها الخاصة من حيث آجال الاقراض ومن حيث تكوين رؤوس الاموال الخاصة به .

والبنك الصناعى المصرى هيئة جديدة بطبيعة كونها متخصصة تنصرف الى اتقان أعمالها أكثر مما تكون هذه الاعمال مندمجة وسط اعمال عامة أخرى مهما خصص لكل عمل منها قسم خاص . فالبيئة الخاصة التى تتكون حول البنك الصناعى هى بيئة الفنيين الصناعيين ، والماليين الصناعيين ، والمحاسبين الصناعيين والاداريين الصناعيين ، هى هذه البيئة العامة التى تتشبع بروح واحدة فى حب الصناعة والعمل على تشجيعها وتنشيطها والتوفيق بين حاجاتها الى الأموال ومصالح أرباب الأموال الذين يودعونها فى هذه الاعمال .

وقد يوجد أفراد من ذوى النظر يرون أن وظيفة الحكومات والبنوك تقضى عليها بان تبتعد عن الأعمال الصناعية وأن لاتشترك فيها . وجوابنا على هؤلاء أن اعتراضهم فى هـذه الحالة يكون اعتراضا نظريا أكثر مما هو عملى بدليل أن جميع الحكومات والبنوك قد خرجت عن تقاليدها القديمة ولفظت وراء ظهرها هـذه النظريات تحت أحكام الضرورة الاقتصادية الواقعة . ومصر قد تأخرت عدة اجيال فى الأعمال الصناعية حتى سبقتها البلاد الأخرى بمراحل فأصبحت فى حالة من التأخر الصناعى تحتم عليها تجاوز كل اعتبار نظرى وتوجب عليها استخدام جميع الوسائل الفعالة لسرعة انشاء الصناعات وضمان قيامها ونجاحها والسعى لتركيز الجهود المالية الخاصـة بالصناعات فى معهد مالى مركزى هو البنك الصناعى المصرى الذى ندعو الى تأسيسه

وقد يقال أيضاً إن البنك الصناعى المصرى لا ضرورة له لان البنوك العقارية الموجودة كافية لاقراض أرباب الصناعات بضمان الرهن العقارى . وجوابنا على هذا الاعتراض هو :

أولا — أن نظام البنوك العقارية لا يسمح لها بالتسليف على محال الصناعة الا بما تساويه كأرض ومبان عادية غير مخصصة للصناعة وهذا غير كاف وثانيا — أن جميع

البلاد التى اضطرت لانشاء بنوك صناعية يوجد فيها بنوك عقارية قومية . ومع ذلك لم يغن وجود الثانية شيئاً عن تأسيس الأولى .

هذا فضلا عن أن التسليف الصناعى بضمان رهن عقارى لايحل جميع المسائل المالية التى تستدعيها أحوال الصناعة المصرية . فالصناعة فى مصر فى دور انشاء بخلافها فى أوروبا وأمريكا واليابان . وهى فى دور الانشاء تحتاج إلى تكوين رؤوس أموال لانشائها وايجادها . ثم تحتاج بعد انشائها الى أموال لادارة حركاتها من دفع أجور وشراء مواد خام وخصم كمبيالات حتى تباع المصنوعات . وهـذا المال الدائر لا يتحتم أن يكون بضمان رهن عقارى فقد يكون بضمان بضاعة مصنوعة أو مواد خام ، أو بضمان رهن حيازى عينى منقول ، أو بأى ضمان آخر . ثم تحتاج الى قروض لأجل طويل لتوسيع نطاقها . وهنا يكون الضمان العقارى الذى يشمل جميع موجودات المصنع أفضل مايكون . فالرهن العقارى نوع من أنواع الضمان فى التسليف الصناعى ولـكنه ليس الاسلوب الشامل الـكافى لقضاء حاجات الصناعة المصرية الى الاموال فى دور انشائها الـكبير فى الوقت الحاضر ولا فى توسيع نطاق الصناعات القائمة واقراضها ما تحتاج اليه من أموال دائرة .

بقى هناك سبب أخير من الاسباب الداعيـة الى وجود بنك صناعى مصرى واعتبار تأسيسه ضرورة قومية محتومة . وهو أن المنتجات الصناعية كـكل المنتجات تتأثر بعامل المنافسة فى الداخل وفى الخارج . واذا كان من الميسور بفضل التنظيم الأهلى تخفيف وطأة المنافسة الداخلية وجعلها فى حدودها المشروعة فانه من المتعذر — خصوصا لأمة متوثبة لانشاء الصناعات واحيائها كالامة المصرية — أن تقاوم المنافسة الخارجية مالم تتخذ كل الوسائل المشروعة لجعل المنتجات الصناعية متمتعة على الاقل بعين التسهيلات التى تتمتع بها أمثال هـذه المنتجات الصناعية فى الخارج . ولهذا وجب أن تبحث مسائل المنافسة الصناعية الخارجية بدقة عظيمة تتناول كل

منتج من المنتجات الصناعية المصرية وتقارنه بالمنتج الصناعى الذى يشابهه فى البلاد الاجنبية، وتتخذ وسائط تشجيعه وحمايته المثل بالمثل . وليست توجد أداة فى نظرنا أقدر على تقدير ظروف المنافسة الخارجية وما تحتاجه المنتجات الصناعية الاهلية من ضروب التشجيع أفضل من بنك صناعى مصرى تتكون فيه الكفايات للاحاطة بدقائق جميع المسائل الصناعية المصرية مقارنة بمثيلاتها فى الخارج . ومنذ الآن نستطيع أن نؤكد أن تمتع الصناعات الاجنبية فى بلادها بضروب الحماية الجمركية بفرض الرسوم العالية على الواردات الاجنبية وبالامتيازات العديدة الاخرى تحتم عدم التردد فى اتخاذ الدولة المصرية لكل التدابير الحامية للصناعات القائمة فى البلاد المصرية .

الا أنه بجوار هذه التدابير العامة الفعالة فى المنافسة الخارجية تتمتع الصناعات الأجنبية فى بلادها بالتسليف الصناعى أو التسليف للصادرات على نطاق واسع شاهدناه من الأمثال التى ضربناها فى الباب السابق . فاذا أردنا أن تكون المنتجات الصناعية المصرية قادرة على منافسة أمثالها الواردة من الخارج وجب على الأقل أن ينظم التسليف الصناعى فى مصر على نطاق واسع مثل ماهو منظم فى بعض البلاد الأخرى، ولانذكر الكبيرة منها بل يكفى أن نذكر من باب المثل رومانيا . ووجود بنك صناعى مصرى هو الاداة المالية المعقولة لتنظيم هذا التسليف وتوسيع نطاقه على قواعد أفضل من القواعد الحاضرة

ويضاف الى هذه الأسباب أن مصر بعد تعديل نظام الجمارك فى سنة ١٩٢٠ ستكون ميدانا لتشويق أرباب الأعمال والصناعات الأجانب الى ولوج أبوابها لاستثمار رؤوس أموال أجنبية فى تأسيس شركات صناعية وغير صناعية . وقد بدت بوادر هذا الاهتمام ترتسم بما أخذ بعض الجماعات منهم يعدونه لتأسيس أكثر من شركة أو بنك مهمته الرئيسية مزاولة أعمال الصناعات فى البلاد المصرية . مثل جماعة البنك الايطالى المصرى الذين أسسوا أخيرا « شركة مصر المالية » وجماعة

البنك البليجكى والدولى الذين يتألفون فى معظمهم من أرباب الصناعات فى بلجيكا .

ونحن وان كنا نرحب بكل رأس مال أجنبى يعمل فى سبيل تنشيط الصناعات فى البلاد الا اننا من جهتنا كمصريين نرى من واجبنا أن لا نتأخر عنهم فى هـذا الميدان كما تأخرنا فى الميادين الأخرى طويلا وأن نشرع عاجلا فى تأسيس بنك مصرى صناعى

وجملة القول هى أن البنك الصناعى المصرى الذى يدعو (بنك مصر) الى تأسيسه ضرورة قومية لأهمية احياء الصناعات فى ذاتها ولترقية أعمال البنوك بايجاد بنك يخصص للأعمال الصناعية ولتنظيم التسليف الصناعى تنظيما يساعد على بقاء الصناعات ناجحة فى البلاد وعلى جعل المنتجات الصناعية المصرية قادرة على منافسة أمثالها من المنتجات الصناعية الواردة من البلاد الاجنبية .

الفصل التاسع عشر

اغراض البنك الصناعى المصرى

بسطنا فى الفصل السابق الاسباب التى تحتم إنشاء بنك صناعى مصرى وأشرنا الى وجوب تأسيسه على أن يكون كبنك مصر بنكا قوميا يعمل لاغراض تجمع بين مصلحة المساهمين فيه والصالح العام للبلاد .

وتترتب على أن البنك الصناعى المصرى المقترح تأسيسه بنك قومى نتيجة معقولة وهى أن أغراض هذا البنك ينبغى أن لاتكون ضيقة كل الضيق تقوم به شركة من الشركات المالية العادية التى تحرص على ان تحصل على فائدة رأس مالها وكفى ، أو تطمح فى أقصى ربح يكون هو كل غايتها ، ولا أن تكون واسعة كل الوسع بحيث تكون دائرة اعمالها مبهمة ابهاما تمتط فيه الاعمال امتطاطا لاضابط له ولا تجانس فيه ، بل وسطا بين هذا وذاك محددة تحديدا كافيا باعتبارها أداة مالية معدة لاحياء الصناعات الأهلية وتشجيعها فى البلاد المصرية بالوسائط المالية وما يترتب عليها من ارشادات ناشئة عن حقها فى المراقبة المالية ، ووسيطا بين أرباب الأموال المصريين والدولة المصرية للأدلاء بالاقتراحات التى يدل عليها الاختبار العملى بخصوص القوانين والتدابير الادارية التى يحسن تقريرها لاحياء الصناعات وتشجيعها أتم تشجيع .

ولتحديد هذا المعنى المجمل العام نوضح أهم أغراض البنك الصناعى المصرى بما يلى :

أولا — دراسة المشروعات الصناعية

لايمكن احياء صناعة من الصناعات قبل أن يكون انشاؤها مسبوقا بدراسة وافية يقوم بها الخبراء فى هذه الصناعة من جميع الوجوه . حتى اذا تبين أن أسباب

النجاح متوافرة اتخذت التدابير المالية والفنية لايجاد هذه الصناعة فى البلاد .

ودراسة المشروعات الصناعية مبعثرة فى الوقت الحاضر . ولا يمكن اتقاء بعثرتها مادام أرباب الأموال الأجانب يوفدون الى مصر بين حين وآخر أفرادا من الاخصائيين والفنيين لفحص مشروع صناعى معين والنظر فى احتمال نجاحه فى مصر . وهؤلاء الأجانب يفحصون المشروعات من وجهة رأسمالية محضة .

غير أنه قد يكون من الميسور تركيز الأبحاث الخاصة بالمشروعات والمسائل الصناعية التى تقوم بها هيئات محلية فى البلاد حكومية أو غير حكومية وتسهيل مرورها على الأقل بهيئة فنية مركزية دائمة تكون من وظائفها الأساسية القيام بهذه الأبحاث والاستعانة فيها عند الاقتضاء بخبراء موقتين يستحضرون من الخارج .

وهذه الهيئة الفنية للدراسة ينبغى أن يتحقق فيها بجوار الكفاية اللازمة شرطان أساسيان : (أولهما) أن تكون متصلة بالحياة العملية الصناعية فى الداخل وفى الخارج اتصالا دائميا يجعلها أهلا لتعرف أساليب الصناعة وطرق عملها والوقوف على حقيقتها وعلى ماينا سب البلاد المصرية منها وقوفا تاما يجعل لرأيها قيمة واعتبارا .

(ثانيهما) أن تكون متشبعة بروح الاقتصاد القومى، وخصوصا الاقتصاد الصناعى القومى ، للارشاد عن الصناعات الواجب احياؤها فى البلاد وتحديد الوقت المناسب فى التطور الصناعى القومى لاحيائها والصناعات القائمة الواجب توسيع نطاقها . وبالجملة للتوصل الى تحديد برنامج صناعى قومى لمدة معينة من الزمان كمدة عشرة أعوام كما سبق أن وضحنا ضرورته فى الباب الأول .

وتحقق الشرط الثانى موفور فى الهيئات الحكومية . ولكن الشرط الأول غير متحقق فيها . وهو بالعكس متوفر غالبا فى الأجانب الذين يوفدون من الخارج لدراسة المشروعات الصناعية . والشرط الثانى غير متوفر فيهم لأن وجهة نظرهم كما قدمنا رأسمالية لاقومية .

ويلوح لنا أن الهيئة الفنية الصالحة لدراسة المشروعات الصناعية على قاعدة قومية لم توجد بعد فى البلاد المصرية وأنها خليقة بالوجود . ويلوح لنا أنه اذا تأسس بنك صناعى مصرى فان أول غرض من أغراضه يكون السعى لتكوين هذه الهيئة الفنية التى يستعين بها فى دراسة المشروعات الصناعية ، وتحديد برنامج صناعى قومى للانشاءات الصناعية ، وفى الاتصال بالصناعات فى مصر اتصالا دائما خصوصا عن طريق المراقبة التى تسوغها القروض الصناعية للاطمئنان على عدم نقصان الضمان .

ووجود هذه الهيئة يقتضى انفاق مال سنوى بعضه مثمر اذا انتهى بانشاء صناعة يهدى اليها البحث . وبعضه غير مثمر اذا انتهى البحث الى نتيجة سلبية أو الى نتيجة ايجابية غير قابلة للتنفيذ فى الحال .

والبحث وان لم يكن مثمرا من الوجهة العملية العاجلة الا أنه مفيد من جهة استيعاب المسائل الصناعية وتحديد برنامج قومى صناعى مصرى . ولعله يكون من المناسب أن نتساءل اذا كانت الابحاث الصناعية تجرى بمثل هذه الروح القومية ألا يكون من المرغوب فيه أن تعضد الحكومة البنك الصناعى المصرى تعضيدا ماليا سنويا يخفف عنه عبء النفقات التى يخصصها لهذه الأبحاث ويشجعه على القيام بها بالسرعة والقوة اللازمتين لتقدم الحياة الصناعية فى البلاد ؟

ثانياً — تكوين رؤوس أموال الشركات الصناعية

والغرض الثانى من أغراض البنك الصناعى المصرى السعى لتكوين رؤوس أموال الشركات الصناعية المصرية المراد إنشاؤها .

وقد رأينا فى الباب الاول احتياج مصر الى الشركات الصناعية العديدة ، ووضحنا أن رأس المال المصرى هو الذى ينقصها ، لا لأن الاموال غير موجودة فهى بحمد الله كثيرة ولكن لأن أرباب الاموال منصرفون الى استغلالها فى

الاطيان والعمارات اكثر من انصرافهم الى استغلالها فى الثروة المنقولة ومنها أسهم الشركات الصناعية . ولو أن ميولهم قد اتجهت قليلا الى الأخذ بنصيب من سندات الديون العمومية وخصوصا الى الاشتراك فى أسهم (بنك مصر) والشركات الصناعية التى عاون على تأسيسها وهى ميول ينبغى أن تشجع . ونعتقد أن اهتمام بنك مخصص للأعمال الصناعية كالبنك الصناعى المصرى الذى نقترح تأسيسه يعاون كثيرا على تحويل شىء من أموال المصريين المدخرة أو المقتصدة لاستخدامها فى تكوين رؤوس أموال الشركات الصناعية الواجب إنشاؤها لصالح البلاد .

وبفضل الدراسة التى تقوم بها هيئة البنك الفنية ، وبفضل الثقة التى تتمتع بها ادارة البنك ، وبفضل اتفاق الامة والحكومة هذا الاتفاق المنشود ، فان من المأمول أن تزداد ميول المصريين الى الاشتراك فى أسهم الشركات المساهمة المصرية لأغراض صناعية .

أى أن الاساس فى تكوين رؤوس الاموال اللازمة لهذه الشركات هو اكتتاب الجمهور المصرى فيها بناء على دعوة للاكتتاب العام صادرة من البنك الصناعى المصرى الذى يكون قد قام بدراسة المشروع الصناعى وتحقق من نفعه ونجاحه وقدر رأس المال اللازم له .

وبجوار اشتراك الجمهور فى اسهم الشركات الصناعية يجوز للبنك الصناعى المصرى أن يشترك هو أيضا فى حصة من رأس مال هذه الشركات

ومن رأينا أن مجموع حصص هذا البنك فى رأس مال الشركات الصناعية التى يدعو الى تأسيسها ينبغى أن لا يتجاوز حدود رأس ماله . أى أن له أن يتحرك فى حدود رأس ماله كما يرى بالاشتراك فى رأس مال عدة شركات صناعية بحسب الظروف القاضية بتوجيه الصناعات فى طريق النجاح على أساس برنامج صناعى قومى . وهذا بخلاف ماهو مفروض من احتمال دخول الحكومة مساهمة فى بعض صناعات

أهلية كبرى تحتاج الى رؤوس أموال عظمى قد لاتحتملها وقت الاصدار قدرة البلاد

وعند وجود هذا البنك الصناعى المصرى فان (بنك مصر) يكف عن دراسة المشروعات الصناعية ويقتصر على دراسة المشروعات المالية والاقتصادية الأخرى ، ويكف عن الدعوة الى تأسيس المشروعات الصناعية ، ويكف عن الاتصال مباشرة بكل شركة من الشركات الصناعية اكتفاء باشتراكه فى ادارة البنك الصناعى المصرى الذى يقوم هو وقتئذ بالاتصال المباشر بالشركات الصناعية الجديدة التى يكون قد دعا إلى تأسيسها .

وبالجملة فان رؤوس الاموال اللازمة لتأسيس الشركات المساهمة المصرية لأغراض صناعية طبقاً لبرنامج صناعى قومى تتكون من عنصرين :

(أولهما) مايكتتب به الجمهور المصرى فى رؤوس أموال هذه الشركات بناء على دعوة من البنك الصناعى المصرى .

(ثانيهما) مايكتتب به البنك الصناعى نفسه بشرط أن لاتزيد حصته فى أسهم رأس مال الشركات الصناعية المصرية عن مقدار رأس ماله الذاتى : ولكى يُضمن اشراف البنك الصناعى على الشركات الصناعية التى يدعو الى تأسيسها ينبغى أن يكون له اشتراك فعلى فى مجالس ادارتها أو ضمان آخر كامتياز أسهمه فى التصويت أو أى طريقة أخرى جرى العمل بها فى البلاد الاخرى

ثالثا — تكوين رؤوس اموال التشغيل الصناعى

ان الصناعات بعد تأسيسها تصبح صناعات قائمة . والصناعات القائمة تحتاج الى ثلاثة أنواع من القروض بحسب المدة المقدرة لسدادها .

فالصناعات تحتاج الى القروض القصيرة الأجل لشراء مواد خام ، أودفع أجور عمال ومستخدمين ، ونفقات ادارة ، أى النفقات اليومية السائرة الى أن تباع المنتجات وتدفع أثمانها . وتضمن هذه القروض عادة بمصنوعات المقترض أو مواده

الخام أو بضمان عينى حيازى آخر أو بمجرد ضمان شخصى . والقروض لمدة قصيرة يصح أن تقوم بها بنوك الودائع ، وأن يقوم بها (بنك مصر) الذى يفضل مع هذا أن يختص البنك الصناعى المصرى بجميع القروض الصناعية .

والصناعات تحتاج الى قروض متوسطة أو طويلة الأجل لتوسيع نطاقها أو تحسين معداتها وزيادة قدرتها على الانتاج . وهذه القروض تضمن عادة برهن عقارى على جميع موجودات الشركة . وينبغى أن تدخل الماكينات فى المصنع ضمن مشتملات الرهن بتعديل تشريعى يحاكى التعديل الحديث فى التشريع اليونانى . كما يكون الضمان برهن حيازى عينى آخر .

ومن أغراض البنك الصناعى المصرى الاساسية تدبير رؤوس الاموال اللازمة للتسليف الصناعى . والطريقة التى اتبعت حتى الآن وهى دفع الحكومة مبلغا من المال يخصص للقروض الصناعية يصح العدول عنها بعد ايجاد البنك الصناعى الى الطريقة الأخرى الصالحة لتكوين رؤوس أموال للقروض الصناعية والناجحة فى البلاد الأوروبية . وهى طريقة تكليف معهد من المعاهد المالية باصدار سندات صناعية لحاملها بفائدة ثابتة قابلة للاستهلاك فى مدة معينة تطرح على الجمهور للاكتتاب فيها بضمان رأس مالها وفوائدها من الدولة . ويكون الاكتتاب فيها لمدة معينة فان غطى المعروض كان بها وتكوّنت رؤوس الاموال مباشرة من أرباب الأموال ومن اقتصاد المقتصدين الذين يرون فائدة من استثمار ناتج اقتصادهم فى أعمال صناعية ثابتة الفائدة . وان لم تغط الاكتتابات اشترت الدولة لحسابها الباقى من السندات الصناعية حتى يحين الوقت الذى تكون فيه قدرة البلاد على التوفير كفيلة بشراء ما يكون بين أيدى الحكومة من هذه السندات الصناعية .

والبنك الصناعى المصرى هو المعهد الوحيد الذى يجب أن يخول هذا الامتياز نظرا لصفته القومية . وبفضل هذا الامتياز تتكون بين يديه رؤوس الاموال اللازمة

للتسليف الصناعى . فيجرى تصريف الاعتمادات الصناعية من هـذا المصدر بنظام وحساب يضمنان سلامة المبالغ المقروضة وسدادها فى أوقاتها .

أما مقدار مايستطيع أن يصدره البنك من سندات صناعية فمن رأينا أن يكون فى حدود القروض الصناعية الممنوحة بشرط أن لايزيد عن خمسة أمثال رأس المال المدفوع والاحتياطيات .

وهـذا الأسلوب الذى نقترحه يطابق تقريبا الأسلوب الوارد فى القانون الفرنسى الصادر فى ١٩ مارس ١٩١٤ حيث فى المادة (١٧) منه تخويل بنك التسليف الصناعى الحق فى اصـدار سندات يكون استهلاكها بطريق الاقتراع السنوى فى مدة لاتتجاوز خمسين سنة . ولا يمكن أن يزيد رأس المال المتكون من السندات عن قيمة مجموع السلف التى عقدتها الشركة ولا عن خمسة أمثال أسهم رأس المال . وتضمن الحكومة السندات الصادرة من هذا البنك

وفى البلاد الأخرى التى تكلمنا عنها فى الباب السابق شواهد تتفق فى المبدأ مع الاقتراح الذى قدمناه وان اختلفت أو اتفقت معه فى بعض التفاصيل .

فى اليابان يجوز للبنوك الصناعية اصدار سندات بكمية لاتتجاوز خمسة أمثال رأس المال المدفوع ، ولا مجموع الاقساط السنوية التى يتعهد بها المدينون الصناعيون . وفى سنة ١٩٠٠ صرحت الحكومة اليابانية للبنك الصناعى اليابانى باصدار سندات صناعية بشرط أن لاتزيد قيمتها عن قيمة المبالغ المقرضة والحوالات المخصومة والاوراق المالية فى محفظة البنك . وضمنت فائدة السندات التى يصدرها هذا البنك بمقدار ٥ ٪ مع ضمان رأس مالها .

وفى بلجيكا خولت الشركة الاهلية للتسليف الصناعى الحق فى اصدار السندات الصناعية لغاية عشرة أمثال رأس مالها واحتياطياتها بفائدة ثابتة على أن لاتزيد مدة

استهلاكها عن ثلاثين عاما . ولها الحق فى اصدار أذنات مسحوبة على صندوقها وقابلة للدفع فى مدى خمسة أعوام وتضمن الدولة أرباح هذه السندات

وفى رومانيا صرحت الحكومة الرومانية للشركة الاهلية للتسليف الصناعى باصدار خطابات اعتماد صناعى، وأذنات على الخزانة، وسندات صناعية، بكمية مساوية لمقدار القروض الصناعية التى تكون قد منحتها دون تقييدها بنسبة عامة بين مجموع ماتصدر وبين مجموع اسهم رأس المال . وصرحت بقبول خطابات الاعتماد الصناعى الصادرة منها فى الخزانة العمومية للدولة بصفة ضمان فى المزايدات والمناقصات، وقبولها بصفة ضمان فى البنك الاهلى وجواز استخدام نقود القصر وعديمى الاهلية فى شراء هذه السندات . وأجازت فوق هذا للشركة الحق فى اصدار سندات صناعية أخرى لا بضمان القروض بل بضمان رأس المال على شرط أن لا يزيد مقدار الصادر منها عن ثلثى رأس المال . وتضمن الدولة جميع ماتصدره الشركة من خطابات اعتماد صناعى، أو أذنات على الخزانة، أو سندات صناعية فى رأس مالها وفوائدها .

والسندات الصناعيـة التى يصدرها البنك الصناعى المصرى إما أن يصدرها باسمه مباشرة وعندئذ يكون مقدارها كما تقدم مساويا لمقدار القروض بحيث لا يتجاوز مجموع الصادر منها خمسة أمثال رأس مال هذا البنك كما تقدم . وإما أن يصدرها باسم شركة مساهمة مصرية صناعية . وفى حالة مايكون هناك شىء فائض من السندات الصناعية لا تسمح بشرائه حالة الاموال الجاهزة فى البلاد والمعدة للاستثمارات الصناعية فالدولة تتولى إحراز الباقى مقابل دفع ثمنه حتى يحين الوقت المناسب للتصريف .

وبجوار مصدر السندات الصناعية يجب أن يكون لدى البنك الصناعى المصرى مصدران آخران لتكوين رؤوس الاموال اللازمة للتسليف الصناعى .

(أحدهما) المبالغ الناتجة عن اعادة خصم الاوراق المالية التى يخصمها لعملائه فى القروض القصيرة . ومما يؤسف له أن لا يكون فى مصر بنك مركزى لقبول

خصم الاوراق التجارية التى تخصمها البنوك لعملائها . ويجوز أن ترى الحكومة من المصلحة فى الوقت المناسب مفاتحة بنك اصدار العملة المصرية فى قبول أوراق البنك الصناعى المصرى التجارية لاعادة خصمها تمهيدا لتعميم طريقة اعادة خصم الاوراق التجارية فى مصر بعين الطريقة التى يجرى العمل بها فى البلاد الاوروبية بواسطة البنوك التى منحت حق اصدار ورق العملة .

(ثانيها) المبالغ التى يصح قبولها كودائع فى البنك الصناعى المصرى . ومن رأينا أن لاتقبل الودائع فيه الا لأجل لايقل عن ثلاثة أعوام اذا كان المودع غير صناعى . أما ان كان صناعيا فيصح أن يودع أمواله تحت الطلب أو لاجل حتى تتركز فيه جميع معاملات رجال الصناعة والشركات الصناعية المتصلة به .

أى ان من أغراض البنك الصناعى المصرى أن يصدر السندات الصناعية ويحرك الأوراق التجارية المخصومة بواسطته ليعيد خصمها بواسطة بنك مركزى آخر ، ويقبل الودائع وخصوصا الودائع لاجل ، وأن يوظف رؤوس الاموال المتكونة لديه من هذه المصادر الثلاثة فى الاقراض الصناعى بحيث ينظم طرق التسليف ومواعيد استهلاك القروض بكيفية تتفق وتعهداته فى مواعيد استهلاك السندات الصناعية ومواعيد استحقاق الودائع لاجل . أما الودائع تحت الطلب فيجب أن يكون فى خزانته واحتياطياته من المال الجاهز أومافى حكمه مايسد به طلب الوديعة فى كل وقت تطلب فيه تبعا للتقاليد التجارية فى بنوك الودائع .

رابعا — شراء وبيع الأسهم والسندات الصناعية

يجب أن يكون من أغراض البنك الصناعى تشجيع المصريين ليقبلوا على احراز الاسهم والسندات الصناعية ، وأن يحرك الأموال المودعة فى هذه الاسهم والسندات بما يستطيع الى ذلك سبيلا .

وحتى يشجعهم على احرازها ينبغى أن يكون فى مقدوره شراء وبيع أسهم الشركات الصناعية التى يؤسسها والتسليف عليها بعد اتمام الاكتتاب فيها . وشراء وبيع السندات الصناعية التى يصدرها والتسليف عليها بعد انقضاء الموعد المحدد لانتهاء الاكتتاب فيها . وهو مع هذا لايجوز له أن يشترى أسهم رأس ماله الذاتى ولا أن يقرض بضمانها .

وحتى تقوم الحكومة المصرية هى الاخرى بنصيبها فى تشجيع المصريين على احراز الأسهم والسندات الصناعية يصح أن تقرر مثلا قبول أسهم البنك الصناعى والشركات الصناعية التى يؤسسها والسندات الصناعية التى يصدرها ضمانا فى المناقصات والمزايدات العمومية وفى أحوال الضمان الحكومية الأخرى . وأن تحث المجالس الحسبية على توظيف أموال القصر وعديمى الأهلية فيها . وأن تتفق فى الوقت المناسب مع البنك الأهلى على قبوله التسليف عليها أسوة بما هو جار فى بنوك اصدار ورق العملة فى البلاد الاوروبية فى مثل هذه الاحوال .

ولزيادة تحريك الأموال فى الصناعات القائمة فى البلاد المصرية بصرف النظر عن جنسيات القائمين بها ، ولزيادة إنعاشها بالمال وجعله يجرى فى مجاريه الصناعية بالمرونة الواجبة ينبغى أن لايقف مقدور البنك الصناعى المصرى عند شراء أسهم الشركات الصناعية التى يؤسسها دون سواها بل أن يتعدى هذا المقدور الى شراء أسهم الشركات الصناعية القائمة ولو لم يكن حملة أسهمها جميعا من المصريين . والغرض من تخويله هذا الاقتدار ايجاد التجانس بين الشركات الصناعية التى يساهم فيها حتى تكون مصرية محضة فى جميع أسهمها أو متمصرة بتحويل غالبية الاسهم لشركة صناعية معينة من يد الاجانب الى يد المصريين . ويصح من الجانب الآخر أن يقرر البنك الصناعى تحويل شىء من أسهم الشركات الصناعية التى يؤسسها الى أسهم لحاملها قابلة لان يحوزها الاجانب والمصريون على السواء . ويشترط فى هذه الحالة دائما أن

تكون غالبية الأسهم، اسمية كانت أو لحاملها ، فى يد البنك الصناعى ويد المصريين حتى يكون العنصر المصرى هو السائد فى ادارتها وحتى تبقى الصبغة المصرية دائمة فى هذه الاعمال وحتى يستمر العمل فيها قائما وفق برنامج صناعى قومى .

على أن تمصير الصناعات الأجنبية القائمة فى البلاد أو فتح الباب لرؤوس الأموال الأجنبية بالاشتراك فى أعمال صناعية يؤسسها المصريون وحدهم مسائل تقديرية ينبغى افتراض وقوعها لتحريك رؤوس الأموال ، مصرية كانت أو أجنبية ، فى الأعمال الصناعية فان هذا التحريك يكون فى بعض الظروف من صالح البلاد .

الفصل العشرون

نظام البنك الصناعى المصرى

١ — رأس المال

بالنظر الى أن البنك المقترح انشاؤه سيكون بنكا قومياً فان رأس ماله يجب أن يكون بالمثل قومياً . أى أن تكون اسهمه إسمية لا يملكها الا المصريون .

وحصر أسهم البنك الصناعى المصرى فى المصريين ليس بدعة فان الشركات أو البنوك الصناعية التى تماثله فى الخارج والتى تقوم بمثل الاغراض القومية التى يراد أن يقوم بها تقضى بأن تكون اسهمها بالمثل اسمية لا يملكها الا مساهمون من جنسية الدولة التى تنتمى اليها كل شركة أو بنك من هذه الشركات أو البنوك .

وقد دلت تجربة (بنك مصر) عند تخصيص اسهم رأس ماله للمصريين وحدهم على أن هـذا التخصص كان ولا يزال ضرورة لازمة لصيانة وحدة البنك وضمان تسييره فى اتجاه قومى يجمع بين صالح المساهمين وصالح البلاد العام . وعين التجربة الناجحة فى (بنك مصر) تدعو الى اتخاذها بدون أى تردد قاعدة من القواعد الجوهرية عند تأسيس بنك صناعى مصرى ذى صفة قومية .

والمصريون حملة الاسهم فى (بنك مصر) ، والمصريون الذين يشتركون فى اسهم البنك الصناعى المصرى الجديد ، يدركون حاجات بلادهم باحساس واحد وتقارب فى الفهم والتقدير بكيفية تعود عليهم بالنجاح .

وعلى أساس هذه القاعدة الجوهرية فان (بنك مصر) مستعد للاشتراك فى رأس مال البنك الصناعى المصرى بالطريقة والمقدار اللذين يحددهما فى الوقت المناسب أى وقت اخراج الفكرة من حيز المشروع الى حيز التنفيذ . ومستعد أن

يطرح اسهم رأس المال للاكتتاب العام يشترك فيه المصريون وحدهم لتمكين هذا البنك من القيام بتنفيذ أغراضه .

ولا شك أن ميول الحكومات المصرية لتعضيد الاعمال القومية العامة ، وما نراه من تعضيدها بنك مصر بالذات ، يحملنا على الاعتقاد بأن الحكومة المصرية الحاضرة لن تقصر جهداً عن المعاونة فى انفاذ فكرة البنك الصناعى المصرى الجديد وعن تعضيده متى تم تأسيسه تمام التعضيد . الا أن هناك محلا للتساؤل اذا كان من الممكن أن تكون هذه المعاونة فى شكل اشتراك فعلى فى اسهم البنك الصناعى المراد انشاؤه .

وهذا هو مثال رومانيا التى تشابه مصر فى أوضاعها الزراعية وحاجاتها الصناعية . فقد اشتركت الحكومة الرومانية ، كما اشترك البنك الأهلى الرومانى ، فى نصف رأس مال « الشركة الأهلية للتسليف الصناعى » وطرح النصف الثانى منه للاكتتاب العام اشترك فيه الرومانيون وحدهم . واشترط فى قانون التأسيس — كما تقدم بيانه فى الفصل الخاص برومانيا — أن لا تتنازل الدولة ولا يتنازل البنك الاهلى عن شىء من الأسهم التى يمتلكها كل منهما الا فى حالة الطلب عليها . ولا يجوز على أى حال أن يقل الموجود من أسهم الشركة عن مقدار معين من رأس المال بالنسبة للدولة . ومقدار معين آخر بالنسبة للبنك الأهلى . أى ان هناك حدا أدنى وحدا أقصى لاشتراك الدولة الرومانية والبنك الاهلى فى أسهم الشركة الاهلية للتسليف الصناعى . وان مقدار اشتراكهما فى هذه الأسهم يتحرك بين الحدين الخاصين بكل منهما بحسب قدرة الرومانيين على الاشتراك فى أسهمها .

وهناك أسلوب آخر لاشتراك الدولة ماليا فى أمثال هذه المعاهد المالية المخصصة لاحياء وتشجيع الصناعات الأهلية . وهو أسلوب الدولة اليابانية . فقد ضمنت الحكومة اليابانية ربحا قدره ٥ ٪ لحملة أسهم البنك اليابانى الصناعى المؤسس بقانون

مارس ١٩٠٠ ثم أسلوب الحكومة الفرنسية عند تأسيسها بعد الحرب « البنك الاهلى الفرنسى للتجارة الخارجية » وهى انها فرضت على نفسها اعانة مالية تبلغ ٢٥ مليون فرنك بدون فائدة لتكوين احتياطى خاص لهذا البنك .

ولعل أفضل اسلوب صريح يناسب الاحوال المصرية هو الأسلوب الذى اتبعته صراحة الحكومة الرومانية بالاتفاق مع البنك الاهلى الرومانى .

وفى حالة موافقة الحكومة المصرية على الاشتراك فى رأس مال البنك الصناعى المصرى فان تحديد مقداره ونسبة اشتراك كل من الحكومة وبنك مصر فيه وتحديد الباقى للاكتتاب العام يشترك فيه المصريون وحدهم مسائل تتفق عليها الحكومة وبنك مصر فى الوقت المناسب .

٢ — مجلس الادارة

نظراً لان اسهم البنك الصناعى المصرى ستكون اسمية لا يملكها الا المصريون فان من الطبيعى أن يكون اعضاء مجلس الادارة الذين تختارهم الجمعية العمومية للمساهمين من بينهم مصريين .

ومجلس الادارة يتكون كما هو معلوم باختيار الجمعية العمومية للمساهمين طبقا للقواعد العامة للشركات المساهمة المصرية . ولكنه اذا كانت الحكومة المصرية مشتركة فى أسهم رأس مال البنك الصناعى المصرى فانه نظرا لطبيعة هذا الاشتراك الخاص قد ينص فى القانون الاساسى لهذا البنك على بعض قيود تقيد حرية الجمعية العمومية للمساهمين فى الاختيار تقييدا يضمن معه مثلا أن يكون كل من الحكومة وبنك مصر وهيئة المساهمين الآخرين ممثلا فى مجلس الادارة بنسبة معينة يتفق عليها فى الوقت المناسب .

فى رومانيا نص القانون الخاص بتأسيس الشركة الاهلية للتسليف الصناعى

(مادة ١٢) على انها « خاضعة لمراقبة الحكومة نظراً لما للشركة من صفة اهلية » . وتطبيقاً لهذا المبدأ جعل مجلس ادارتها مؤلفاً من عشرة اعضاء ثلاثة تعينهم الحكومة ، وثلاثة يعينهم البنك الاهلى الرومانى ، واربعة يختارهم المساهمون فى الجمعية العمومية . واختار مجلس الادارة مديرين عامين خارج هيئته لادارة اعمال الشركة اليومية .

وللحكومة اليابانية الاشراف على ادارة البنك الصناعى اليابانى بواسطة مندوبين من قبلها لا بواسطة اعضاء فى مجلس الادارة.

وفى بلجيكا جعل للحكومة الحق فى مراقبة الشركة الاهلية للتسليف الصناعى لا بواسطة مجلس الادارة بل « بتدخل وزير المالية فى بعض مسائل هامة ، وبتدخل الحكومة عند ضرورة ادخال تعديل فى قانون الشركة الأساسى ، وبالملاحظات التى قد يدلى بها وسط البرلمان عن حسابات الشركة الختامية وتقارير مجلس ادارتها التفصيلية التى تبلغ للبرلمان فى كل عام » . وعلى هذا صار مجلس ادارتها مؤلفا من سبعة أعضاء معينين للمرة الأولى بمرسوم ملكى . ولكن خمسة على الأقل من هؤلاء الاعضاء يجب أن يختاروا فيما بعد من بين أعضاء مجلس ادارة البنك الاهلى البلجيكي أو من كشف المرشحين الذى تقدمه ادارة هذا البنك .

وفى فرنسا نظمت المادة (١٦) من قانون ١٩ مارس سنة ١٩١٤ مجلس ادارة بنك التسليف الصناعى بجعل الجمعية العمومية تختار أعضاءه وباحتفاظ الحكومة بحق « تعيين الرئيس ونائب الرئيس والمدير بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير المالية » وتعيين ثلاثة مراقبين بالطريقة عينها « يكونون مكلفين بالسهر على ملاحظة القانون ويكون لهم الحق فى حضور جلسات مجلس الادارة برأى استشارى ، والحق فى مراقبة انشاء السندات واصدارها وفحص قوائم الجرد والحسابات السنوية ودفاتر المحاسبة وحالة الصندوق ومحفظة البنك وجميع الاوراق »

وينبغى أن تتجه سياسة البنك الصناعى المصرى الى تكوين احتياطيات سنوية

عادية وغير عادية حتى تبلغ مقدار رأس المال المدفوع . وذلك لزيادة تمكين البنك فى اعماله وقيامه على قواعد راسخة .

بقى تحفظ أخير وهو أن المقترحات التى بسطناها فى هـذا التقرير هى مجرد مقترحات مبدئية قابلة للبحث فيها مع الحكومة المصرية اذا كانت هذه الحكومة موافقة مبدئياً على الاشتراك مع (بنك مصر) فى تأسيس بنك صناعى مصرى . نرجو أن يتم انشاؤه لصالح الصناعات وصالح الثروة القومية وصالح البلاد . والله ولى التوفيق ؟

القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩

فهرس

الباب الاول

انشاء الصناعات فى مصر

صفحة

الفصل الاول — اهتمام مصر بالاعمال الصناعية ٥

الفصل الثانى — حاجات مصر الى الاعمال الصناعية ٨

١ — الصناعات الزراعية ٩

٢ — صناعات المعادن والميكانيكا ١١

٣ — صناعات الكهرباء ١٣

٤ — الصناعات التعدينية ١٦

٥ — الصناعات الكيمياوية ١٩

٦ — الصناعات النسجية ٢٢

٧ — صناعات الملابس الجاهزة ٢٥

٨ — صناعات الخشب ٢٧

٩ — صناعات الصيد ٣٠

١٠ — صناعات البناء ٣٣

١١ — صناعات الجلود ٣٧

١٢ — صناعات الزجاج ٤٣

١٣ — صناعة الفنادق ٤٦

١٤ — الصناعات الغذائية ٤٨

١٥ — صناعات الفضلات الحيوانية ٥١

١٦ — صناعات النقل ٥٢

الفصل الثالث — الشركات الصناعية الواجب انشاؤها ٥٩

صفحة

الفصل الرابع — ضرورة وضع برنامج صناعى قومى لمدة عشرة أعوام . . ٦٤
الفصل الخامس — اقتدار المصريين على تكوين رأس مال للاعمال الصناعية الجديدة ٦٩
الفصل السادس — ضرورة اشتراك الحكومة فى تكوين رأس مال للأعمال الصناعية الجديدة ٧٣
الفصل السابع — تكوين الكفايات المصرية للأعمال الصناعية ٧٧

الباب الثانى

تنظيم التسليف الصناعى فى مصر ٨٤

الفصل الثامن — التسليف الصناعى فى حالته الحاضرة ٨٥
الفصل التاسع — تنظيم التسليف الصناعى ٨٨
١ — تعريف العمل الصناعى ٨٨
٢ — الصناعات الميكانيكية والصناعات اليدوية ٨٩
٣ — الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة ٩١
٤ — الضمانات فى الصناعات الكبيرة ٩١
٥ — الضمانات فى الصناعات الصغيرة ٩٣
٦ — المدة فى التسليف الصناعى ٩٥
٧ — اصدار السندات الصناعية ٩٥

الباب الثالث

تجارب بعض الدول

فى انشاء الصناعات الاهلية وتنظيم التسليف الصناعى ٩٧
كلمة تمهيدية ٩٨
الفصل العاشر — انشاء الصناعات والتسليف الصناعى فى المانيا ١٠٠
١ — البنوك الألمانية والصناعات الأهلية ١٠٠
٢ — مشروع المانى للتسليف الصناعى ١٠٢
٣ — الصناديق التعاونية والتسليف الصناعى ١١٤

صفحة

الفصل الحادى عشر — تشجيع الصناعات فى انجلترا ١١٥
١ — البنوك الانجليزية وانشاء الصناعات الأهلية ١١٥
٢ — التسليف للصادرات الانجليزية ١١٩
٣ — حماية الصناعات الأهلية ١٢٤
٤ — تشجيع الدولة المالى للصناعات الأهلية ١٢٩
الفصل الثانى عشر — التسليف الصناعى والبنوك الصناعية فى فرنسا . . . ١٣١
١ — صعوبات التسليف الصناعى فى فرنسا ١٣١
٢ — اشتراك البنوك الفرنسية فى الأعمال الصناعية ١٣٤
٣ — تدخل الحكومة الفرنسية فى التسليف الصناعى ١٣٧
الفصل الثالث عشر — البنوك الصناعيه فى اليابان ١٤٥
الفصل الرابع عشر — التسليف وانشاء الصناعات فى بلجيكا ١٤٩
١ — الشركة الأهلية للتسليف الصناعى ١٥٠
دور التكوين ١٥٠
دور العمل ١٥٥
٢ — الشركة العامة لبلجيكا ١٥٩
٣ — التسليف للصادرات البلجيكية ومسئولية الدولة فى تحمل بعض أخطاره ١٦٤
الفصل الخامس عشر — انشاء الصناعات والتسليف الصناعى فى رومانيا . . . ١٦٧
١ — البنوك الرومانية وانشاء الصناعات ١٦٨
٢ — الشركة الأهلية للتسليف الصناعى ١٧٢
ا — نظام الشركة ١٧٢
ب — حياة الشركة العملية ١٧٧
٣ — تقدم الصناعات الكبرى ١٨٥
الفصل السادس عشر — تشجيع الصناعات فى تركيا ١٨٨
الفصل السابع عشر — قانون الرهن الصناعى فى اليونان ١٩٦

صفحة

الباب الرابع

مشروع بنك صناعى مصرى ١٩٩

الفصل الثامن عشر — ضرورة انشاء بنك صناعى مصرى ٢٠٠
الفصل التاسع عشر — أغراض البنك الصناعى المصرى ٢١٠
١ — دراسة المشروعات الصناعية ٢١٠
٢ — تكوين رؤوس أموال الشركات الصناعية ٢١٢
٣ — تكوين رؤوس أموال التسليف الصناعى ٢١٤
٤ — شراء وبيع الأسهم والسندات الصناعية ٢١٨
الفصل العشرون — نظام البنك الصناعى المصرى ٢٢١
١ — رأس المال ٢٢١
٢ — مجلس الادارة ٢٢٣

Elmer Holmes
Bobst Library

New York
University

NYU - BOBST
31142 01699 4694
HC830 .B35 1929
Insha' al-